



الرئيس	السيدة بيثوب/السيدة كينغ/السيد كوينلان. . . . . (أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	الأرجنتين. . . . . السيد تيمرمان
	الأردن . . . . . السيدة قعوار
	تشاد . . . . . السيد شريف
	جمهورية كوريا . . . . . السيد شن دونغ - إيك
	رواندا . . . . . السيد غاسانا
	شيلي . . . . . السيد باروس ميليت
	الصين . . . . . السيد ليو جيايبي
	فرنسا . . . . . السيد دولاتر
	لكسمبرغ . . . . . السيد أسيلبورن
	ليتوانيا . . . . . السيد كريفاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. . . . . السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا. . . . . السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية. . . . . السيد بريسمان

## جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لأستراليا لدى الأمم المتحدة (S/2014/787)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

### التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة (S/2014/787).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ولا ريب في الأهمية الحاسمة للجهود العالمية المبذولة في مكافحة الإرهاب. لقد شاركت أستراليا في العديد من الاجتماعات الدولية التي عقدت على مدى الأسبوعين الماضيين - مؤتمر قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر قمة شرق آسيا، واجتماع مجموعة العشرين - حيث أعرب جميع المشاركين عن شعورهم بالقلق العميق إزاء التهديد الذي يمثله الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، على وجه الخصوص. وتتيح جلسة اليوم فرصة هامة للمجتمع الدولي للتأكيد على عزمه على مكافحة هذا التهديد.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أودعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، إسبانيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بوروندي، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جنوب

أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، سنغافورة، الصومال، العراق، غواتيمالا، قطر، قبرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوبا، كولومبيا، كينيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان واليمن.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أودعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

إن عدد الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في هذه المناقشة شهادة بجد ذاته على أهمية المسألة قيد المناقشة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/787، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد نظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى في الوقت المناسب. وأود أن أستهل كلمتي بالثناء على القيادة العالمية لأستراليا، التي ترأست بطريقة ناجحة هذا الشهر مؤتمر قمة مجموعة العشرين في بريسبان، في أستراليا، والذي كان لي شرف المشاركة فيه. وهي تتولى أيضاً رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وعليه، فإن أستراليا هذا الشهر تضطلع بدور ريادي فيما يتعلق بجميع المسائل: السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان.

بتنظيم القاعدة، إحاطة إعلامية شفوية إلى لجنة المجلس المعنية بشأن التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وسيعقب ذلك تقرير في آذار/مارس ٢٠١٥. ثانياً، أعدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تحليلاً أولياً للثغرات القائمة في قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ثالثاً، بغية معالجة تلك الثغرات، أنشأت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب آلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة لتعبئة الجهود اللازمة لدعم احتياجات الدول الأعضاء. رابعاً، أطلق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب برنامج عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يهدف إلى تطوير مشاريع مشتركة بين الوكالات لمساعدة الدول الأعضاء.

وأطلق مشروعان رئيسيان في هذا الصدد. ويواصل المركز مساعدة الدول الأعضاء على تحليل ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووضع سياسات عامة للاستجابة لها. وأشجّع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في هذا المشروع، ولا سيما البلدان الأكثر تضرراً.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً العمل على تعزيز قدرات العدالة الجنائية والقانونية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ويقر القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) ٢٨ أيضاً بأن التطرف العنيف يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين على نطاق واسع، ويزعزع الاستقرار السياسي والتماسك الوطني للدول الأعضاء، علاوة على زعزعة الأسس التي تقوم عليها. وتواصل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تكثيف الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تثيرها الأيديولوجيات المتطرفة والتطرف العنيف. وتشمل تلك الجهود برنامج متابعة ملموساً

وأرحب بالاهتمام المتزايد الذي يوليه المجلس إلى الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الإرهاب والتطرف العنيف. فقبل أقل من شهرين، اتخذت هذه الهيئة القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يدعو إلى بذل جهود دولية أقوى بهدف مواجهة التحدي الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وقد جاء ذلك القرار مباشرة في أعقاب القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في آب/أغسطس برئاسة المملكة المتحدة. وأثني على المجلس لما أبداه من وحدة الهدف.

وبالرغم من تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة ذلك التهديد، فقد ازداد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في النزاعات الدائرة في سوريا والعراق متجاوزاً ١٥٠٠٠ مقاتل من أكثر من ٨٠ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال هذه الجماعات الإرهابية المدفوعة بالأيديولوجيات المتطرفة، من قبيل داعش وجبهة النصرة وتنظيم بوكو حرام وحركة الشباب، تواصل ارتكاب الأعمال الوحشية، وتسبب المعاناة الشديدة للسكان. ويعيش الملايين من الأشخاص تحت سيطرة هذه الجماعات.

وقد يسّرت التكنولوجيا والعولمة لهذه الجماعات التسبب بأضرار مفرطة واستغلال الأحداث، علاوة على الاستفادة من التمويل غير المشروع. فعلى سبيل المثال، ما يزال تنظيم داعش يتجر بالنفط بصورة غير مشروعة. ونشهد أيضاً تنامياً ملحوظاً للإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية التي يغذي كل منها الآخر.

ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يكفلا التنفيذ الكامل لأدوات عملنا العديدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد اتخذنا العديد من الخطوات المحددة منذ اعتماد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). أولاً، قدّم فريق الرصد المعني

بأسرها بأنها صارت ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب باسم مكافحة الإرهاب. وهذه الانتهاكات ليست غير أخلاقية فحسب، وإنما تؤدي إلى نتائج عكسية. يجب علينا أن نضمن، ومن خلال جهودنا الجماعية، أن تكون جميع سياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب متسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وهذا النهج المتمركز على الحقوق في مكافحة الإرهاب، يجب أن يكون في مقدمة تخطيطنا، وليس مجرد أمر ثانوي. ولا يسعني التشديد على ذلك بما فيه الكفاية.

وما زلت ملتزما التزاما كاملا بالعمل مع مجلس الأمن لنضمن الاستجابة بفعالية لهذا التحدي وبطريقة شاملة.

**الرئيسة** (تكلت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للإرهاب. ونحن ممتنون للغاية.

**أعطي الكلمة الآن للسفير غاري كوينلان رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.**

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): عندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس بصفتي رئيسا للجنة القاعدة في أيار/مايو (انظر S/PV.7184)، تكلمت عن التهديد الناشئ عن طائفة متزايدة من المجموعات غير المتجانسة المرتبطة بتنظيم القاعدة أو المنشقة عنه. وقد شهدنا جميعا منذ أيار/مايو التحول الكبير في ذلك التهديد، حيث التطرف الوحشي والمكاسب الإقليمية السريعة لمجموعتين مدرجتين في قائمة الإجراءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وعلى وجه التحديد، الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجمبهة النصرة.

للمؤتمر الدولي الذي عقده مكتب فرقة العمل في جنيف العام الماضي بهدف تشجيع الدول على تنفيذ تدابير عملية لمكافحة التطرف العنيف، على النحو المنصوص عليه في الركيزة الأولى من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأدرك أن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب - وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ - تواصل النظر أيضا في ذلك التحدي، بالنيابة عن المجلس.

وفي نهاية المطاف، فإن التطرف العنيف يمثل تحديا متعدد الأبعاد ويتعين التصدي له بفعالية على مستوى القاعدة الشعبية. وعليه، فنحن ننظر في أفضل السبل الكفيلة بتعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وسيكون ذلك من بين مجالات الاستعراض الذي سيجري في إطار الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، الذي تم تشكيله مؤخرا.

ولا يقتصر التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وآفة التطرف العنيف على أنه تحد أممي فحسب، وإنما هو أيضا تحد سياسي وإيمائي يؤثر سلبا على استقرار المجتمعات المحلية ونسيجها الاجتماعي، علاوة على الإضرار بالبلدان والمناطق نفسها. ويجب أن نواصل التفكير على نحو أعمق في الظروف الأساسية التي تسمح بتنامي التطرف. وقد تجلت محدودية النظر إلى هذه التحديات من منظور عسكري فقط. فالسكان بحاجة إلى المساواة وتوفير الفرص في حياتهم، وهم بحاجة إلى الشعور بإشراكهم من قبل حكومات بلادهم، فضلا عن نيل الثقة من قبل زعمائهم.

وإذ نعمل معا للتصدي لهذا التحدي، فإنه يجب علينا أيضا أن نسعى إلى تجنب التصدي للإرهاب على نحو يؤدي إلى تفاقم المشكلة، على سبيل المثال حين لا تكون الجهود موجهة نحو الأهداف بطريقة كافية فتشعر المجتمعات المحلية

ولكن في حين أن الخطر ليس جديدا، فقد قَدَّر فريق الرصد أن حجم التهديد الذي تشكله هاتان الجماعتان مختلف من حيث الكم والكيف بسبب الصلة بين تمويل الجماعات وسيطرتها على أعداد كبيرة من السكان وعلى أراضٍ شاسعة، وآلاف المقاتلين الأجانب الذين انضموا لها. تشكل كلتا المجموعتين تهديدا مباشرا للسكان في الأقاليم التي تستولي عليها وتعمل فيها، وكذلك في المناطق المجاورة. ولكلتا المجموعتين سجل حافل من عمليات القتل التعسفي والاعتصاب والعنف الجنسي والاتجار بالنساء والأطفال، واستهداف العاملين في المجال الإنساني وخطف وقتل الرهائن للحصول على دخل أو البعث برسائل سياسية. ويؤدي وجودهما إلى تعقيد الجهود الرامية إلى إقامة نظام سياسي في العراق وسوريا، وإلى تفاقم وتكثيف العنف المسلح الحالي. وقد أدت أيديولوجيتهما المتطرفة إلى تفاقم التوترات الطائفية وتوليد المزيد من التوتر في المنطقة، في حين أن الحملة ضد الأقليات غيرت التركيبة السكانية في العراق وسوريا.

وعلى الصعيد العالمي، وجد فريق الرصد أن التهديد ينبع من ثلاثة جوانب: أولا، الشبكات الواسعة والمتنوعة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يبلغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ١٥ شخص من أكثر من ٨٠ بلدا، والذين يهددون بالفعل مجموعة من الدول؛ ثانيا، قوة الأيديولوجية والدعاية السامة لداعش وجبهة النصرة، الأمر الذي يشكل معيارا جديدا لتنظيم القاعدة في نشر رسالته. وثالثا، الابتكار التنفيذي، الأمر الذي يمكن أن ينشئ قوة متنقلة وعابرة للحدود الوطنية من الخبراء الإرهابيين القادرين على أن يجمعوا بين تكتيكات العمليات الإرهابية وحروب العصابات والحروب التقليدية. وتنطوي تلك الجوانب الثلاثة على مخاطر مرتبطة بها. وكما رأينا مع قدامى المحاربين في تنظيم القاعدة، فإن هناك خطرا كبيرا من أن هؤلاء المحندين المتطرفين والمتمرسين بالقتال

واستجاب المجلس في ١٥ آب/أغسطس باتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي يؤكد على دور نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة في التصدي للتهديد الذي يشكله داعش وجبهة النصرة، ودعا الدول إلى تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة التمويل والتجنيد بالنسبة لتلك المجموعات. وفي ذلك القرار، أوعز المجلس إلى فريق رصد الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في غضون منتصف تشرين الثاني/نوفمبر عن الخطر الذي يشكله داعش وجبهة النصرة، بما في ذلك بالنسبة إلى المنطقة، وعن مصادر أسلحتهم وتمويلهم والتجنيد في صفوفهم وتركيبتهما الديمغرافية، وأن يقدم توصيات بشأن اتخاذ إجراءات إضافية للتصدي لهذا الخطر.

ويلاحظ فريق الرصد في تقريره (انظر S/2014/815) أن التهديد الذي تشكله تلك المجموعات ليست جديدا: فقد تطورت (داعش) من تنظيم القاعدة في العراق وظهرت اليوم كمجموعة منشقة عن تنظيم القاعدة، في حين بقيت جبهة النصرة تابعة رسميا لتنظيم القاعدة. ونشأت كلتا المجموعتين من شبكات إرهابية أسسها محاربون قداماء من جماعات كانت لها سابقا علاقة بتنظيم القاعدة في أفغانستان، وفي أماكن أخرى في التسعينات من القرن الماضي. ونشأت الخلافات التي تتعلق بالزعامة في عام ٢٠١٣، بقيام تنظيم القاعدة الرئيسي وجبهة النصرة بفك الارتباط رسميا مع تنظيم الدولة الإسلامية وزعيمها البغدادي، في شباط/فبراير ٢٠١٤. ولكن واصلت كلتا الجماعتين التمسك بالأهداف الأساسية لحركة القاعدة، بالتحريض على العنف والسعي إلى تغيير النظام السياسي القائم في الشرق الأوسط من خلال العنف الإرهابي، وإنشاء دولة قائمة على تفسير خاطئ للدين يلاقي رفضا واسع النطاق، والتخلص من التأثير الأجنبي.

المدنيين، وانتزاع مدفوعات نقدية ممن يمرّون عبر الأراضي الخاضعة لسيطرتهم أو يمارسون نشاطا تجاريا أو يعيشون فيها، وتحقيق إيرادات كبيرة ببيع بضائع مسروقة. هناك أدلة على أن تنظيم داعش يشجع أعمال نهب وتكريب الآثار من العراق وسوريا ويحقق إيرادات عن طريق فرض ضرائب على مرتكبي أعمال السلب والنهب. غير أن جبهة النصرة تفتقر إلى نفس النطاق والعمق في الموارد، ويبدو أنها تعتمد اعتمادا أكبر على التبرعات الخارجية، وعلى عمليات الاختطاف طلبا للنقدية. وتستخدم الجماعات الأموال المتأتية من تلك الأنشطة غير المشروعة لدعم الجهود التي تبذلها لتجنيد الأفراد، وتعزيز قدرتها العملية على تنظيم الهجمات الإرهابية وتنفيذها.

وفيما يتعلق بمجندي جبهة النصرة وتنظيم داعش، فقد حدد الفريق ثلاثة مصادر رئيسية: المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعراقيين والسوريين المحليين، والمنتسبين المحليين الجدد، ويتنوعون بكونهم من أفراد الميليشيات والبعثيين السابقين، الذين دخلوا في أحلاف تكتيكية مع تنظيم داعش. ويتم جذب المجندين من خلال المواقع الشبكية القائمة على الإنترنت والاتصال والإقناع الشخصي، أو في بعض الحالات من خلال شبكات قائمة في السجون. على الرغم من النمو الحاد في أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في السنوات الثلاث الماضية، لم يجد فريق الرصد تصنيفا محددا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولكن كان المزيد من البيانات آخذا بالظهور. وما يمكن قوله هو أن هذه الموجة الجديدة تميل إلى أن تكون أصغر سنا، وأشد تنوعا ولديها مستوى ذكاء رقمي أعلى، الأمر الذي يولد شبكات اجتماعية وتشغيلية جديدة عابرة بقدر أكبر للحدود الوطنية. ويأتي هؤلاء المقاتلون من أكثر من ٨٠ بلدا، وهناك مجموعات كبيرة منهم من بلدان المغرب والشرق الأوسط وكذلك من أوروبا وآسيا الوسطى. كانت هناك أيضا أدلة على وجود عدد كبير من المواطنين المزدوجي الجنسية الذين يحملون جوازات سفر أوروبية.

سوف يقومون بنقل مهاراتهم وتهديد السلام والأمن في البلدان الأخرى في السنوات المقبلة. يتم إنتاج الدعاية لداعش بقدر أكبر وبوتيرة أسرع من ذي قبل، وقد تم تحديثها ورقمنتها، وإتاحتها على الصعيد العالمي مع احتمال دعم موجة جديدة من نشاط حركة القاعدة.

ووجد فريق الرصد أن كلا من داعش وجبهة النصرة قد اغتنتما أصولا عسكرية من جيشين تقليديين، واستوليا على الأسلحة وعملا على تحويلها والاتجار بها مع جماعات المعارضة الأخرى واستفادا من اقتصاد إقليمي غير رسمي وواسع النطاق في تهرب الأسلحة. وتنظيم الدولة الإسلامية مسلح تسليحا ممتازا نظرا لاستيلائه على كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة من حكومة العراق، بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة والمركبات العسكرية المتعددة الأغراض ذات القدرة العالية على الحركة، في حين تعتمد جبهة النصرة على استمرار الإمدادات الجديدة من الأسلحة والذخائر. وكلاهما متطور في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب.

وبالمثل، فيما يتعلق بالشؤون المالية، وجد فريق الرصد أن تنظيم داعش قد تمكن من الاستيلاء على أصول كبيرة في كل من العراق وسوريا، وواصل الاستفادة من استمرار تدفق الإيرادات الكبيرة التي تدرها مجموعة من المصادر، بما في ذلك بيع النفط الخام والابتزاز وعمليات الخطف لطلب فدية - وبدرجة أقل حاليا - التبرعات. ويبدو أن الجزء الأكبر من أموال تنظيم الدولة الإسلامية يأتي من سيطرته على حقول النفط في العراق وسوريا، التي يبيع ويهربه انتاجها من خلال الشاحنات الناقلة وشبكات تهرب قديمة العهد، الأمر الذي يقدر فريق الرصد أنه يمكن أن يرفع الإيرادات بمبلغ يتراوح بين ٨٤٦.٠٠٠ دولار إلى ١.٦٤٥.٠٠٠ دولار يوميا. ويقوم تنظيم داعش وجبهة النصرة باستغلال السكان

السامة التي تروّجها داعش، وجبهة النصرة، وغيرهما من الجماعات التي يضمها تنظيم القاعدة.

ويمكن للجزاءات المحددة الأهداف بشكل جيد المفروضة على القاعدة والمنقّذة بفعالية أن تساهم إسهاما حقيقيا في تعطيل داعش وجبهة النصرة، وعرقلة شبكتها الدولية من المجنّدين والميسّرين. ولكن من الواضح أنّ الجزاءات وحدها لا تكفي؛ إذ يلزم اتباع نهج شامل يجمع بشكل صحيح بين استراتيجيات الأمم المتحدة والإجراءات الوطنية والمتعددة الأطراف، ويتضمن التواصل على الصعيد الاستراتيجي لمواجهة الأعمال الإرهابية.

**الرئيسة** (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد كوينلان على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ريموندا مورموكايتيه بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

**السيدة مورموكايتيه** (ليتوانيا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الأسترالية على إعطائي هذه الفرصة الهامة جدا لاطلاع مجلس الأمن في الوقت المناسب على الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب. بموجب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وأذكر بأن اللجنة، مدعومة من مديريتها التنفيذية، مكّفة وفقا لهذا القرار بتحديد الثغرات في قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، التي قد تعوق قدرة الدول على وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ وتحديد الممارسات الجيدة في جهود التنفيذ التي تبذلها الدول؛ وتيسير المساعدة التقنية اللازمة لملء الثغرات في مجال التنفيذ. وأثناء تنفيذ اللجنة لولايتها، أعدت، بمساعدة المديرية التنفيذية، تحليلا أوليا للثغرات الرئيسية في مجال التنفيذ. وهذا التحليل غير الخاص بدول بعينها سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز

ومثلما ورد في القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي اعتمد في آب/أغسطس، قدم فريق الرصد عددا من التوصيات المفصلة، التي تضعها لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة في الاعتبار الآن. ويوصي فريق الرصد بأن تعزز اللجنة تنفيذها أكمل لنظام الجزاءات القائم المفروض على القاعدة واستخداما أكبر له من خلال تشجيع الدول على تحديد المزيد من الأسماء ذات الصلة بتنظيم داعش وجبهة النصرة إلى اللجنة، والحث على توافر المساعدة التقنية وبناء القدرات لمعالجة الثغرات في التنفيذ، بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية.

ويوصي فريق الرصد أيضا بعدد من التدابير التي تتطلب اتخاذ إجراء من المجلس، والتي لا تهدف فحسب إلى وقف تدفق الأموال إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة جرّاء بيع النفط من الأراضي التي تسيطران عليها، ولكنها تهدف أيضا إلى مواجهة المسالك المحتملة للحصول على الإيرادات، من قبيل الآثار المنهوبة، ومنع السبل الممكنة لإعادة تزويد الأراضي التي تسيطر عليها داعش وجبهة النصرة بالإمدادات، عن طريق حظر الرحلات الجوية إلى تلك الأراضي أو منها. ويوصي الفريق أيضا بالتركيز المحدد على زيادة اليقظة في القطاع المصرفي تجاه داعش وجبهة النصرة. وبعد اعتماد هذه التدابير، يوصي الفريق أيضا بأن تقيم اللجنة الأثر الذي تخلفه عقب ستة أشهر، للتأكد من أنها لا تترك أثرا سوى على الأهداف المرجوة.

أخيرا، يوصي فريق الرصد بأن تستخدم الدول الأعضاء شبكة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأدواتها، مثل قاعدة بيانات المقاتلين عبر الحدود الوطنية، بغرض تشاطر المعلومات عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المعروفين والمشتبه فيهم، وتسهيل الضوء على الحاجة إلى المزيد من العمل المتضافر الوطني والمتعدد الأطراف، في سبيل التصدي للأفكار والمفاهيم

وعلى جانب إنفاذ القانون، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يقتضي من الدول أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية. بيد أن هناك دولا عديدة تفتقر إلى القدرات الكافية لمراقبة الاتصالات من خلال اعتماد أساليب خاصة تتعلق بالتحقيق، وغيرها من الأساليب المشروعة لتنفيذ هذا الجانب الوقائي. كما توجد ثغرات في تبادل المعلومات على الصعيد الدولي من جانب وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات، بغرض منع ارتكاب الأعمال الإرهابية وتقديم الإرهابيين، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، إلى العدالة، بما في ذلك توفير الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات. وهذا النموذج من تبادل المعلومات يمكنه أن يكون هاما في مواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وثمة حاجة إلى تعزيزه.

وما زالت هناك فجوات كبيرة في تنفيذ الدول الأعضاء أحكام الرقابة على الحدود، المنصوص عليها في القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). والافتقار إلى وجود المعلومات ذات الصلة والقدرة التحليلية عند المعابر الحدودية أمر يعوق قدرة الدول على كشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع حركتهم. وثمة بلدان عديدة لا تتاح لها فرص كافية للاطلاع على قاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، أو لا تستخدمها بشكل كامل. والضوابط المتعلقة بإصدار بطاقات الهوية ووثائق السفر، وتدابير منع التزييف أو التزوير أو الاحتيال في استخدام وثائق الهوية ووثائق السفر، ما زالت قاصرة لأسباب متنوعة، بما في ذلك الافتقار إلى آليات فعالة لتنفيذ المتطلبات ذات الصلة. وطبيعة العديد من الحدود البرية الطويلة سهلة الاختراق - بما فيها حدود أشد الدول تضررا من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب - ما فتئت تزيد من نقاط ضعف هذه الدول.

S/2014/807. واسمحوا لي بأن أسلط الضوء على بعض النتائج الرئيسية لهذا التحليل.

في ما يتعلق بالإطار القانوني. يجب على الدول أن تقرّ ما إذا كانت قوانينها تجرّم أفعالا محددة تتصل بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقا للفقرة ٦ من القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويشير تحليلنا الأوّلي إلى أنه، على الرغم من أن دولا عديدة قد اعتمدت، عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تشريعات شاملة يمكن تطبيقها لمواجهة التحديات المتمثلة في تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ثمة دول أخرى ليست لديها تشريعات كافية في هذا الصدد. فبعض الدول، على سبيل المثال، لا تجرّم حتى الآن مجموعة واسعة من الأعمال التحضيرية المتصلة بتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك الأفعال التي تهدف إلى تيسير سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فضلا عن سفر مثل هؤلاء المقاتلين عبر أراضيها كمرور عابر لارتكاب أعمال إرهابية في دول أخرى.

ومن الواضح أيضا أن تقديم المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العدالة يواجه صعوبات عملية كبيرة. فهناك دول عديدة تفتقر إلى القدرات اللازمة لكفالة تقديم الأفراد الذين يشاركون في الأنشطة المتصلة بتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العدالة عن طريق محاكمتهم فعليا وفقا للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وكشف حوار اللجنة الجاري مع الدول، من بين جملة أمور، عن وجود صعوبات في الحصول على أدلة من بلدان أخرى - سواء كانت بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد - وأظهر أن عددا قليلا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يفصحون عن خططهم قبل المغادرة. ويتعين تعزيز التعاون القضائي الدولي بشأن هذه المسألة وجعله أكثر فعالية. كذلك، لا تزال هناك ثغرات في الترتيبات والآليات المتعلقة بتسليم المجرمين.



المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة إدماجهم. ووضع هذه الاستراتيجيات والبرامج شرط محدد يقتضيه القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يطلب أيضا إلى الدول أن تعتمد استراتيجيات للملاحقة القضائية من أجل مساءلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن أعمالهم الإرهابية، وفي الوقت نفسه تقييم ما إذا كانت هناك وسائل بديلة لتيسير إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم على نحو أفضل.

أخيرا، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في جهود الدول الرامية إلى كفالة الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي في سياق تدابير مكافحة الإرهاب المتخذة لتنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وقد تنذر هذه الفجوات بوجود فجوات مماثلة في تنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وسيادة القانون يكمل بعضها بعضا، مع اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، وهي جزء أساسي من الجهود الناجحة في مكافحة الإرهاب. وعدم قيام الدول بالامتثال لهذه الالتزامات الدولية وغيرها، بما في ذلك الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل أحد العوامل التي تساهم في زيادة التطرف، ويعزز الشعور بالإفلات من العقاب.

وإزاء التحديات الجديدة للإرهاب، تدرك اللجنة حقيقة أن المزيد من البلدان أخذت تسلّم بالتهديد الخطير الذي يشكله الطابع العالمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي هذا الصدد، إن تدابير وإجراءات مكافحة الإرهاب إمّا يجري النظر فيها، أو استعراضها، أو الاضطلاع بها من جانب الدول بغية التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وبغية مواجهة التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي أيضا إلى الإرهاب. ومن شأن ذلك أن يفتح أبعادا وإمكانات جديدة للتعاون الدولي.

وعندما يتعلق الأمر بمنع تمويل الإرهاب وعرقلته، لا يزال يتعين على دول عديدة أن تكفل، عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أن تتضمن أطرها القانونية تجريم تمويل الإرهاب، أو أن تضع آليات لتجميد أصول الإرهابيين دونما تأخير. والقدرة على تحديد حركة الأموال النقدية غير المشروعة عبر الحدود ومنعها، وتنظيم التحويلات المالية البديلة أمور تحتاج إلى معالجة بمزيد من الإلحاح. وتحتاج الدول أيضا إلى العمل بنشاط مع القطاع الخاص، والمنظمات التي لا تتوخى الربح، بغية توفير التوجيهات بشأن كيفية حماية التدفقات المالية على أفضل وجه من تحويلها إلى استثمارات إرهابية. ولعلّ أهم فجوة في قدرات الدول تكمن في عدم مشاطرة ما يكفي من المعلومات المالية الشاملة والمفيدة وفي الوقت المناسب بين الأجهزة المحلية لإنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات الشريكة لها، أو بين الوكالات الوطنية ونظيراتها الدولية.

إن التصدي للتحريض على الإرهاب وتوفير السبيل الفعال والمحدد لمناهضته أمر رئيسي لمواجهة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. والتأكيد على أهميته يشكل أحد أحدث الجوانب في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وهو ذو صلة أيضا بسياق القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وهناك بعض الدول التي لم تتخذ بعد خطوات كافية للشروع في برامج لإشراك المجتمعات المحلية، أو وضع استراتيجيات لتوجيه الرسائل المضادة التي تستهدف فئات بعينها قد تكون عرضة للتطرف ولانتشار التطرف العنيف في صفوفها. وتوجد أيضا ثغرات في الجهود التي تبذلها الدول في تصديها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شبكة الإنترنت، من قبل الإرهابيين ومؤيديهم، بغرض التحريض على الأعمال الإرهابية، والتشجيع على الدعم والتعاطف مع الجماعات الإرهابية.

وثمة ثغرة هامة أخرى في العديد من الدول تكمن في افتقارها إلى استراتيجيات وبرامج فعالة لإعادة تأهيل

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السفيرة مورمو كايته على إحاطتها الإعلامية المفصلة والمتبصرة.

معروض على المجلس نص مشروع بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأود أن أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في مشروع البيان. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على مشروع البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/23. تقرر ذلك.

يشرفني الآن الإدلاء ببيان بصفتي وزيرة خارجية أستراليا. إن أستراليا لا ترى مسألة أمنية وطنية ودولية أكثر إلحاحاً من الحد من خطر الإرهاب. فالتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة والجماعات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة أشد خطراً وأكثر عالمية وتنوعاً من أي وقت مضى. والإرهابيون أكثر شباباً وعنفاً وابتكاراً وهم مترابطون للغاية. إنهم ربانبة وسائط التواصل الاجتماعي الذين يستخدمونها للتهريب والتجنيد، وهم بارعون جداً في التكنولوجيا. وكل منهم يحرّض الآخر. وهم يوصلون دعواتهم وعنفهم إلى بيوتنا مباشرة لكي يجنّدوا الشباب والشابات الساخطين.

إنهم يجتذبون الشباب، مثل فتى عمره ١٧ سنة من ملبورن، ترعرع في أسرة أسترالية عادية ومارس الرياضة في مدرسته الثانوية المحلية. ومؤخراً، سافر إلى العراق وفجر سترته الناسفة في هجوم انتحاري في أحد أسواق بغداد، موقعاً أكثر من ٩٠ إصابة. وكان هناك أيضاً الأخوة الشباب الثلاثة من بريسيان. وقد أصبح أحدهم أول انتحاري معروف ينتمي إلى أستراليا، والذي قتل نفسه و ٣٥ شخصاً آخرين عند نقطة تفتيش عسكرية في سوريا. والثاني يقاوم حالياً مع جبهة

وسوف تواصل اللجنة، مدعومة من المديرية التنفيذية، تطوير وتعميق تحليل الثغرات الموجودة في الدول واحتياجاتها من المساعدة في ما يتعلق بتنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

وذلك سيساعد الدول على الامتثال للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وهي، إذ تفعل ذلك، ستستفيد من القاعدة المعرفية الفريدة لدى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في ما يتعلق بالتقييمات الإقليمية والعالمية وتلك الخاصة بكل بلد لتنفيذ الدول للقرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

ولجنة مكافحة الإرهاب ستواصل أيضاً تجميع الممارسات الجيدة وتقديم توصيات إلى الدول لتعزيز برامجها لمكافحة الإرهاب، وستعول على الشركاء الرئيسيين في هذه المساعي.

وتيسير المساعدة التقنية في نهاية المطاف جانب جوهري من الولاية المسندة بموجب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). واللجنة ومديريتها التنفيذية لمكافحة الإرهاب ستعززان عملهما لتيسير المساعدة التقنية بجهود ونهج محددة، مستفيدتين من البيانات التي جمعها فريق دمج الجهود باستخدام تقنية تحليل الثغرات. وسيشمل ذلك العمل مع الدول، بناءً على طلبها، في إعداد استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب. وفي ما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية، فإن ثمة أهمية بالغة للأطراف الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، مثل فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب والكيانات في إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والدول المانحة الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ستواصلان استكشاف السبل والنهج الفعالة لتحقيق أهداف بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

واللجنة تتطلع إلى الفرص المستقبلية لموافاة مجلس الأمن وعموم الأعضاء بأخر المعلومات بشأن جهودها عملاً بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وكالاتنا من منع النشاط الإرهابي في مرحلة مبكرة، وإلغاء بعض مدفوعات الرعاية الاجتماعية لوقف تحويل تلك الأموال إلى الإرهاب. وهذه القوانين الجديدة ستمكّننا من وقف من يشتهه بأنهم من المقاتلين الأجانب قبل صعودهم الطائرة، عبر السماح لنا أيضاً بوقف العمل بجواز السفر الأسترالي لهؤلاء الأشخاص فضلاً عن إغائهم وتعزير تدابير الفحص والتدقيق الأمني في المطارات الدولية، بما في ذلك بجمع البيانات الشخصية الحيوية ومضاهاتها.

وهذه القوانين ستعزز قدرتنا على التحقيق مع المقاتلين الأجانب ومقاضاتهم بالنص على جريمة جديدة أوسع نطاقاً في حالات مناصرة الإرهاب، إلى جانب جريمة جديدة تتمثل في دخول مناطق معينة في الخارج أو البقاء فيها، حيث تخوض المنظمات الإرهابية قتالاً دون سبب مشروع. وقد عدلنا أيضاً أحكام الإدراج في قائمة المنظمات الإرهابية لتشمل تشجيع الأعمال الإرهابية والترويج لها، لتنص على وجوب أن يثبت الادعاء العام أن الشخص كان ينوي المشاركة في نشاط عدائي في أي بلد أجنبي، لا في بلد أجنبي محدد، ولتتيح للمحاكم مرونة أكبر في اعتبار المواد التي يتم الحصول عليها من الخارج، في إجراءات قضائية متعلقة بالإرهاب، أدلة أو عدم اعتبارها كذلك. وهذا تطور هام وسيعتمد على التبادل الجيد للمعلومات مع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، نحن نطلب الآن من شركات الاتصالات الاحتفاظ بالبيانات الوصفية، مما يعزز قدرة أستراليا على تعقب المقاتلين الإرهابيين الأجانب وداعمي الإرهاب والتحقيق معهم ومحاكمتهم. والأحكام الجديدة ستعزز أيضاً قدرتنا على التعامل مع التهديد الذي يمثله المقاتلون الأجانب العائدون بتمكين شرطتنا من استصدار أوامر مراقبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بسهولة أكبر وتوسيع نطاق الأسباب التي يمكن استصدار أوامر المراقبة هذه استناداً إليها.

النصرة. والثالث أوقفته السلطات الأسترالية قبل صعوده إلى طائرة للانضمام إليهما.

إنّ الأستراليين غاضبون بحق. وقد حولنا غضبنا إلى فعل. ونحن ملتزمون بالعمل مع الحكومة العراقية والولايات المتحدة وأكثر من ٣٠ شريكاً لمهاجمة تنظيم داعش والتبيل منه واستعادة الأرض العراقية. ونحن ننفذ حالياً ضربات جوية ضده ونساهم بقوات خاصة في بناء قدرات قوات الأمن العراقية وغيرها ممن يقاتلون داعش. وقد التقيت في بغداد مؤخراً مع رئيس الوزراء العبادي الذي أعرب عن امتنانه العميق على المساعدة من أستراليا والبلدان الأخرى التي تشارك في القتال ضد داعش الذي يعامل مواطني بلده بوحشية. ونقلت إليه دعم أستراليا القوي للعراق وعزمنا على وقف المقاتلين الإرهابيين من أستراليا ومنعهم من زيادة معاناة شعبي العراق وسوريا المجاورة.

ونحن نتخذ الخطوات الضرورية محلياً. فقد ألغت الحكومة الأسترالية جوازات سفر أكثر من ٧٠ أسترالياً مُشتبهاً بتخطيطهم لارتكاب أعمال إرهابية أو المشاركة في أعمال عنف بدوافع سياسية في الخارج. ولدى أستراليا فعلياً هيكل قانوني متطور لمكافحة الإرهاب بفعالية، يشتمل على قوانين تُمكننا من تنفيذ تلك الواجبات في ما يتعلق بجميع الدول الأعضاء. بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد استخدمت هذه القوانين الموجودة في الأسبوع الماضي لتجميد أصول شخصين أستراليين كانا يقومان بالتجنيد لصالح داعش عبر الإنترنت. وأصدرت الحكومة الأسترالية الآن قوانين جديدة متعلقة بالمقاتلين الأجانب، للمساهمة في عرقلة تنظيم المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتمويلهم وتيسيرهم عن طريق تعزيز قدرتنا على تعقب التحويلات المالية لمن يشتهه بأنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتخفيض عتبة إلقاء القبض دون مذكرة اعتقال على الأشخاص في جرائم الإرهاب بما سيُمكن

الذي يمثله الإرهابيون والجماعات المتطرفة عبر شبكة الإنترنت من خلال التثقيف وتعزيز الرسائل البديلة وحذف المحتوى المتطرف.

إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات التي على شاكلته هي إهانة للإسلام. وعلينا نحن جميعاً، بما في ذلك المجتمعات المسلمة نفسها، بذل المزيد من الجهد لدحض الخطاب المتطرف والعنيف للإرهابيين، ونبذ دعاة الكراهية المتطرفين الموجودين في صفوفنا. وعلى المجتمع الدولي أن ينضم إلى هذه المجتمعات، والأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من الاضطلاع بالقيادة. وتشكل أيديولوجيات الكراهية احتقاراً لقيم ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي تعيين مبعوث للأمم المتحدة لصياغة رسالة استراتيجية متسقة ومنسقة لمكافحة انتشار التطرف العنيف وتقديم التوجيه الذي تمس حاجة الدول إليه، بما في ذلك من خلال بناء قدراتها لمكافحة الإرهاب.

ويقع على عاتق جميع البلدان التزام بمنع الإرهاب. وعليها جميعاً التزام بالألا تصدر القدرات الإرهابية. وكل بلد يتحمل مسؤولية عن إضعاف موارد التنظيمات الإرهابية وعن منع انتشار دعايتها الشريرة. ويعزز القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) إطارنا للقيام بذلك العمل. ولكن الطريق نحو التنفيذ الفعال يتطلب مسعى مستمرا والتزاما ثابتا وتعاوننا دائما فيما بين الدول. ويبيي البيان الرئاسي الصادر اليوم مقبلة عملية لوقف تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وسفرهم، ولضمان ألا يكون هناك مكان لأيديولوجياتهم المسمومة في مجتمعاتنا وقطع مصادر تمويل جميع التنظيمات الإرهابية بلا استثناء. ويؤكد البيان مجدداً على العزم الثابت للمجتمع الدولي. ويجب أن نحرم التنظيمات الإرهابية من المقاتلين والتمويل والشرعية. ولا بد أن نعمل بصورة حاسمة وصفا واحداً.

إن أستراليا ديمقراطية نابضة بالحياة. لذا، فإن هذه الحزمة من التشريعات قد أثارت، كما ينبغي لها، مناقشة وطنية حامية الوطيس بشأن ضرورة حماية الحقوق الفردية للأستراليين، بما يشمل حقهم في الخصوصية. وأستراليا تحافظ على هذه الحقوق بزيادة الدعم للرقابة المستقلة. وسنوسّع أيضاً جهودنا لبناء قدرات أجهزة إنفاذ القوانين على الصعيد الإقليمي. وتستضيف أستراليا في كانون الأول/ديسمبر مؤتمراً هاماً للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب حول أمن المسافرين جواً، لمساعدة الحكومات على استخدام القواعد البيانية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ضد تنظيم القاعدة لمنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر الدولي. ونعمل مع الإنتربول لتقديم التدريب في منطقتنا على استخدام التكنولوجيا من قبل الإرهابيين وعلى كيفية جمع الأدلة الإلكترونية وإدارتها واستخدامها في محاكمات الإرهاب. وأستراليا، بصفتها رئيسة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للسنة المقبلة، ستضمن أن الفرقة ستعمل لوقف تمويل الجماعات الإرهابية والمقاتلين الأجانب.

وتتمثل ركيزة أساسية للنهج الأسترالي في العمل مباشرة مع مجتمعاتنا المحلية. ويبدو لنا أن أفضل طريقة لبناء مقاومة لزرعة التطرف هي من خلال الأسر والمدارس والمؤسسات الدينية والمحلية المستنيرة التي يمكنها التأثير على أولئك المعرضين للخطر، بشيهم عن اعتناق التطرف العنيف.

ونقوم بإعداد برامج محددة الهدف تقوم على التدخل المبكر لمكافحة زرعة التطرف للتعرف على أكثر الأشخاص عرضة للخطر والعمل معهم من خلال التوجيه والتثقيف ودعم العمالة وتقديم المشورة. وعلينا أيضاً أن نشرك النساء والفتيات، وقد نظمنا دورات تدريبية على القيادة لهن للمساعدة في بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود. ونعمل مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من الخطر

وفي الماضي القريب، لم يكن بوسع أي بلد أن يعتبر نفسه بمنأى عن احتمال وقوعه ضحية للأعمال الإرهابية. ولكن اليوم أصبح التهديد أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، وأصبح تنفيذ آليات التعاون الفعال القائم على الاحترام المتبادل وتعزيزها ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. وبالرغم من أن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد إلى تعريف متفق عليه عالمياً للإرهاب، فإنه يمكن تحديد ماهية الأعمال التي يدينها المجتمع الدولي. ونشاطات إدامة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لكونه يمثل أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين وللكرامة الإنسانية والتعايش السلمي، وتوطيد الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

إن الأرجنتين أحد البلدان العديدة التي عانت من الإرهاب بصورة مباشرة.

أولاً، لقد عاني مجتمعنا، من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٣، من الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الدولة وبجهاز الدولة وعلى يد أكثر الديكتاتوريات المدنية - العسكرية الوحشية التي شهدناها. وكانت مسؤولة عن ارتكاب جرائم بشعة وجرائم ضد الإنسانية. وأدى اضطهاد الأشخاص الذين يعتقدون أيديولوجيات تعتبر تخريبية، أو يحتفلون بأن تكون تخريبية أو مجرد خطيرة إلى وضع خطة منهجية لإفناء واستئصال أكثر من ٣٠.٠٠٠ شخص بسبب نشاطهم السياسي أو الاجتماعي أو معتقداتهم الدينية أو طبقتهم أو أصلهم العرقي أو ميولهم الجنسية. فكانوا ضحايا أعمال عنف الإبادة الجماعية لترعة المحافظة الأصولية، التي استلهمت مفهوم الأمن الوطني وتلقت التدريب على يد مراكز قوة هامة منعت، خلال فترة الحرب الباردة، تعزيز وتوطيد الديمقراطية والتعددية والتسامح والسلام.

ثانياً، عانينا بأنفسنا من الأعمال المهينة للكرامة الإنسانية والمروعة للجماعات الإرهابية الأجنبية التي شنت، بدافع

استأنف مهامه الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

**السيد تيمرمان** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، على توجيه الدعوة إلي للاشتراك في هذه المناقشة وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وبالمثل، أود أن أحيي زميلي ممثل لكسمبرغ والممثلين الرفيعي المستوى لرواندا وجمهورية كوريا ولبنانيا.

إننا جميعاً نتفق اليوم على أننا نواجه انتشاراً للأعمال الإرهابية والتي تتشابه مع الأعمال الإرهابية التي وقعت في الماضي القريب في سمات مشتركة تتمثل في كونها مظاهر مدوية للتطرف العنيف والأصولية التي تتزع نحو التغيير المتطرف واحتقاراً وحشياً ومطلقاً للكرامة الإنسانية. ومع ذلك فإننا اليوم نواجه أيضاً طرائق ابتكارية، إن جاز استخدام ذلك التعبير، تجمع بين واقع القسوة والرعب الافتراضي. فصور قطع الرؤوس التي تعممها شبكات الإنترنت، في الوقت الحقيقي، تضعنا أمام ما يمكن أن نصفه بالعمولة الافتراضية للرعب، وهي ظاهرة تضفي الطابع العالمي على الخوف وعدم اليقين والخطر بصورة ملموسة.

ولا يمكن أن يجعلنا تطبيع الرعب في وسائل الإعلام وتزايد أعمال العنف المتطرف نعتبر الرد العسكري الخيار الوحيد، أو المفضل، لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فذلك النهج أظهر بالفعل أوجه قصوره وعجزه. ونتحمل مسؤولية، في ضوء بشرية تبدو مصابة بالشلل من جراء الخوف، عن العمل من أجل السيادة الكاملة للقانون في بلداننا، مع افتراض الحاجة الضرورية إلى إنشاء نظام عالمي متوازن وعادل يقوم على أساس تعددية الأطراف الحقيقية والتعاون.

والأرجنتين طرف في الـ ١٣ صكا قانونيا التي أنشئت من أجل مكافحة الإرهاب واتخذت تدابير داخلية بغية تنفيذها وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وعلاوة على ذلك، جنبا إلى جنب مع بلدكم، السيدة الرئيسة، ومع العديد من البلدان الأخرى، ساعدت الأرجنتين على إطلاق معاهدة تجارة الأسلحة التي ستدخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ويتمثل أحد أغراض المعاهدة في الحيلولة دون نقل الأسلحة إلى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن الحد من خطر تحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة، وإمكانية أن تقع في أيدي الجماعات الإرهابية أو الإجرامية. لذلك نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء المجلس، على التصديق على المعاهدة، لأنها ستسهم إسهاما كبيرا في أمن بلداننا.

وينبغي أن أذكر أنه خلال المفاوضات التي جرت بشأن المعاهدة، اقترحت الأرجنتين كذلك، شأنها في ذلك شأن عدد كبير من الوفود حظر بيع الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول غير المأذون لها. وللأسف لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ذلك الحظر في وقت اعتماد المعاهدة، ولكن الأرجنتين يحدوها الأمل في أن توافق الأطراف في المعاهدة على ذلك بوصفه أحد العوامل في منع عمليات نقل الأسلحة التي يمكن أن تساعد على إذكاء النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم. وقد بين لنا الواقع أنه حينما تقرر بعض البلدان اليوم تسليح أولئك الذين يطلقون على أنفسهم مناضلين في سبيل الحرية، فغدا قد يسمي المناضلون في سبيل الحرية الإرهابيين الذين نحاول التصدي لهم.

ومن الواضح أن الاتفاقيات الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب تفرض علينا، في جملة أمور أخرى، منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الموارد والتمويل اللازم لأنشطتها. ومن

الكراهية والتعصب والتدمير، الهجمات الإرهابية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤ ضد مركز AMIA للطائفة اليهودية والسفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس. وكما قال رئيس مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272)، إن جمهورية الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية هما البلدان اللذان تعرضا في القارة الأمريكية لهجمات إرهابية وحشية. وتلك التجارب المؤلمة والأعمال الإرهابية العديدة التي ارتكبت منذ ذلك الوقت أكدت مجددا على إيمان الأرجنتين بأن الرد على الأعمال الإرهابية ينبغي ألا يكون، ولا يمكن أن يكون، عسكريا صرفا. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يقوم على أساس نهج شامل، مثل النهج المجسد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

كما أود أن أعرب عن اقتناع بلدي بأنه لا بد من مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية. بل أن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب يجب أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. كما ينبغي لتلك التدابير أن تحترم الأغراض والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وبالمثل، تناصر الأرجنتين مراعاة الأصول القانونية في أعمال هذا المجلس. ويمثل إنشاء مكتب أمين المظالم خطوة هامة إلى الأمام في ذلك الصدد، ولكن لا يزال أعضاء المنظمة يشيرون شواغل حيال الضمانات الإجرائية. وأحد الشواغل الرئيسية يتمثل في أن ولاية أمين المظالم لا تغطي سوى الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وتدعو الأرجنتين إلى توسيع ولاية ذلك المكتب لتشمل جميع لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

(S/PRST/2014/23). وأود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون على إحاطته الإعلامية بشأن استجابة الأمم المتحدة لتهديد الإرهاب، الأمر الذي يسלט الضوء على القيمة التي تضيفها الأمم المتحدة في هذا المجال. كما أشكر السيد غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، والسيدة ريموندا مورموكايتيه، الممثلة الدائمة لليتوانيا ورئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين وعملهما الحاسم. وأرحب بوجود زميلي الأرجنتيني، السيد هيكتور تيمرمان هنا اليوم.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن تهديد الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وتنظيم القاعدة والمرتبطين به، يشكل مصدر قلق متزايد. وبالرغم من أن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة بالتأكيد، فإن المشكلة التي تمثلها تلك الجماعات التي تعيث خراباً في العراق وسوريا تختلف من حيث الطابع والحجم عن التهديدات تلك التي واجهها المجتمع الدولي في الماضي. وأشكر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) على تقريره الأخير (انظر S/2014/815) الذي أبلى بلاءاً جيداً في تحليل أن ما يميز التهديد الذي تشكله تلك الجماعات هو الصلة التي أقامتها بين التمويل والسيطرة على مناطق شاسعة من الأراضي والسكان، فضلاً عن الدعم الذي تحصل عليه من أكثر من ١٥٠٠٠ من المقاتلين الأجانب، من أكثر من ٨٠ بلداً، الذين انضموا إلى قضيتهم الشريرة. في العام الماضي ترك زوجان وطفلهما لكسمبرغ ذاهبين إلى سوريا حيثما توفي الأب بسرعة في القتال بين الجماعات الإرهابية - يا لها من خسارة، ويا لها

الواضح أيضاً أن قرارات مجلس الأمن تفرض علينا منع الأفراد والجماعات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة من الحصول على الأسلحة والمواد ذات الصلة. وتؤكد الأرجنتين أنه ينبغي للدول أيضاً الامتناع عن إرسال أسلحة إلى مناطق النزاع، الأمر الذي لا يساعد إلا على زيادة حدة تلك النزاعات وإطالة أمدها وتعريض المدنيين للخطر.

وتؤمن الأرجنتين إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة، بوصفها حجر الزاوية في النظام المتعدد الأطراف، ينبغي أن تكون المنظمة التي توجه الإجراءات التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب. وإذ نقدر المساهمة التي يمكن أن تقدمها المنتديات والمبادرات الأخرى، فإن منظمنا هي الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن التمثيل العالمي الذي تكفله يضمن مشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، فضلاً عن شرعية القرارات التي تنعكس في المعايير والمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة. وتعتقد الأرجنتين أن العمل المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، وفقاً لمبادئ المنظمة من شأنه أن يمكننا من التصدي لتهديد الإرهاب وتحقيق عالم أكثر أمناً للجميع.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): إنني في غاية الامتنان لوجود السيد تيمرمان اليوم وتحديدًا منذ أن اجتمعنا قبل مجرد بضعة أيام في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في بريسان. ويوضح وجوده بالتأكيد مدى تفاني الأرجنتين في التصدي لتهديد الإرهاب بجميع أشكاله.

**السيد أسيلبورن** (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): إنني ممتن لكم، سيدتي الرئيسة، على أخذ زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وتعتقد لكسمبرغ، مثل أستراليا، أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هو من الأولويات. ونشيد بالبيان الرئاسي الذي اعتمدهنا للتو بمبادرة من أستراليا، والذي يهدف إلى تعزيز الإجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي

فإن السلطات المعنية تعمل على وضع استراتيجية لمكافحة النزعة الأصولية المتطرفة تستند إلى كل من التدابير الوقائية والعقابية، التي ستتضمن إنشاء شبكة إرشاد وتوعية بالتشاور الوثيق مع المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية الدينية وبدعم من جمعية الصليب الأحمر الوطنية.

وجمع البيانات الذي يهدف إلى منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعبورهم ينطوي أيضا على تعزيز تبادل المعلومات والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. والاتحاد الأوروبي يعمل بالفعل في هذا الشأن، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات ضمن نظام شنغن للمعلومات وعمله على توفير البيانات بشأن سجلات الركاب. ونعتمد مواصلة تلك الجهود، لا سيما حينما تتولى لكسمبرغ رئاسة مجلس أوروبا في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

ويؤكد تقرير فريق الرصد عن حق على أنه يجب أن نضعف جهودنا لتجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية، مثل تهريب النفط، والتبرعات، والاتجار بالآثار، وفرض ضرائب على السكان الذي يعيشون تحت نيرهم، والأسوأ من ذلك كله، الاتجار بالنساء والأطفال المثير للاشمئزاز.

واعتمدت لكسمبرغ مجموعة كاملة ومتناسكة من التدابير التشريعية والتنظيمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونحن نولي اهتماما خاصا لتنفيذها بفعالية. وتراعي تلك التدابير بصورة كاملة الإعلان الذي اعتمده فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر في باريس، والذي يعرب عن القلق العميق إزاء التمويل الذي يولده تنظيم داعش الإرهابي وذلك الذي يُقدم إليه.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على نقطة سبق وأن أثارها رئيس وزراء لكسمبرغ قبل شهرين في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن على مستوى القمة في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272)، وهو الأمر الذي كرره الأمين العام اليوم.

من قلة احترام حياة الإنسان، ورسالة مروعة لطفل ذلك الرجل. وتؤدي إيديولوجية تلك الجماعات إلى تفاقم التوترات الطائفية والإسهام في زعزعة الاستقرار في المنطقة بقدر أكبر. وفي الواقع، من الصعب فهم اجتذاب تلك الأعمال البربرية لأي شخص.

إن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها تلك المجموعات الإرهابية صدمتنا جميعا. ولن أذكر سوى أحدث الأمثلة، إعدام الدولة الإسلامية في العراق والشام المثير للاشمئزاز لأمريكي يعمل في مجال تقديم المعونة الإنسانية، عبد الرحمن كاسيغ، الذي احتجز أثناء عمله من أجل مساعدة الشعب السوري. ويجب أن نعمل معا للتصدي لهذا التهديد، ويجب أن تتناسب استجابتنا مع حجم التحدي. في مجلس الأمن، ساعد اتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢١٠٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) على تعزيز الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب الذي يهدف إلى احتواء الخطر الذي تشكله الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وتدفع المقاتلين الأجانب. ويجب علينا الآن العمل سويا من أجل كفاءة التنفيذ الكامل للتدابير المبينة في القرارين المذكورين. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية على التحليل الأولي والإجراءات الداعمة لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ومن جانبها، انتهت لكسمبرغ مؤخرا من استعراض إطارها القانوني الكامل في ضوء أحكام القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وبناء على ذلك، بدأنا بمراجعة وتكييف إطارنا التشريعي والتنظيمي لكي نراعي بشكل كامل تدابير المجلس في التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. والهدف هو منع أولئك الذين يريدون المغادرة للقتال إلى جانب المجموعات الإرهابية من الوصول إلى مناطق النزاع. كما يجب علينا أن نكفل خضوع أعمال التحضير والتدريب والتجنيد للإرهاب فعليا للملاحقة القضائية والعقاب. وأخيرا،



الإرهاب، والسفير غاري كوينلان، ممثل أستراليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الإرهاب تهديد عالمي يؤثر على جميع القارات وجميع الشعوب دون تمييز، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية. وكما تذكروا المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (انظر S/2014/787، المرفق)، فإن متوسط عمر الإرهابيين أقل بكثير من الجيل السابق للإرهابيين، حيث ينحدر الكثير من المراهقين في المنظمات الإرهابية. وفي معظم البلدان، لا يزال الشباب يواجهون تحديات خطيرة تتعلق بالتعليم أو الفقر أو البطالة أو سوء الإدارة أو التمييز. ومن خلال وسائط التواصل الاجتماعي والدعاية المتطرفة والتطرف الديني، يمكن بسهولة للجهاديين وغيرهم من المتطرفين تجنيد الشباب وتلقينهم. وبالتالي، فإن أي نهج شامل لمكافحة الإرهاب سيتطلب عزمنا المستمر على التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مجتمعاتنا.

ومع ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية التي تواجهها بلداننا لا ينبغي أبداً أن تكون مبرراً للأنشطة الإجرامية. فذلك سيكون إهانة للغالبية العظمى من الشباب الذين يلتزمون بالقانون والذين يطمحون إلى مواجهة تلك التحديات وتحسين حياتهم من خلال التعليم أو العمل أو الابتكار أو الثقافة أو الرياضة أو أي شكل آخر من أشكال المساهمة في مجتمعهم. وينبغي مساءلة كل إرهابي أو إرهابية، أيا كانت خلفيته أو خلفيتها، عن ترميل الأمهات والآباء وتبتييم الأطفال وعن تدمير المجتمعات.

وكما قلنا في الماضي، فإنه لا ينبغي مطلقاً ربط الإرهاب بأي دين أو عقيدة أو ثقافة. إن الإرهاب شر محض وينبغي مكافحته على هذا الأساس. ومع ذلك، فإن ثمة دوراً هاماً

وهذه النقطة تبدو ضرورية من وجهة نظري: يتعين أن يكون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب إذا أردنا أن تحقق هذه الاستراتيجية هدفها. وخلاف ذلك، فإننا نجازف بتعزيز الإحساس بالظلم والإفلات من العقاب، الأمر الذي يغذي بدوره التطرف ويساعد على انتشار الإرهاب. هذا ليس وقت تأجيل نيران التطرف العنيف. بل على العكس، نحن بحاجة إلى استخدام كل الأدوات المتاحة لنا على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لإخماد نيران الإرهاب الضارة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر معالي السيد أسيلبورن على حضوره هنا اليوم وعلى بيانه، وكذلك على التدابير الوطنية التي اتخذتها لكسمبرغ والتزامها بالعمل بشأن هذه المسألة خلال فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠١٥.

**السيد غاسانا** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أرحب بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. إن عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على جلسة القمة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر S/PV.7272) واتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) يدلان على الالتزام العميق لمجلس الأمن بمتابعة قراره والتصدي لظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف الآخذة في التنامي.

أود أيضاً أن أرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمد للتو (S/PRST/2014/23). وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته في تعبئة منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وأغتتم هذه الفرصة لأشكر السفيرة ريموندا مورموكايتيه، ممثلة ليتوانيا ورئيسة لجنة مكافحة

الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام تمويل أنشطتها من خلال جمع تبرعات عبر الإنترنت وفرض ضرائب غير قانونية والابتزاز، فضلا عن الخطف للحصول على فدية. ونجحت جماعات أخرى، مثل داعش وجبهة النصرة، في الحصول على مبالغ ضخمة من الاتجار غير المشروع بالنفط. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل للبيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه (S/PRST/2014/14) وضمان عدم دخول مواطنيها والمقيمين على أرضها في أي معاملات تجارية أو مالية مع داعش أو جبهة النصرة أو غيرهما من الكيانات الخاضعة لجزاءات.

ونذكر أيضا بالقرار ٢١٣٣ (٢٠١٤) الذي يدعو جميع الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مبالغ الفدية أو من التنازلات السياسية. وعلينا أن نعمل معا لتجفيف النهر الدموي الذي يغذي الإرهاب وينشر الموت والدمار في مجتمعاتنا.

وفي ما يخص منطقتنا الأفريقية، فإن الإرهاب والتطرف قد انتشرا في منطقة الساحل وخرجهما، وهو أمر ذو عواقب أمنية وإنسانية لم يسبق لها مثيل. والجماعات الإرهابية تزداد ترابطا في جميع أنحاء أفريقيا، من بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين في مالي وأنصار الشريعة في ليبيا إلى حركة الشباب في الصومال والكثير غيرها في منطقة تمتد من المغرب العربي إلى القرن الأفريقي، مع وجود صلات بسوريا وأجزاء أخرى من العالم.

إن هذه حالة مقلقة تهدد الاستقرار في أفريقيا. وينبغي لنا الآن أن نضع سياسات عامة وآليات استباقية ونتخذ تدابير ملموسة لمنع استمرار انتشار هذه الجماعات السلبية والقضاء عليها، وأن نقوم في الوقت ذاته باستدامة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ولن تنجح هذه التدابير إلا إذا عملت الأمم المتحدة بصورة متضامنة مع المنظمات دون الإقليمية

للزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وينبغي لهؤلاء القادة النأي بأنفسهم بشكل لا لبس فيه عن الأنشطة الإرهابية، ورفض الخطاب المتطرف والعنيف، وحماية الشباب من التطرف والتجنيد على يد المنظمات الإرهابية.

وفي ما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص، من الأهمية بمكان أن تعمل بلدان المنشأ والعبور والمقصد معا وأن تتفق على نهج مشترك لمنع تجنيد وتدريب وسفر هؤلاء القتلة، وفقا للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، وبينما تنتهك المنظمات الإرهابية الحريات المدنية، مثل حرية الكلام وحرية الصحافة، من المهم للغاية أن تتخذ جميع البلدان التدابير المناسبة من أجل التصدي لبث أيديولوجية الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات الإعلام والاتصالات. ونحن بحاجة إلى ضمان ألا تغذي تلك الحقوق والحريات الأساسية التطرف وألا تؤدي إلى انتهاك أهم حق للجميع: الحق في الحياة.

ولوضع حد بفعالية للاتجاه المتزايد المتمثل في تعبئة وتجنيد الشباب في صفوف الجماعات الإرهابية، يجب على مجلس الأمن وهيئاته الفرعية توخي اليقظة والعمل بشكل استباقي. وإذ أشير إلى المثال المتعلق بالإعلان الصادر مؤخرا عن جماعة جهادية أخرى في مصر، أنصار بيت المقدس، والتي تعهدت بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فإنه يجب أن تكون لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات على استعداد لمواصلة فرض جزاءات على الجماعات التي تدعم كيانات خاضعة لجزاءات مثل داعش.

وتتمثل أداة أخرى في مواجهة التهديد الإرهابي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب في التمويل. فمعظم

مكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر الأمين العام بان؛ والسفير كويلان، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المتعلقين بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات؛ والسفيرة مورموكايتيه، رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بمكافحة الإرهاب، على إحاطتهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

كما أود أن أعرب عن بالغ التعازي لأسر من أعدمهم تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) وآخرهم العامل في مجال تقديم المعونة، عبد الرحمن كاسيغ، المعروف أيضا ببيتر كاسيغ. وجمهورية كوريا تدين بشدة هذه الأعمال الوحشية. وتذكرنا هذه الأعمال على نحو مأساوي بضرورة قيام المجتمع الدولي بتعزيز جهوده لإنهاء الإرهاب. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تأييدا قويا اعتماد مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم، الذي يحدد الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء والأمم المتحدة بغية تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب على نحو شامل وعملي. وعلى نحو خاص، نلاحظ تشديده على وقف تمويل الكيانات الإرهابية.

وخلال اجتماع القمة الذي عقده المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272)، أبان عن إصراره على التصدي للتحدي المتمثل في الكيانات الإرهابية، مثل داعش وجبهة النصرة، فضلا عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، باتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بالإجماع. إن تنظيم داعش وجبهة النصرة يقومان بتهريب المدنيين الأبرياء وابتزازهم واستعبادهم جنسيا. كما يدمران المناطق بالعنف والإرهاب، بينما يقومان بتأجيج نيران الانقسام الطائفي. ومن الواضح أن هذه الأفعال تتنافى مع قيم الإسلام ذاتها التي يزعمان تمثيلها.

وعلى نحو محدد، إن التداعيات الأمنية الناجمة عن ازدياد المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا تؤثر على العراق وسوريا فحسب، بل يتجاوز صداها بكثير نطاق الشرق الأوسط.

بغية تعزيز واستدامة الآليات الابتكارية الرامية إلى القضاء على هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا نغفل أبدا أن مصدر هذا الشر دوما هو الأيديولوجيا المتطرفة، سواء كانت دينية أو سياسية.

وعلى الرغم من أن رواندا لم تتضرر بعد بالإرهاب الذي يقترفه داعش أو القاعدة، من المهم أن نتذكر، كما قال الرئيس كاغامي في اجتماع القمة الذي عقده المجلس مؤخرا بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر S/PV.7272)، أن رواندا، وحتى في عاصمتها، واجهت أنشطة إرهابية قامت بها عناصر تنتمي لما يسمى بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تركز في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتستند إلى أيديولوجيتها للإبادة الجماعية منذ عام ١٩٩٤. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن نقوم، أثناء مكافحة الإرهاب العالمي، بإيلاء الاهتمام للاحتياجات المباشرة لسكاننا.

وفي الختام، يظل الإرهاب والتطرف العنيف تهديدا عالميا للسلام والأمن الدوليين. لكن ما من بلد، مهما بلغت قوته، يمكنه أن يتصدى لذلك التهديد بمفرده. وبالتالي، فإن التنسيق فيما بين الدول، والمساعدة والتعاون على الصعيد الدولي، وتبادل المعلومات، وتشاطر أفضل الممارسات، سبل من بين بعض أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يهزم التهديد المتمثل في الإرهاب والتطرف العنيف. وتلتزم رواندا إذن بمواصلة الاضطلاع بدورها في المنطقة وخارجها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير غاسانا على بيانه، الذي أشار فيه إلى الطابع العالمي للإرهاب، وانتشاره في أفريقيا، وأثره على الشباب، مشدداً على وجوب مساءلة كل إرهابي.

**السيد شن دونغ - إيك** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدتي، على تروؤس هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن التعاون الدولي على

ثالثاً، تشارك كوريا بفعالية في المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب. فقد أيدنا اعتماد بيان مؤتمر قمة شرق آسيا مؤخرًا بشأن الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق. ونؤيد مبادرة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب في شمال شرق آسيا في العام المقبل، سيناقش فيها القضاة والمدعون العامون وضباط الشرطة سبل تعزيز إنفاذ القانون في مكافحة الإرهاب.

رابعاً، وباعتبارنا البلد المضيف لمؤتمر سول بشأن الفضاء الإلكتروني، ومؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، والحلقة الدراسية القادمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الفضاء الإلكتروني، فإننا نسعى إلى الإسهام في الجهود العالمية لإنهاء إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الإرهابيين. وتقوم سلطاتنا بتعزيز التدابير لمنع الإرهابيين من التحريض على التطرف العنيف من خلال الإنترنت، والإبقاء في الوقت ذاته على الإنترنت مفتوحاً وحراً ومأموناً. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب و المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لمواجهة هذه التهديدات.

وأخيراً، لا بد من اتباع نهج أساسي على نحو أكبر للتصدي للظروف التي تؤدي إلى التطرف العنيف. وينبغي أن نستكشف الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ولتحقيق هذا الهدف، ستواصل كوريا تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها من خلال توفير التدريب وتعزيز إيجاد فرص العمل للشباب في البلدان النامية.

إن بمقدور الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في مكافحة الإرهاب من خلال توفير التحليل والاتجاه الاستراتيجي. وتأمل كوريا أن تستمر منظومة الأمم المتحدة

فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب يمكن أن يعودوا إلى بلدانهم الأصلية بعد اكتساب الأساليب الإرهابية المتطورة في ساحة المعركة. وانحسار القيود المفروضة على مراقبة الحدود بفعل العولمة يُمكن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من التنقل عبر العالم بسهولة نسبية. وفي الوقت ذاته، أصبحت أعمال التجنيد والدعاية التي يقوم بها الإرهابيون أكثر انتشاراً وأشد أثراً بفعل ازدياد وتحسن استخدام الإرهابيين للإنترنت.

وعلى ضوء هذه الخلفية، أعربت الرئيسة بارك ون - هاي خلال اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، عن التزامها القوي بتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) تنفيذاً شاملاً. وعلى نفس المنوال، فإن الحكومة الكورية تبذل الجهود للوفاء بهذا الالتزام. أولاً، لقد أطلقت كوريا عملية فيما بين الوكالات لاستعراض القوانين والأنظمة المعنية بغية تحديد الثغرات في مجالات مراقبة الحدود، والتمويل، وتبادل المعلومات. ونتطلع إلى تشاطر أفضل الممارسات لدينا مع بلدان أخرى في هذا المجال.

ثانياً، قمنا بتعزيز التدابير اللازمة لرصد سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلاوة على تقييد دخول الأفراد الذين حددتهم لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، نقوم برصد دقيق لأولئك الذين يسافرون إلى جمهورية كوريا أو يعبرونها، من خلال استخدام قواعد بيانات الإنترنت ونظام المعلومات المتقدمة عن المسافرين. كما نعزز الجهود لتبادل المعلومات مع البلدان الأخرى بشأن الأفراد المشتبه بهم. وقد ساعدت هذه الجهود كوريا على النجاح في استضافة الدورة الـ ١٧ للألعاب الآسيوية ومؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات في الأشهر الأخيرة. والواقع أنه كان من المشجع ملاحظة أن السلطات المعنية في بلدان أخرى في آسيا وغيرها أصبحت مؤخراً تتشاطر المعلومات على نحو استباقي أكبر.

الإنساني، عبد الرحمن، أو بيتر، كاسيغ، وهو عمل همجي مثير للاشمئزاز أذانه المجلس. يجلب الإرهاب الدمار والمعاناة للبلدان والشعوب المتأثرة به جراء القتل والاعتصاب والاسترقاق والتشريد وحرمان أولئك الذين يعترضون طريق الإرهابيين من أبسط الحقوق الأساسية. ولا يعرف تهديد الإرهاب حدوداً، فيما ينتشر ويتحول ليؤثر على مناطق بأكملها.

وتبرهن حقيقة أن الإرهاب والتطرف العنيف على رأس جدول أعمال مجلس الأمن وأنا نجتمع هنا اليوم في هذه المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى على الأهمية والإلحاحية التي توليها هذه الهيئة لهذا التهديد. ونحن نقدر عزم الرئاسة الأسترالية على الاستفادة من الزخم الحالي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس مؤخراً، وفي الوقت نفسه مناقشة وسيلة عملية للمضي قدماً. ويشكل البيان الرئاسي S/PRST/2014/23 الذي اعتمد اليوم خطوة هامة أخرى في هذا الصدد.

تضع شدة تهديد الإرهاب والتطرف العنيف وطابعه المتطور باستمرار تدابير مكافحة الإرهاب القائمة موضع اختبار غير مسبوق. إن أطر التصدي للتهديد قائمة قبل اتخاذ القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بفترة طويلة، غير أن الاستجابة الفعلية، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، لا تزال دون المستوى. ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في التنفيذ بسبب الافتقار إلى القدرات أو الموارد أو الإرادة السياسية، ولا بد من تعزيز الجهود الرامية إلى سد تلك الثغرات. وفي الوقت نفسه، من الضروري تحديث وتكييف الوسائل والتدابير المموسة لكي تضاهي على الأقل مستوى الابتكار والدينامية من جانب الإرهابيين أنفسهم.

إن التصدي لعملية التطرف التي تدفع الأفراد إلى قبول العنف الإرهابي باعتباره خياراً أساسياً للحيلولة دون ظهور إرهابيين جدد ومن أجل إثناء الإرهابيين السابقين عن

في تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب من خلال تحسين التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، وعلى رأسها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، اقترانا بتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الإنتربول. وعلاوة على ذلك، فإن الثغرات من حيث قدرات الدول الأعضاء على مواجهة الإرهاب، على نحو ما بينته رئاسة لجنة القرار ١٣٧٣، تؤكد على حاجة الأمم المتحدة إلى بذل الجهود لتوفير المزيد من المساعدة التقنية والتنسيق للدول الأعضاء.

وأخيراً، وبصفة كوريا رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإنها تود أن تشير إلى أنه ينبغي لنا أن نظل متيقظين في منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك الصدد، تأمل كوريا أن تقوم الأمم المتحدة أيضاً بتحليل أشمل وأن توصي بالسبل الملائمة لاتباع نهج مستدام وشامل في مكافحة التطرف العنيف. وتنتقل إلى مواصلة مداوات المجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا لأستراليا على ما قامت به من عمل مضمّن في تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب بصفتها رئيسة لجنة القرار ١٢٦٧ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) خلال العامين الماضيين.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد شين دونغ - إيك على بيانه وعلى إنجاز الإجراءات المحددة التي اتخذتها كوريا في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف.

**السيد كريفاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الأسترالية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة وثيقة الصلة.

قبل بضعة أيام، قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مرة أخرى بقطع رأس عامل آخر في المجال

ولا بد أيضا من تكثيف الجهود الرامية إلى تعطيل تمويل الإرهاب. وتعتمد المنظمات الإرهابية بصورة متزايدة على النهب والاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية والأنواع المحمية والصيد غير المشروع والاختطاف طلبا للفدية والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات. وللكتير من تلك الأنشطة صلات بشبكات الجريمة المنظمة الدولية. إن قدرة الدول على كشف ومنع تمويل الإرهاب بجميع أنواعه عنصر حاسم الأهمية في جهود مكافحة الإرهاب. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالقطاع غير الهادف للربح والنظم البديلة لتحويل الأموال ونقل النقود عبر الحدود والقدرة على تجميد الأموال والأصول المرتبطة بالإرهاب.

العناصر السالفة الذكر ليست سوى أمثلة قليلة من مجالات مترابطة كثيرة يمكن لإحراز التقدم فيها أن يسهم في قمع الإرهاب، بشكل ملموس ودائم على السواء. وفي هذا الصدد، فإن التدابير الوقائية تمثل استثمارا طويلا الأجل، إذ أن تقلب ضعف الدول في مواجهة التهديدات الإرهابية وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهتها غالبا ما يكون أكثر فعالية، وكذلك في مجالات منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وتضطلع منظومة الأمم المتحدة ككل بدور محوري في قيادة الجهود الدولية الرامية إلى قمع الإرهاب وكفالة اتساق الاستجابات. ونحن ندرك الصلات بين استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المنقحة مؤخرا ومزايا التنسيق الأوثق وزيادة الاتساق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة المكلفة بتنفيذها. وعلاوة على ذلك، نحن نرى إمكانية كبيرة في التعاون مع وفيما بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

عزمهم وإعادة تأهيلهم. وقد أتيت لنا بالفعل في عدة مناسبات الاستماع إلى الدول تتقاسم خبراتها الوطنية، التي تشمل بصورة متزايدة التثقيف وزيادة مشاركة الجمهور وتوعية المجتمعات المحلية، من أجل دحض خطاب الإرهابيين وتوفير بدائل إيجابية لمخططاتهم. ويمكن للمجتمعات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين والنساء وضحايا الإرهاب الناجين، والتثقيف، والشرطة المحلية والتعبئة، جميعا أن تسهم إسهاما كبيرا في هذه الجهود.

ومن ناحية أخرى، يستحق استخدام وسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة اهتماما خاصا، إذ أنها تشكل تحديات جديدة كبيرة عندما يستخدمها الإرهابيون. كما أنها تتيح فرصا جديدة هامة لنشر الرسائل الإيجابية للتصدي لخطاب الإرهابيين. والأمم المتحدة ذاتها بحاجة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف وزيادة حضورها في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق الاتصالات الاستراتيجية.

إن القدرة على التنقل والمرونة، على النحو الذي أبرزته ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجنبي، تؤدي إلى تفاقم تهديد الإرهاب إذ توفر له وصولا عالميا محتملا. وتحديد هوية الأفراد واعتراض سبيلهم بينما يسافرون للاشتراك في القتال غالبا ما يكون آخر فرصة لمنعهم من التحول إلى إرهابيين فعليين، فضلا عن أنه الخطوة الأولى صوب التخفيف الفعال من التهديدات المحتملة لدى عودتهم. والبلدان بحاجة إلى تكثيف جهودها لتحسين تقاسم المعلومات وقدراتها التحليلية عند المعابر الحدودية. ولا بد من تشجيع توسيع نطاق استعمال قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وتحسينه. وعلاوة على ذلك، من الضروري زيادة تعزيز قدرات الدول، ولا سيما الدول المجاورة لمناطق الصراع، على السيطرة على حدودها البرية.

خلال استخدام داعش للدعاية الرقمية بشكل يزداد تطوراً. ويجب على المجتمع الدولي، الآن أكثر من أي وقت مضى، تحسين استجابته الجماعية، والعمل جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة من أجل مكافحة تهديد إرهابي يزداد تعقيداً وخطورة.

وهناك ثلاثة مجالات، تحديداً، تتطلب جهداً إضافياً.

أولاً، لا بد لنا من مواجهة التطرف والأيديولوجية المتطرفة التي يستند الإرهاب إليها. وكما أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في المجلس أمس (انظر S/PV.7314)، لم يوجه الاهتمام الكافي للسعي الحثيث الضمني من أجل السيطرة على العقول. وأشار رئيس وزراء بلدي في بيانه خلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.8) إلى ضرورة اعتماد نهج طويل الأجل ومعالجة الأسباب الجذرية للتهديدات الإرهابية، وخاصة تلك الأفكار السامة للتطرف الإسلامي، التي تشوه العقيدة الإسلامية. وفي حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فتلك جماعة إرهابية تسعى لإساءة تمثيل الدين بفكر متطرف وفساد. وداعش تستخدم تلك الأيديولوجية السياسية مسوغاً للإرهاب الذي تمارسه وتغذيته، وتحدي قيم الأمم المتحدة ومناهضتها وتقويض السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لنا جميعاً التأكيد باستمرار بمحاولات داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية لاختطاف الدين لتحقيق أغراض عنيفة، وأن نعمل معاً من أجل دحر أيديولوجية المتطرفين.

ثانياً، يجب عرقلة تمويل الجماعات الإرهابية. وداعش قد وضعت يدها على أصول واسعة النطاق، إلا أنها تعتمد بشكل كبير أيضاً على ما تدره من دخل. والقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) يوضح أن التعامل التجاري المباشر وغير المباشر مع داعش أو جبهة النصرة أو المجموعات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة يشكل دعماً مالياً ينتهك نظام جزاءات الأمم المتحدة. ولا بد أن تتضافر جهود المجتمع الدولي، وأن يتعمق

غير أن العنصر الأساسي في كل هذه الجهود يظل هو الالتزام الطويل الأجل من جانب الدول. وفي حين أن العديد من الهيئات المتعددة الأطراف في وضع يسمح لها برصد تنفيذ الدول للالتزامات الدولية ذات الصلة وفي مساعدتها على تحديد الثغرات القائمة والتغلب عليها، فلا بد من أن تتوافق التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب مع الظروف الوطنية، وأن تكون بقيادة وطنية، وأن تظل أيضاً منفتحة على التعاون الدولي الحقيقي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ليتوانيا على قيادتها للجنة مكافحة الإرهاب، التابعة لمجلس الأمن، والتي تضطلع بعمل بالغ الأهمية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد وتروؤس هذه المناقشة الهامة اليوم، ومن ثم الحفاظ على الزخم الذي ولده القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وأود أن أشكر السفيرين كوينلان ومورموكايتيه على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأرحب باعتمادنا اليوم للبيان الرئاسي القوي الذي يشدد مرة أخرى على وحدة المجلس بشأن مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (S/PRST/2014/23).

ما برح تهديد الإرهاب الدولي يتطور، مما يشكل خطراً شديداً وواسع النطاق بصورة متزايدة بالنسبة للدول الأعضاء. وقد شهدنا المعاناة الرهيبة لأولئك الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية. وقد روعتنا سلسلة جرائم القتل الوحشية المدبرة للصحفيين والعاملين في مجال تقديم المعونة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة. وقد علمنا بمؤامرات تشمل قيام إرهابيين قاتلوا في سوريا والعراق بقتل أناس أبرياء في بلدانهم الأصلية. وبعض هؤلاء الأفراد أتوا من المملكة المتحدة بعد أن أصبحوا متطرفين من

اكتسبتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وخبرات بناء القدرات لدى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ولكن يجب توسيع المجال ليشمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والبعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة، كيما تكون استجابة الأمم المتحدة ورسائلها أفضل تنسيقاً وأكثر تكاملاً. وبهذا النهج الشامل والنشط بشكل متزايد تتوفر للأمم المتحدة القدرة على تقديم دعم مؤثر حقاً للمناطق والبلدان الأكثر عرضة لخطر الإرهاب.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على دورها في اتخاذ المجلس للقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي يوفر للمجتمع الدولي ركيزة مهمة في عمله ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة.

**السيد ليو جياي** (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة أستراليا لعقد مناقشة مفتوحة اليوم بشأن مكافحة الإرهاب. ونرحب بمجيئكم إلى نيويورك، سيدتي الرئيسة، لترؤس هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام بان كي - مون؛ والسفير كوينلان، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط بها من أفراد وكيانات؛ والسفيرة مورموكايتيه، رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب، على إحاطاتهم الإعلامية.

يواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر عودة الإرهاب إلى الظهور، بوسائل ومظاهر جديدة. وقد رأينا انتشار أنشطة التطرف العنيف، وعودة الإرهابيين الذين تلقوا تدريباً في الخارج واستخدام المنظمات الإرهابية لشبكة الإنترنت للقيام بكل أعمال الإرهاب. والمنظمات الإرهابية تلجأ للتمويل الدولي وتكنولوجيا المعلومات وتجنيد الشباب، وبالتالي فهي تسبب أضراراً أفدح.

تعاونته لتعطيل ذلك الدخل، وقمع سوق النفط التي تديرها تلك الجماعات، والتصدي لآثارها غير المشروع في السلع الأساسية، وكسر الحلقة المفرغة لدفع الفدية التي تمثل حافزاً من عمليات الخطف في المستقبل، وفرض الجزاءات على من يتعامل تجارياً مع المجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو يجمع التبرعات لحسابها. ولذلك، ترحب المملكة المتحدة بالتقرير الأخير لفريق الرصد (S/2014/770) وما تضمنه من توصيات بشأن العمل في المستقبل.

أخيراً، يجب أن يحول المجتمع الدولي دون سفر تلك الأعداد غير المسبوقة من الأفراد إلى مناطق النزاع، مثل سوريا، للقتال ضمن صفوف المجموعات الإرهابية. وفي مواجهة ذلك التهديد، يكتسي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) أهمية خاصة، لأنه يلزم الدول بعرقلة سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب وملاحقتهم وإعادة تأهيلهم لدى العودة. والمملكة المتحدة، شأنها شأن أستراليا وبلدان كثيرة أخرى، اتخذت إجراءات تشريعية محلياً لتنفيذ تلك الالتزامات.

وأختتم بياني بالتبويه إلى أن منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تضطلع بدور حيوي الأهمية في مواجهة تلك التهديدات، بل وجميع التهديدات الإرهابية الأخرى. وبصفة خاصة، فإن الأمم المتحدة ككل تتحمل المسؤولية عن حماية قيم الأمم المتحدة والنهوض بها في مواجهة الأفكار المتطرفة التي يروج لها الإرهابيون. وعلى سبيل المثال، هناك فرصة كبيرة سانحة للأمم المتحدة للنهوض بقدرتها من حيث التواصل الاستراتيجي في مواجهة المتطرفين. وقد عبر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن ذلك جيداً أمس، عندما قال إن الفكر يجب أن يقوض بالفكر، بغية نقض أيديولوجية العنف والموت التي تروج داعش لها.

وهذا الجهد ينبغي أن يستند إلى الموارد المتاحة والعمل الممتاز الجاري بالفعل، بما في ذلك الخبرة التحليلية التي



ضرراً متزايداً للمجتمع الدولي؛ إنه موضوع الساعة والتحدي الجديد في معركتنا ضد الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل، من ناحية، الاستعانة بالاستراتيجيات والأساليب التقليدية لمكافحة الإرهاب، وأن يتخذ، من ناحية أخرى، خطوات صارمة على أساس خصائص الأنشطة الإرهابية التي تُنفذ عبر شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني للتصدي لاستخدام المنظمات الإرهابية للشبكة في بث مواد سمعية وبصرية للدعاية للإرهاب وفي نشر أيديولوجيات التطرف وفي تمويل الأنشطة الإرهابية والتحريض عليها والتخطيط لها وتنفيذها.

ويجب أن تستخدم آلية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب نهجاً ومبادرات إبداعية من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بشكل ناجح.

وتتطلع الصين إلى الاجتماع الاستثنائي للجنة مكافحة الإرهاب المقرر عقده في عام ٢٠١٥ بشأن منع الإرهابيين من استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بغرض التحريض على الإرهاب وتجنيد الإرهابيين. وسيشجع ذلك الاجتماع على اتخاذ إجراءات قوية من قبل المجتمع الدولي فضلاً عن التعاون بصورة عملية على مكافحة الإرهاب الإلكتروني.

وتواجه الصين تهديداً مباشراً وواقعياً تمثله القوى الإرهابية في شرق تركستان برئاسة الحركة الإسلامية لشرق تركستان. وقد واصلت في السنوات الأخيرة تدبير أنشطة إرهابية والتحريض على القيام بها، الأمر الذي يهدد الأمن القومي للصين والأمن والاستقرار الإقليميين على حد سواء.

وفي أيار/مايو من هذا العام، شدد رئيس الصين شي جينغينغ على أن الصين تعزم مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي معاً، وأنها تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وستواصل الصين التنفيذ الصارم لقرارات مجلس

إننا نخوض معركة شرسة وممريرة ضد الإرهاب. وفي مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة التي يشكّلها الإرهاب، سارع مجلس الأمن إلى اتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي وتصميمه على مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز عملية تبادل المعلومات والتجارب الناجحة، وتوسيع نطاق بناء القدرات والتكاتف من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وأود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، يجب أن تستند مكافحة الإرهاب إلى معيار موحد. فالإرهابيون يتجاهلون حقوق الإنسان الأساسية وينتهكون أسس الحضارة الإنسانية. أولئك هم العدو المشترك للبشرية. وأي عمل إرهابي، بغض النظر عن متى وأين ارتكب ومن الذي ارتكبه، إنما يشكل جريمة جسيمة لا تغتفر. وينبغي أن تتعاون جميع الدول في تلك المعركة دون استخدام معايير مزدوجة أو انتقائية. كما ينبغي لها ألا تربط الإرهاب بأي جماعة عرقية أو دين.

ثانياً، في إطار معركتنا ضد الإرهاب، لا بد أن نلتزم بالقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. يجب علينا احترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامة أراضيها، وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور ريادي. وهذا هو السبيل الوحيد لصون وحدتنا وتحسين تنسيق إجراءاتنا. وينبغي للبلدان تسريع تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، واتخاذ إجراءات متكاملة لمعالجة جذور الإرهاب ومظاهره على السواء والقضاء على مرتعه.

ثالثاً، يجب أن تكون معركتنا ضد الإرهاب محددة الأهداف بفعالية أكبر. ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحاسوبية، أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة هامة للإرهابيين لتنفيذ أنشطتهم. وأصبح الإرهاب الحاسوبي يسبب

بلدكم، وإليكم، سيدتي الرئيسة، فضلا عن حكومة بلدكم، على النجاح في استضافة مؤتمر قمة مجموعة العشرين.

إن الإرهاب والتطرف العنيف يعتبران من بين أخطر تهديدات السلم والأمن الدوليين اليوم. وقد تفاقمت تلك التهديدات في الآونة الأخيرة من جراء تزايد مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتفاقمت أيضا من جراء الفراغ الناشئ عن التغيير القسري للحكومات والإطاحة بالسلطة الدستورية في بعض المناطق في العالم، حيث أفسح انهيار السلطة هذه المجال لظهور الجماعات الإرهابية. وينطبق ذلك تماما على حالة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتبين العبرة أنه ما من بلد في مأمّن من الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف. وتبين الخبرة أيضا أنه ليس بوسع أي من البلدان مكافحة تلك التهديدات بمفرده. فلا سبيل إلى هزم الإرهابيين المتطرفين الذين يمارسون العنف إلا بواسطة التعاون الدولي وحده. ويقضي ذلك التعاون على مختلف المستويات، العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. ويتطلب أيضا اتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيد الوطني.

وعلى الصعيد العالمي، فقد أبدت الأمم المتحدة قيادة ملحوظة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب عبر مختلف قرارات مجلس الأمن، وعن طريق الإجراءات التي تتخذها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ووفرت الأمم المتحدة أيضا الإطار الاستراتيجي للتصدي بصورة شاملة للمسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب، من خلال استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن لدينا في أفريقيا اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في تموز/يوليه ١٩٩٩، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب، المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد ساعد هذان الصكبان على تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية

الأمن ذات الصلة، فضلا عن تعزيز تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وفقا للقانون وإنزال أشد العقاب بمرتكبي هذه الجرائم الإرهابية. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف ضد الإرهاب، وتعزيز تبادل المعلومات، بالإضافة إلى مساعدة البلدان النامية ماديا وفي مجال بناء القدرات، في حدود قدراتها.

واستضافت الصين في ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل بشأن مكافحة الإرهاب الإلكتروني، في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في بيجين. وجرت في تلك الحلقة مناقشات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بمنع ومكافحة الإرهاب الإلكتروني وتعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات. ونحن على استعداد لزيادة التبادلات وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي وتشجيع إحراز مزيد من التقدم في التعاون الدولي في المعركة ضد الإرهاب بهدف صون السلام والاستقرار الدوليين.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الصين على دعمها للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة أعمال المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتهديد الذي يشكله الإرهاب الإلكتروني على وجه الخصوص.

**السيد ساركي** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أنقل إليكم، السيدة الرئيسة، التحيات الحارة لوزير الخارجية، السفير أمينو والي، الذي كنت معه في أبوجا قبل يومين فقط. وكان يود الحضور هنا شخصيا، ولكنه لم يتمكن من ذلك بسبب بعض المسائل والمهام الحكومية الملحة. وعليه، فهو يعرب عن أسفه على عدم المشاركة في المجلس. وأود أن أشيد برئاستكم، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ويتقدم وفد بلدي أيضا بالشكر إلى الأمين العام بان - كي مون، والسفيرة مورمو كايي، ممثلة ليتوانيا، والسفير غاري كوينلان، على إحاطتهم الإعلامية. وأود أيضا أن أنشاطر الأمين العام تقديم التهنية إلى رئيس وزراء

مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي. ووضعنا نموذجاً جديداً للأمن الوطني، يتسم بالشمول ويستند إلى توفير السلام والأمن وتحقيق التنمية.

وحيث شرعنا في التصدي للتهديد الذي يشكّله تنظيم بوكو حرام، لم تكن تشريعاتنا تتسم بالوضوح في العديد من الجوانب الأساسية. غير أن الوضع قد تغير الآن باعتماد قانون منع الإرهاب لعام (٢٠١٣) الذي يعرّف بصورة واضحة ما يشكّله الإرهاب. وبنفاذ هذا القانون، فقد أصبح بوسعنا منع بعض مصادر التمويل، وبالتالي تمكّننا من وقف أنشطة بعض الإرهابيين. ووضعنا أيضاً استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، في ذات الوقت الذي نعمل فيه مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمجتمع الدولي.

ونشكر أستراليا على دعمها وتعاونها معنا في إعداد استراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تستند إلى خمس ركائز، لكل منها أهداف ومؤشرات رئيسية. ووضعنا أيضاً إطاراً مرجعياً لتقييم تنفيذ تلك الاستراتيجية، يشمل احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والنجاح المحرز في مقاضاة المجرمين المتطرفين العنيفين، وبناء قدرات جميع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك نظام العدالة الجنائية، والمشاركة العامة، والتوعية فيما يتعلق بمنع الإرهاب.

ومن أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، صمّمنا نهجاً لئياً من أجل مكافحة التطرف العنيف. يركز النهج على عدة جوانب تتعلق بالقضاء على نزعة التطرف، الذي يشمل تنفيذ برامج في السجون للقضاء على نزعة التطرف لدى الإرهابيين المدانين والمشتبه في أنهم إرهابيون الذين ينتظرون المحاكمة. ويتمثل هدفنا في إصلاح وإعادة تأهيل وإعداد مرتكبي جرائم التطرف العنيف من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع.

في الكفاح ضد الإرهاب. وفيما يخص الصعيد المؤسسي، فهناك المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقره في الجزائر. ويعمل المركز مع جهات الاتصال الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهو مكلف بتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٣ استراتيجية لمكافحة الإرهاب وخطة للتنفيذ في إطار الإعلان السياسي بشأن التوصل إلى موقف مشترك ضد الإرهاب. ويمكن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في تعزيز التعاون والتنسيق والمواءمة والتآزر في الإجراءات الوطنية التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب. ويبيّن ذلك إدراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن التعاون مع بعضها بعضاً على الصعيد دون الإقليمي يهدف مكافحة الإرهاب.

وبالنسبة لنا في نيجيريا، فقد شكّل الإرهاب تحديات كبيرة لبلدنا، علاوة على الخسائر الفادحة المترتبة عنه. وقد ذكر تلك الحقيقة الرئيس غودلاك جوناثان، أثناء المناقشة المعقودة بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر في هذه القاعة بالذات (انظر S/PV.7272) حين اجتمعت الدول الأعضاء في المجلس على مستوى القمة لمناقشة التهديد الذي يشكّله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وشدد أيضاً على التزام حكومة نيجيريا الاتحادية وعزمها على مكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والعالمي على حد سواء. وقد استلهمنا القرار ١٣٧٣ (٢٠١١) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أثناء عملنا على التصدي للتحديات التي نواجهها.

ويفرض علينا الإرهاب تنقيح تشريعاتنا وتحديثها، واستعراض مؤسساتنا وتعزيزها، فضلاً عن إنشاء المزيد من المنابر بهدف زيادة التنسيق والتعاون داخل الوكالات الأمنية الوطنية وفيما بينها. ونواصل زيادة قدرتنا على العمل بالتعاون

(٢٠١١) على التقارير التي تقدمها، والتي اطلع عليها وفدنا مسبقاً بعناية.

إن تنظيم القاعدة والكيانات المنتسبة له والمنشقة عنه كتنظيم داعش تشكل تهديداً كبيراً على الأمن والسلام الدوليين. وبالتحديد، فإن خطر هذه التنظيمات على منطقة الشرق الأوسط هو خطر محدد نتيجة نموها وتمدها ووجود تحالفات فيما بينها. ونتيجة سيطرتها على أراضي غنية بالموارد. ولعل الصراعات الملتهبة التي تشهدها المنطقة وعدم إهماء تلك الصراعات يشكل مناخاً وبيئة جاذبة لنشوء التنظيمات الإرهابية وازدياد قدراتها. إن غياب الحل السياسي الشامل في سوريا قد فاقم من الوضع بحيث لا يمكن القضاء على خطر إرهاب داعش وغيرها في سوريا دون أن يتوازي ذلك مع عملية انتقال سياسي هناك.

يبدل الأردن جهوداً كبيرة لضبط ومراقبة حدوده والعمل على مواجهة تمدد هذه التنظيمات. فبالإضافة إلى محاولات هذه التنظيمات الإرهابية التسلل وخرق الحدود وإرسال عناصر إرهابية لتنفيذ أعمال تخريبية داخل دول الجوار، لا بد من أن تتيقظ للتهديد الفكري الذي يشكله هذا التنظيم وغيره على محيطه وأبعد من محيطه من خلال قيامه بنشر قيم التطرف والترويج للعنف عبر استخدام ممنهج للإعلام بكافة صنفه، واستقطاب بعض الشباب وتجنيدهم، الأمر الذي يحتم علينا جميعاً مواجهة ذلك من خلال نشر الوعي والتثقيف بين كافة فئات المجتمعات، وأهمها فئة الشباب، ومكافحة الأسباب التي تؤدي بهم إلى الوقوع في فخ المنظمات الإرهابية.

كما يجدد الأردن دعوة الدول الأخرى والشركاء الدوليين وكافة كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب إلى تقديم كافة المساعدات التي من شأنها دعم وتعزيز قدرات الدول التي تحارب الإرهاب في الصفوف الأمامية، وتمكينها من مجابهة هذا الخطر وتحمل العبء الملقى على كاهلها.

ما زالت هناك تحديات كبيرة تواجهنا في كفاحنا ضد الإرهاب. غير أننا في الواقع قد عقدنا العزم على مواصلة تكثيف جهودنا في تلك الحرب. إننا نقدر أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، سنواصل التعويل على دعم البلدان والأمم الصديقة وتعاونها والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، ونحن نتصدى لآفة الإرهاب.

وهذا سيكون كفاحاً طويلاً ومطوّلاً وصعباً. ينبغي دراسة الأسباب الجذرية أو الكامنة وراء الإرهاب وإغراء التطرف، وفهمها ومعالجتها. العزلة والإحباط قوتان كبيرتان تجذبان الشباب والبسطاء من الناس إلى اعتناق تلك الأيديولوجية وتجعلان الإرهاب والتطرف مغريين. يجب أن يوضع حد على وجه السرعة لجميع الصراعات، لا سيما في الشرق الأوسط، دون مزيد من التسوية. يجب أيضاً التصدي لمشكلة عدم المساواة بين الأمم وداخل الأمة نفسها الذي يديم عدم الاستقرار في العالم وذلك من خلال اعتماد إطار الحق الشامل في التنمية الذي يحمل في جوهره وضع حد للفقر والأمية والبطالة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تعازي جميع الحاضرين على الهجمات المروعة التي شنها تنظيم بوكو حرام وعن تضامننا مع الحكومة النيجيرية في مكافحة ذلك الخطر.

**السيدة قعوار** (الأردن): بداية، أسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لمعاليتكم على رئاستكم جلسة النقاش المفتوحة حول التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. معربين لكم عن ارتياح وفد بلدي إزاء تبني البيان الرئاسي الذي صاغته البعثة الأسترالية S/PRST/2014/23، والذي يعزز جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام على الإحاطة التي تقدم بها ورئيسي لجنة القاعدة ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأتين عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩

والمجتمعية التي تتعاطى مع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بمشاركة كافة المؤسسات الوطنية المعنية والقادة المعنيين. ولم يقتصر دور الأردن على المستوى الوطني، بل تجاوز ذلك إلى المستويين الإقليمي والدولي. من خلال إطلاق جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم مجموعة من المبادرات، التي من بينها "رسالة عمان" و "كلمة سواء" و "أسبوع الوثام العالمي"، التي تدعو كلها إلى الاعتدال والوسطية والتسامح، وتغليب لغة الحوار على أي لغة أخرى.

ثانياً، سن حزمة من القوانين والتشريعات الوطنية التي من شأنها مجابهة الإرهاب بشكل صارم. فقد عالج الأردن ظاهرة التجنيد في قانون منع الإرهاب لعام ٢٠٠٦. وعزز من مجابهة ظاهرة المقاتلين الأجانب من خلال قانون منع الإرهاب المعدل لعام ٢٠١٤. كما لم يغفل المشرع الأردني خطورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التجنيد أو الترويج لأفكار إرهابية.

ثالثاً، إنفاذ عدد من التدابير العملية اللازمة، ومنها ضبط الحدود في ظل تنامي خطر التنظيمات الإرهابية في دول الجوار، وغياب تواجد جيش نظامي سوري على الحدود الشمالية للمملكة.

واستكمالاً لدور الأردن على الصعيد الوطني والإقليمي، يعتزم الأردن إطلاق مبادرة إقليمية تحتضنها العاصمة عمان بمشاركة خبراء دوليين، وممثلين عن المجتمعات المحلية، وكافة الأطراف المعنية، والمنظمات ذات الصلة تهدف إلى تسليط الضوء على تزايد استخدام التنظيمات الإرهابية ومناصريها لتكنولوجيا الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلام في نشر الفكر الإرهابي المتطرف. ومن النتائج الأساسية المرجوة من المبادرة محاولة الخروج بوثيقة تتضمن خطة إعلامية شاملة ترنو إلى مجابهة التضليل الإعلامي الذي تمارسه تلك التنظيمات الإرهابية، ورفع الوعي لدى المجتمعات المحلية بخطورة ظاهرة

ينظر الأردن بعين القلق إزاء ارتكاب تلك التنظيمات جرائم بشعة بحق المدنيين والأبرياء في العراق وسوريا. ويؤكد الأردن على ضرورة مجابهة هذه الأعمال الوحشية التي تشن حربها على المسلمين قبل غيرهم، ولا تميز بين أحد أو آخر. وما جرائم التنكيل والإعدامات الجماعية التي نفذها تنظيم داعش دونما رحمة بحق المئات من عشائر البوخر، التي أداها مجلسنا هذا مؤخرًا، إلا دليل دامغ على ذلك، وكأن لسان حال هذا التنظيم يقول: "إن خالفني فدمك مباح".

يدرك الأردن حجم التحديات التي يواجهها العالم برمتها جراء تفاقم الخطر الذي تشكّله ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وظاهرة التطرف العنيف، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات أمنية ووقائية بشقيها الوطني والجماعي من جهة، وأن تقوم أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب بالتحرك الفوري والشمولي، ومضاعفة الجهود من جهة أخرى، من خلال إرساء وتعزيز شراكات مدروسة مع الدول الأعضاء تنقلنا إلى مرحلة تقديم الدعم اللازم والملموس لتلك الدول في مجال بناء القدرات وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها. كما يؤكد الأردن على ضرورة تعميق وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمجابهة هذه الظاهرة. وأهمية تشارك المعلومات ما بين الأجهزة المعنية في دول المنطقة وقيام دول المنطقة بواجباتها في تمكين وضبط حدودها.

وقد شكل القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) منعطفًا هامًا في الاستجابة الدولية لخطر الإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. قبل تبني القرارين أعلاه، وبعد ذلك أيضاً، نهج الأردن نهجاً شمولياً على المستوى الوطني لمعالجة هذه الظواهر من خلال ثلاثة محاور رئيسية.

أولاً، اتخاذ جملة من التدابير الاحترازية والوقائية التي من شأنها مكافحة التطرف العنيف الذي يعد بمثابة الوقود الذي يوجع الإرهاب. وتضم هذه التدابير الجوانب الأمنية والتنويرية

في مالي، إلى الحد بدرجة كبيرة من خطر الإرهاب، ولكنه لم يَخْتَفِ. وفي مواجهة هذا التحدي، من الضروري أن نضعف جهودنا. كما أن هناك سبلا كثيرة للاستجابة.

إن مكافحة داعش تستدعي ردا عسكريا، الأمر الذي يتخذ اليوم شكل تحالف مكون من عدد متزايد من الدول. وتما كما فعلت في منطقة الساحل، تضطلع فرنسا بدورها كاملا في العراق أيضا، وهو ما تجلّى مؤخرا في تدمير إحدى الدوريات الجوية الفرنسية لمواقع داعش الهجومية في المناطق المحيطة بكركوك. وتقوم فرنسا بعملية تعزيز لعنصرها الجوي. وأدى عمل التحالف في دعم القوات العراقية مؤخرا إلى كسر الحصار المفروض على بيحي، وذلك بمشاركة من قوات البشمركة. ويشجعنا ما ورد في التقييمات من أن الرد العسكري قد ساعد على معادلة الزخم الذي حصل عليه داعش نتيجة توسعه إقليميا.

ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الكفاح كفاحا سياسيا أيضا، فالعمل العسكري وحده لا يمكن أن يعالج الإرهاب على نحو مستدام. لقد ازدهر داعش في العراق نتيجة لحالة الضعف التي تعانيها دولة معرضة للانقسامات وتفتقر إلى الثقة بين طوائفها وتعاني من عدم الاستقرار. ويعمل الآن رئيس الوزراء العبادي على هئية الظروف من أجل تحقيق المصالحة في العراق ليصبح دولة تحترم حقوق الجميع. ونؤيد ما يبذله من جهود. وتجدد الإشادة بتشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف، وتزايد الوعي بشواغل الطائفة السنية، والتسوية التدريجية للمنازعات مع حكومة إقليم كردستان وتطبيع العلاقات مع الشركاء الإقليميين، وهي أمور جديرة بالتشجيع أيضا. وبالمثل، من المؤكد أنه لن يتسنى التغلب على آفة داعش في سوريا - والتي جرى الترويج لها واستغلالها من قبل النظام في دمشق - إلا بعملية انتقال سياسي على الصعيد الوطني.

الإرهاب عموما. ومن هنا، ندعو كيانات الأمم المتحدة المعنية، ومن بينها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إلى دعم هذه المبادرة لما فيه صالح الجميع.

إن حربنا جميعا على الإرهاب ستستمر فترة طويلة، فهي حرب أمنية وأيديولوجية، الأمر الذي يتطلب منا جميعا المثابرة وبذل الوسع لدحر هذه الآفة التي باتت تؤرق منا من جميعا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): إننا جميعا نقدر الدور الهام الذي يضطلع به الأردن في المنطقة، ونرحب بمبادرته الرامية إلى عقد اجتماع دولي بشأن مكافحة ما تبثه الجماعات الإرهابية ومجابهته.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أستراليا على التزامها بموضوع يتعلق بأحد أكثر التهديدات إلحاحا للسلام والأمن الدوليين اليوم. وقد كان هذا الموضوع إحدى المسائل التي أثارها الرئيس أولوند خلال الزيارة الرسمية التي قام بها للتو إلى أستراليا.

إن جريمة القتل المروعة للشباب الأمريكي بيتر كاسينغ العامل في مجال المساعدة الإنسانية و ١٨ سوريا تُذكرنا مرة أخرى بجدب إرهابي داعش وبضرورة التصدي لهم.

يتزايد باستمرار عدد المناطق التي تتضرر جراء الإرهاب حيث تعاني مجموعات سكانية جديدة الآن بسبب جماعات وممارسات تنتهك كل مبادئ القانون والإنسانية. ولا يزال داعش يشكل تهديدا لم يسبق له مثيل ليس لبلدان المنطقة فحسب، بل لبقية البلدان في جميع أنحاء العالم. وفضلا على ذلك، فقد تزايد التهديد إثر انتشار جماعات مثل جماعة أنصار الشريعة في ليبيا وتنظيم بوكو حرام في نيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة في منطقة الساحل لا تزال هشة. وقد أدى تدخل فرنسا في مالي، جنبا إلى جنب مع القوات الأفريقية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار

كما يساعد فرض الجزاءات في مكافحة آفة الإرهاب. ففي ليبيا، اعتمدت لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة مشروعاً لفرض جزاءات على جماعة أنصار الشريعة في درنة وفي بنغازي. ومن شأن تلك الجزاءات أن تسمح بإظهار عزم المجتمع الدولي حيال الإرهابيين، الذين لا يمكن اعتبارهم طرفاً في الحوار. ويتعلق هذا أيضاً بتشجيع جميع القوى المعتدلة في ليبيا للعمل معاً لإيجاد جبهة مشتركة ضد الإرهاب. وبشكل عام، نحن ندعو إلى زيادة الاستخدام المنتظم لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بحيث تجسد قائمة الجزاءات حقيقة التهديد بشكل أفضل.

ولا يمكن التصدي بهذه القوة للإرهاب إلا في سياق من الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وهما من الأمور الأساسية لفعالية استراتيجيتنا في الأجلين القصير والطويل.

إن الإرهاب آخذ في التطور ويهدد مجتمعاتنا بشكل مباشر بسبب ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فالإرهابيون، بمن فيهم داعش، يجتذبون الناس - وغالبا الشباب - لمناصرة قضيتهم. وبالتالي، فقد انخرط أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الأشخاص المتعصبين في المعارك الدائرة في سوريا والعراق. ومن بينهم ٣٧٦ من الفرنسيين، أو ممن يعيشون في فرنسا. وإجمالاً، هناك أكثر من ١ ٠٠٠ شخص مشاركين في صفوف الجهاديين بطرق مختلفة. وتمثل مكافحة هذه الظاهرة أولوية بالنسبة للأمن الداخلي في فرنسا.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، اتخذ مجلس الأمن في جلسة عقدت على مستوى القمة قراراً لمكافحة هذه الظاهرة (انظر S/PV.7272). ومنذ ذلك الحين، وسعت فرنسا نطاق نهجها الوطني. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد بلدي تدابير جديدة تماشياً مع التوصيات الواردة في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وذلك بهدف منع خروج أفراد فرنسيين من أرضنا

إذا كانت هناك أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأن خروجهم إنما هو لغرض إرهابي. كما يساعد القانون على مكافحة التطرف عبر شبكة الإنترنت، مع الاحترام الكامل لحرية التعبير. ونعمل أيضاً على معرفة السبل التي تيسر التجنيد.

ولكن يجب أن نمضي معاً إلى أبعد من ذلك. فالبيان الرئاسي S/PRST/2014/23 الذي اعتمدهنا اليوم يشير إلى ضرورة متابعة المعركة ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب متابعة دقيقة، وهو ما يبين أهمية أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز تعاونه في ما يتعلق بالحريات المدنية.

كما يؤكد النص على أهمية مكافحة الاتجار بالنفط ويشير إلى التزامات الدول بمكافحة تمويل الإرهاب. ويجب أن يكون ذلك مجالاً ذا أولوية بالنسبة لنا جميعاً. وقد نظمت السلطات البحرينية اجتماعاً بشأن هذا الموضوع في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما نرحب به.

وإلى جانب تلك التدابير القمعية، من الضروري أن يدرس المجتمع الدولي أسباب التطرف وأن يكافح التطرف العنيف. ويجب، على وجه الخصوص، أن نكبح جماح الدعاية الإرهابية، وينبغي أن نسميها باسمها الصحيح. فعندما يتعلق الأمر بداعش، على سبيل المثال، لن نتمكن أبداً من أن نكرر بما فيه الكفاية أن تلك المنظمة ليست دولة وليست إسلامية. وهذا هو السبب في أن قررنا استخدام مصطلح "داعش" الأكثر حياداً.

ونرحب بأن البيان الرئاسي المعتمد اليوم يحث الأمم المتحدة على النظر في الكيفية التي يمكن بها مكافحة ظاهرة التطرف على نحو أفضل. وهو ما سيكون أحد جوانب استراتيجية طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب، وهي استراتيجية ستظل فرنسا ملتزمة بها التزاماً صارماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الإسهامات الكبيرة التي تقدمها بلده في الجهود الرامية إلى

وإذا أردنا القضاء على ظاهرة المقاتلين الأجانب، يجب أن نعالج أسبابها الجذرية العميقة. حيث يغذي الفقر واليأس المنتشران على نطاق واسع وبطالة الشباب على وجه الخصوص، ظهور الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. ويشكل الشباب فريسة سهلة في الواقع للجماعات الإرهابية التي تحصل على موارد كبيرة من الاتجار بالمخدرات والأنشطة غير المشروعة الأخرى. وإذا أراد المجتمع الدولي وقف تلك الأنشطة، التي تهدد الأمن بشكل خطير، يجب عليه دعم البرامج والمشاريع الإنمائية الخاصة بالشباب الجاري تنفيذها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على شركاء أفريقيا تقديم مساعدات تقنية ومادية وفيرة، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة من قبيل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وتؤدي تشاد، من جانبها، دورها في مجال مكافحة الإرهاب. ومشاركتنا القوية في مالي، حيث دفعنا ولا نزال ندفع أعلى ثمن، تعبر تماما عن التزامنا.

وفي الختام، فإننا نثني على اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/23، ونأمل في أن يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشكل أفضل.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): نتطلع جميعا إلى مبادرة تشاد بشأن الصلة بين الإرهاب والجريمة في أفريقيا، في إطار رئاستها الشهر المقبل.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أرحب برئاستكم، سيدتي، لمجلس الأمن. ونشكر الأمين العام على بيانه الشامل، والممثلين الدائمين لأستراليا وليتوانيا على إحاطتهما الإعلاميتين المتعلقتين بالجهود التي تبذلها اللجنتان اللتان يرأساهما للاضطلاع بالمهام الموكلة لهما بموجب القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن. ولا نزال

مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وفي بلاد المغرب الإسلامي، وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص.

**السيد شريف** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدي الرئيسة، أن أرحب بكم وأن أهنتكم على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن وعلى قيادتكم. كما أرحب بالوزراء الآخرين الحاضرين هنا، وأشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية. كما أشكر رئيسي لجنتي مجلس الأمن المنشأتين عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة يتغير باستمرار، حيث تتسلح هاتان الجماعتان الإرهابيتان على نحو متزايد بأسلحة متطورة وتحققان مكاسب كبيرة على الأرض. كما أهما تستفيدان من الدخل الذي تدره عليهما التجارة غير المشروعة في النفط وأعمال النهب واحتجاز الرهائن، لتمويل أنشطتهما الشريرة. وهما تجندان في جميع أنحاء العالم، وتنشران فكرهما الديني المهمجي في كل مكان، بما في ذلك في أفريقيا.

وتواجه أفريقيا أيضا الإرهاب والتطرف العنيف. كما جرت الإشارة إلى ذلك، وهي تعج بجماعات مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة، وكتيبة الموقعين بالدم، وحركة الشباب. ورغم اختلاف أماكن تلك الجماعات الإرهابية، فإنها تشكل شبكة منسقة بشكل جيد في ما تقوم به في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، جرى في ٢ أيلول/سبتمبر اتخاذ قرارات هامة في مؤتمر قمة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، وإعداد مذكرة اعتقال أفريقية في حق مرتكبي الأنشطة الإرهابية وشركائهم، وإنشاء آلية لوقف تمويل الإرهاب.



خطر أيضا. ويستمر الربط بين الأنشطة الإرهابية على الحدود بين أفغانستان وباكستان وتنظيم القاعدة، كما جاء في تقارير فريق الرصد التابعين للجنة المنشأتين عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تركيز جهود مجلس الأمن على مكافحة التطرف الذي يغذي الإرهاب، واستنساخ الأيديولوجية الإرهابية والتطرف العنيف، واستخدام وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت لأغراض إرهابية، والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، والتصدي لجاذبية الأنشطة الإرهابية. ومن الأهمية بشكل حيوي مواصلة الدول لجهودها تحت رعاية عمل منظومة الأمم المتحدة في تلك المجالات. ويوجهنا البيان الرئاسي S/PRST/2014/23 الذي اعتمد اليوم صوب الوجهة الصحيحة.

ومما يدعو إلى القلق أيضا دخل الإرهابيين، الذي يمثل الاتجار غير المشروع بالنفط في العراق والسوري والعراقي أهم مصدر له، حيث يستغل الجهاديون في سوريا، ما لا يقل عن ١٠ حقول نفط. وتنتج داعش ما يناهز ٣٠ ٠٠٠ برميل في اليوم. وتسيطر تلك المنظمة الإرهابية في العراق على ١٤ حقول نفط وتصدر ما يتراوح بين ٥٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ برميل يوميا. ويقترب إجمالي الدخل اليومي للإرهابيين من تجارة النفط من ٣ ملايين دولار. وعلاوة على ذلك، لم يكن للغارات الجوية على المنشآت النفطية التي استولى عليها الإرهابيون في العراق وسوريا أثر يذكر على مستوى المبيعات غير المشروعة. وبموضوعية، فإنها تعقد فحسب الظروف المعيشية للناس الذين يعيشون في تلك المناطق. فناقلات النفط تسير ذهابا وإيابا؛ والنقل يجري على قدم وساق عبر الأنابيب المؤقتة؛ ويساعد تجار ووسطاء مربيون على وصول النفط الخام إلى السوق السوداء.

ويبدو أن ما طلبه مجلس الأمن من الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، لم يلق آذانا صاغية، وهي حالة تتطلب اهتمام المجلس بعناية بها. وفي هذا

نعتقد أن أنشطة هذه الكيانات تمثل إسهاما هاما في تعزيز الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

بعد شهرين على اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يهدف إلى قطع الدعم عن جميع أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجناب، اضطر المجلس مرة أخرى للتركيز على مشكلة الإرهاب، الذي يشكل تهديدا لا يزال قائما. وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، وغيرهما من الجماعات الإرهابية التي تمثل تهديدا لجميع أنحاء العالم، ينشطان منذ فترة طويلة في الشرق الأوسط. وقد حصلنا على قدرات إضافية لأنشطتهما الإجرامية بسبب ضعف مؤسسات الدولة، وجراء التدخل الأجنبي الكبير، ودعم مختلف الجهات الراعية الأجنبية. وعلاوة على ذلك، فإنه عندما كان مقاتلو داعش وجبهة النصرة يقاتلون القوات الحكومية في سوريا، لم تُظهر بعض الدول انزعاجا يُذكر. ونعتقد أن هذه المعايير المزدوجة غير مقبولة في مجال مكافحة الإرهاب.

ويشير تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، صراحة إلى أن الأسلحة والدعم المقدمين من الخارج إلى ما يسمى الجماعات المسلحة المعتدلة في سوريا، قد استفادت منهما مرة أخرى العناصر الأكثر تطرفا، بما في ذلك داعش. ويحصل المتطرفون على تمويل خارجي، بما في ذلك من خلال المنظمات الخيرية والأفراد. وترسم الوثيقة صورة مروعة للعواقب الحالية لهذه الأنشطة، التي أقل ما يقال عنها أنها قصيرة النظر، وخاصة بالنسبة للمدنيين. بمن فيهم النساء والأطفال.

ويعرض التساهل مع أنشطة الجماعات المتطرفة مستقبل دول بأكملها للخطر، وهو ما يتضح من أمثلة العراق وسوريا وليبيا. ويوجد لبنان واليمن ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في

وفي ضوء المهام الجديدة المسندة إلى هيئات مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ثمة أهمية خاصة لضرورة أن تمثل الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس وأفرقة خبراءه للإجراءات القائمة أثناء تأدية عملها. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر القول إن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) يحدد التزاما لشركات الطيران بعدم توفير سجلات بأسماء الركاب إلا في الحالات التي يسعى فيها الأفراد الذين يُفرض عليهم الحظر بموجب لجنة مجلس الأمن عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن القاعدة وما يرتبط بها من أفراد وكيانات إلى مغادرة بلدان أو الدخول إليها. لذلك، فإن التعليمات الموجهة إلى المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب الواردة في البيان الرئاسي لهذا اليوم (S/PRST/2015/23)، بغرض إعداد تقرير شامل يُرفع إلى لجنة مكافحة الإرهاب عن التدابير المتخذة لمراقبة حركة الركاب الجوية، وعن الإعداد للتوصيات ذات الصلة، دون ربطها بقائمة محددة لجزءات مجلس الأمن، تشكل انتهاكا لأحكام القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

إننا نرحب بدور المديرية التنفيذية في تقديم المساعدة للجنة مكافحة الإرهاب، ونشيد بإسراع مديريتها في إعداد تحليل أولي عن الثغرات في تنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وهي الثغرات التي تجعل أكثر صعوبة على الدول أن تكافح الخطر الناجم عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يظل المحور الرئيسي لعمل المديرية التنفيذية في ظل ولايتها المستكملة هو توفير الدعم للجنة مكافحة الإرهاب، ورصد تنفيذ القرارات التي سبق ذكرها، وتنسيق توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على دعم روسيا لجهود مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

السياق، لا يمكننا إلا أن نلاحظ أنه في نيسان/أبريل ٢٠١٣ رفع الاتحاد الأوروبي جزئيا سلسلة القيود المفروضة على سوريا، وأذن بشراء التجار من غير الدول للنفط السوري. وبقيامه بذلك، فإنه قد سهل بشكل غير مباشر التعزيز المالي لداعش وجبهة النصرة اللتين تسيطران على حقول النفط في شمال شرق سوريا. ويجب أن تعترف بروكسل بذلك.

كما أننا قلقون إزاء أنباء عن استيلاء داعش على مساعدات إنسانية مخصصة للسوريين المحتاجين. ويجب علينا منع الحالات التي يتم فيها توزيع المساعدات الإنسانية تحت الراية السوداء للدولة الإسلامية، حيث أن من شأن ذلك تعزيز سلطتها في الإقليم الخاضع لسيطرتها.

وتتمثل المسألة الأخرى المثيرة للقلق في تنامي القدرات القتالية للإرهابيين، وعلى رأسهم داعش. حيث أن بوسعهم بالفعل الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل الكيميائية. وهناك الكثير من شهادات شهود العيان على استخدام المقاتلين الإرهابيين لها في العراق وسوريا. وهناك خطر حقيقي من احتمال حصولهم على الترسناتين الكيميائيتين الليبية والعراقية. ونعتقد أنه يتعين على المجلس اتخاذ موقف حاسم تجاه هذه المسألة، وتوضيح أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة كانت ستترتب عليه عواقب. وفي هذا الصدد، فإننا نأسف لعرقلة عدد من الوفود فعليا لمقترح مشروع البيان الرئاسي الذي قدمه وفد بلدنا بشأن الأسلحة الكيميائية في سوريا، وقد سعت تلك الوفود إلى تعديله لغرض واحد فحسب، هو تحويل مجمل التركيز إلى المسائل المتعلقة بتزع السلاح الكيميائي لسوريا. وتم حذف النص المشار إليه أيضا من البيان الرئاسي المعتمد اليوم. ونؤكد أن حماية الإرهابيين في وقت أصبحوا فيه يجيدون بشكل متزايد توليف وإنتاج واستخدام مواد لأغراض عسكرية هو أمر غير مقبول وخطير جدا.

تبادل المعلومات. وإنشاء لجان من الخبراء يمكن أن يكون أداة مفيدة لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، فضلا عن تحديد التدابير التي تدعم تنفيذ القرارين اللذين أُتخذا في الآونة الأخيرة ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وفي هذا الصدد، نشدد على التأثير الذي يعزز عمل الأجهزة المتخصصة داخل الهيئات الإقليمية، مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. والقطاعات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة والقاعدة، التي تضم في صفوفها عددا كبيرا من المقاتلين الأجانب، ينبغي أن تدفعنا إلى تحليل الأسباب الجذرية التي سمحت لهذه الجماعات بنشر أفكارها المتطرفة. ونحن نشعر بالقلق إزاء الضغط على شبابنا من خلال الخطب التي تعارض القيم الأساسية العالمية التي تنشأ عنها كل حضارة وثقافة. والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والعنف المتطرف لا يراد بها اضطهاد أو وصم أي ثقافة أو دين.

ونحن نعتقد أن منع الأعمال الإرهابية وقمعها يجب أن يتصفا بالأولوية، ولكن اعتبار هذه الأفعال كجرائم ينبغي ألا يكون الوسيلة الوحيدة للتصدي لهذه الظاهرة. فكل مجتمع يجب أن يسأل نفسه لماذا فشلت الأدوات القائمة، ولماذا استطاعت الخطب الإرهابية التي ندينها أن تبرز وتزدهر. علاوة على ذلك، علينا أن نسأل لماذا لم يتمكن المجتمع الدولي والبلدان المتضررة من منع الجماعات الإرهابية مثل داعش، وجبهة النصرة، والقاعدة من امتلاك تلك القوة، ولماذا تمكنت هذه الجماعات من إغواء مواطنين في بلدان أخرى للسير على طريق العنف. إن عملية التفكير هذه ينبغي أن تحصل بصورة جماعية، ولكن أيضا داخل كل بلد، في سياق حقائنا الوطنية وقيمنا الاجتماعية المتميزة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أرحب بمبادرة أستراليا إلى عقد هذه المناقشة، التي تدعونا إلى التفكير في دور التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. لقد دُعينا في هذا العام إلى إجراء تحليل واعتماد تدابير ملموسة في ما يتعلق بهاتين الظاهرتين، ولا سيما في إطار مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن منع هذه التهديدات للاستقرار وللسلم والأمن الدوليين ومكافحتها.

نحن نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون استباقيا في هذا السياق، ويجب أن ندرك أن العمل ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يشكل لنا تحديا دائما يستدعي تضافر القوى لدعم مكافحة هذه الآفة ومنعها. وبلدنا، من جانبه، يتقبل هذه المسؤولية الجماعية، لذلك صدقت شيلي على جميع الاتفاقيات الدولية التي هي جزء من الإطار القانوني للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. أما على الصعيد الوطني، فقد أطلقنا نقاشا برلمانيا بشأن اعتماد قانون جديد لمكافحة الإرهاب، يمنح مكتب المدعي العام صلاحيات أكبر ووسائل إضافية للتحقيق في الجرائم من هذا النوع. ولن يغيب عن القانون الجديد التوازن الأساسي الذي يجب أن يكون قائما بين الوقاية من الإرهاب والقمع، واحترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد. ومثل هذه الأعمال تظهر التزامنا بدعم القرارات التي اتخذها المجلس في هذا المجال، والتي تتطلب جهدا متواصلا على الصعيد الوطني لكفالة تنفيذها بفعالية.

إن شيلي تقدر عمل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية. ونود أن نسلط الضوء على نوعية جمع المعلومات وتنظيمها، وهي المعلومات التي يُطلب إلى كل دولة أن تدرجها في تقاريرها. ونأمل من التبادل بين الدول واللجنة أن يساهم في تحسين كفاءة عملها الداخلي، فضلا عن تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج فيها فرادى البلدان إلى تحسين نظمها التشريعية. ونعتقد أن اللجنة ينبغي أن تواصل التشجيع على

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تقدّر الولايات المتحدة تقديرا عميقا قيادة أستراليا في النهوض بالمجتمع العالمي من أجل التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. إن الجماعة المعروفة باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا تهدد الأمن العالمي فحسب. فالوحشية التي تمارسها هذه الجماعة وغيرها من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة تهدد القيم التي قامت عليها الأمم المتحدة.

وتنظيم داعش، شأنه شأن غيره من الجماعات المتطرفة العنيفة، هو نتاج لأيدولوجية ووحشية وعدمية تمجد العنف والموت. والمذابح المروعة للسنة، والشيعية، والأكراد والمسيحيين، والأيزيديين والأقليات الأخرى تثبت أن داعش لا يستثنى أية طائفة من خطته القاتلة.

وإذ يواصل التنظيم أعمال الإرهاب والقتل، فإنه ينخرط بنشاط في أنشطة تجنيد اجتذبت أعدادا كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من عشرات الدول في أنحاء العالم، لينضموا إليه في سوريا والعراق من أجل ارتكاب أعمالهم الإرهابية. وأعمال داعش والأجانب الذين انضموا إلى صفوفه حقيرة. فيوم الأحد الماضي فحسب، كان مما ذكرنا بتلك الأعمال الوحشية المروعة قتل التنظيم لعامل في مجال تقديم المعونة الإنسانية، بيتر عبد الرحمن كاسيغ. وشوهد مرة أخرى إرهابيو داعش - وهم غالبا من بلدان غربية، ومن ثم فإنهم مقاتلون إرهابيون أجانب - في شريط فيديو للتنظيم، جنبا إلى جنب مع أعوانهم، وهم يشاركون في فعل مهين وجبان باستهداف مواطن أمريكي بريء يعمل في مجال تقديم المعونة الإنسانية ولم يكن يرغب في القيام بأي شيء سوى تقديم المساعدة لأبناء الشعب السوري والتخفيف من آلامهم.

وروح الخير وخدمة الآخرين التي كانت تشع ساطعة في بيتر عبد الرحمن كاسيغ هي ما يربط البشر معا، وهي ذلك النور وذلك الالتزام نفسه بإيجاد عالم أفضل ستكون له الغلبة

كذلك ينبغي لهذا التحليل أن يأخذ في الحسبان الثغرات القائمة في الشمول، والتسامح، واحترام التنوع والهوية في مجتمعاتنا. وكما أشارت الرئيسة باشيلي في بيانها أمام المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272)، نؤمن بأن من الأدوات الأكثر فعالية في مكافحة الإرهاب هي التعليم، والقضاء على عدم المساواة، والعمل بين المجموعات الأكثر سخطا في المجتمع. وفي هذا السياق، نقترح أن تُجري لجنة مكافحة الإرهاب دراسة لتحديد العوامل الاجتماعية التي ترضى نمو الإرهاب، وتجتذب الشباب من خلال الخطب المتطرفة والجماعات الإرهابية، مع التركيز بصفة خاصة على تزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وثمة موضوع هام آخر يتعين التحقيق فيه ألا وهو تمويل الأعمال الإجرامية من هذا النوع، وهو مجال يتطلب تعاوننا نشطا. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي اهتماما خاصا لأعمال لجان الجزاءات وأفرقة الرصد التابعة لها في مجال منع تهريب الأسلحة، وتجميد الأصول التي تمّول الأنشطة الإرهابية. كما يجب أن نقوم بتحليل المخاطر التي تنطوي عليها أعمال الإرهاب والأنشطة غير المشروعة في البلدان التي تواجه حالات من الصراع طال أمدها، وفي مجتمعات ما بعد الصراع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لكل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية أن تتضمن، على نحو رسمي إلى حد أبعد، أدوات لمنع تصاعد أعمال العنف المتطرف.

وفي الختام، نود أن نكرر تضامن بلدنا مع ضحايا الإرهاب وأسرههم، وبخاصة النساء والأطفال. ونعرب عن تعازينا حيال الذين اغتالتهم داعش بوحشية، ولا سيما بيتر كاسيغ، العامل في المجال الإنساني الذي قضت عليه مؤجرا. وستواصل شيلى دعم المعركة ضد الإرهاب الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، لأننا مقتنعون بأننا سوف نساهم بذلك في إعلاء كرامة جميع مجتمعاتنا، وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة فيها.

العام المنقضي، عملنا مع أوروبا الغربية، ومنطقة البلقان وشمال أفريقيا ودول الخليج للضغط من أجل زيادة التعاون في مجالات تقاسم المعلومات، وأمن الحدود وإنفاذ القانون، وبناء القدرات، وتوجيه رسائل مضادة ومكافحة التطرف العنيف وتمويل الإرهاب. ومن دواعي سرورنا رؤية قوانين أقوى في مجال مكافحة الإرهاب وتقديم المزيد من الإرهابيين إلى العدالة في البلقان؛ وزيادة التعاون الأمني في شمال أفريقيا؛ وإصلاحات في النظم المالية في الخليج لمواجهة تمويل الإرهابيين؛ وتوثيق التعاون مع الشركاء في أوروبا الغربية.

لكن يجب القيام بالمزيد، وكما أكد الرئيس أوباما، يجب علينا جميعاً أن نساعد شركاءنا في بناء قدراتهم على التصدي للتهديد المتغير للإرهاب، بما في ذلك مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف العنيف في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وأول مجموعة على الإطلاق من الممارسات الدولية السليمة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق باستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تمثل دليلاً جيداً. ومنع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الوصول إلى سوريا والعراق، ومن ثم التسلسل مرة أخرى عائدين عبر أي من حدودنا، عنصر حاسم في الاستراتيجيات التي تهدف إلى إذلال التنظيم وفي نهاية المطاف هزيمته.

وقد أدرك مجلس الأمن أن التصدي للتحدي المتمثل في تنظيم داعش سيتطلب استخدام أدوات أخرى، بما في ذلك التدابير المالية والجزاءات، كما عقدنا العزم في آب/أغسطس لدى اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤). ويتناول البيان الرئاسي الذي اعتمدهنا اليوم مرة أخرى أهمية تحفيف جميع مصادر الدعم المالي للتنظيم التي تمول جميع أعماله الإرهابية العنيفة وعملياته للتجنيد. وفي الأشهر المقبلة، ينبغي للمجلس أن ينظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات إضافية للتأكد من أن التنظيم لا يستخدم النفط والأموال من

في نهاية المطاف على أعمال التدمير التي يقوم بها التنظيم وما يشيعة من كراهية. وإذ نثني على ما قدمه عبد الرحمن من خدمات وتضحيات، نرى مأس أخرى تتكشف خارج سوريا والعراق. ففي كندا وقبل أقل من شهر، قتل متطرفن عنيفون في كيبك وأوتاوا جنوداً كنديين وحاولوا إيذاء مسؤولين حكوميين كبار، وأمس شهدنا هجوماً إرهابياً حقيراً على المصلين في كنيس في القدس مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين أبرياء، بينهم مواطنون أمريكيون، فضلاً عن إصابة العديد غيرهم. وقلوبنا مع الضحايا وأسرههم ونحن نصلي من أجلهم.

وتذكرنا تلك الحوادث، جنباً إلى جنب مع أعمال التنظيم من سفك للدماء بلا هوادة وأعمال وحشية في العراق وسوريا، بأنه لا بد أن نبذل المزيد من الجهود لمكافحة التطرف العنيف، ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد أدرك مجلس الأمن أن مكافحة هذا التهديد سيتطلب من المجتمع الدولي استحداث أدوات ونهج وسبل جديدة لتسخير جهودنا الجماعية. ونتائج الجهود التي بذلها المجلس مؤخراً للاستجابة، بما في ذلك البيان الرئاسي S/PRST/2014/23 الذي اعتمد اليوم، توفر إطاراً هاماً للتصدي للتهديد بكل تعقيداته. وقد اتخذ المجلس في أيلول/سبتمبر القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في جلسة على مستوى القمة تولى رئاستها الرئيس أوباما (انظر S/PV.7272) والذي ركز على جانب واحد من هذا الخطر، وهو التدفق العالمي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق الصراع ذات الصلة ومنها.

والتأييد الواسع النطاق الذي حظي به القرار (٢٠١٤) ٢١٧٨، حيث شاركت ١٠٥ دول في تقديم مشروع القرار، يدل على تضامن المجتمع الدولي في التصدي لهذا التهديد. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع شركائها لمواجهة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى المنطقة، ونحن على استعداد لمساعدة الآخرين في القيام بنفس الأمر. وخلال

الذي يهدد أمننا وقيمنا. ويجب أن نحول الغضب إلى عمل، ويجب أن نفعل ذلك معا وأن نفعله بشكل حاسم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على القيادة التي يبديها بلده في التصدي لخطر الإرهاب. كما أود أن أعرب عن عميق تعازي أستراليا بخصوص جريمة القتل الوحشية لبيتر عبد الرحمن كاسيغ، وهو عمل وحشي يسلط الضوء على الأخطار الشديدة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني وغيرهم من المدنيين في سوريا على يد الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على بيانهم ومساهماتهم. وأود أن أبلغ جميع الأطراف المعنية بأننا سنواصل المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء إذ أن لدينا عددا كبيرا للغاية من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

**السيد مو كيرجي** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنتكم وأستراليا على النجاح في استضافة مؤتمر قمة مجموعة العشرين والزيارة الثنائية التي قام بها رئيس وزرائنا إلى بلدكم. كما أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأود أن أشيد بكم لتعميمكم المذكرة المفاهيمية المفيدة والمُحكمة (S/2014/787، المرفق)، التي ستساعدنا في المناقشة.

في البداية، نود أن نؤكد على أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب وأنه ينبغي ألا تتسامح الأمم المتحدة مطلقا في ذلك إذا كنا نريد مجاهدة تهديده بنجاح. ويواجه المجتمع الدولي تحديات لم يسبق لها مثيل من الإرهاب الذي يهدد الركائز الأساسية للمجتمعات الديمقراطية. ويمثل القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بداية جيدة لاستجابة مجلس الأمن لبعده واحد من أبعاد ذلك التهديد. وسيتوقف أثر القرار على

فدية الاختطاف والمصارف والممتلكات الثقافية في العراق وسوريا والتبرعات والسبل الأخرى لتمويل حملته القاتلة. ونعرب عن ترحيبنا وتقديرنا للعمل الهام الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك أعمال فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) الذي يهدف إلى زيادة فعالية مكافحة تمويل الإرهاب، وعمليات التجنيد، والسفر، والجهود التي تبذلها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتحديد الثغرات القانونية والثغرات في القدرات في الدول الأعضاء.

وإلى جانب الهيئة الرسمية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التكامل، حيثما كان ذلك مناسبا، لمكافحة الإرهاب في الجهود الأخرى ذات الصلة للمنظمة. وقد رسخ المجلس الآن أهمية مكافحة التطرف العنيف، ونكرر التأكيد على الأهمية المركزية لتلك الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة والتصدي لأيديولوجيات الإرهاب العنيفة والمسمومة. ويجب أن نعمل معا على عدم إضفاء الشرعية على الكراهية التي ينشرها داعش وأعمال العنف التي يرتكبها، ويجب أن نفضح رؤيته الظلامية والزائفة والفتاكة. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بالجهود التي بذلها مؤخرا الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وبناء قدرتها على الصمود الذي اجتمع مجلسه التنفيذي في هذا الأسبوع ووافق على آلية تمويل عاجلة بهدف تمكين الصندوق من تقديم منح صغيرة للمنظمات المحلية بغية تنفيذ مشاريع تهدف إلى مكافحة تطرف تنظيم الدولة الإسلامية الذي يمارس العنف.

والتحديات التي نواجهها في مجال مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون أكثر أهمية من الآن، ولذلك من المناسب اعتماد المجلس اليوم إطارا هاما للمساعدة في توجيه أي جهود إضافية. والآن علينا أن نبذل المزيد من الجهد. وكما سمعنا من أعضاء المجلس اليوم، فإننا متحدون في مواجهة هذا الخطر

ما يصل إلى ٣١ كياناً منفصلاً في أسرة الأمم المتحدة تتعامل مع هذه المسألة. ولكن ممّا يثير القلق أنه ليس هناك مركز أو منسّق واحد قابل للمساءلة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أنشطة هذه الكيانات المختلفة. ونعتقد أنه يجب تدارك ذلك سريعاً.

وفي المذكرة المفاهيمية ثلاث ملاحظات هامة على الأقل نرحب بها. تتعلق إحداها بالبنية التحتية للإرهاب، التي تشمل الهياكل المادية فضلاً عن المنايع المالية والأيدولوجية. وبما أنّ هذه البنية التحتية لا توجد في فراغ، فإنّ الخلاصة التي لا مفرّ منها هي أنه على الدول الأعضاء واجب التصرف سريعاً لمنع الإرهابيين من استخدام أراضيها ذات السيادة. ولا يمكن لأية دولة عضو أن تأمل بأن تكون في مأمن من خطر هذا الإرهاب، وبالتالي، فإنه لا بدّ من إزالة البنية التحتية للإرهاب عاجلاً إذا أردنا أن نتفادي سيناريو وقوع الكارثة.

ثانياً، إننا نتفق بشكل كامل مع الملاحظة المتعلقة بالاستخدام المتطور على نحو متزايد للتكنولوجيا والاتصالات لارتكاب أعمال إرهابية أكثر بربرية، انطلاقاً من تجربتنا المبررة في مومباي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، التي شملت هجوماً نفّذه مقاتلون إرهابيون أجانب على مرأى كامل من وسائل الإعلام الدولية. وقد اعتقلت سلطاتنا أحد المقاتلين وحاكمته وعاقبته عبر محاكمة وفق الأصول القانونية. وكانت تلك المرة الأولى التي واجهنا فيها استخدام بروتوكول نقل الصوت البشري عبر الإنترنت لتوجيه الأعمال الإرهابية. ونعتقد أنه إذا كنّا جادّين في التصدي لهذا التحدي بفعالية، فعلينا أن نوافق على التعديلات الضرورية المقرر إجراؤها بالطريقة التي تُدار بها حالياً الهياكل الأساسية العالمية للإنترنت، بغية مكافحة استغلال الإرهابيين لها.

ثالثاً، وأود أن أشدّد على التحدي الذي يفرضه الإرهابيون على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وبخاصة

كيفية تنفيذ الدول الأعضاء له، مع مراعاة التزاماتها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. كما سيتوقف الكثير على كيفية تناول المجلس لامثال الدول الأعضاء لأحكام القرار. وسيجري اختبار مصداقيته بوصفه هيئة فعالة ومخولة من خلال الطريقة التي سيشرّف بها على تنفيذ الدول الأعضاء للقرار.

وتبرز المذكرة المفاهيمية السياق المباشر للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤). وفيما يتعلق بالمجموعتين الأولى والثانية من المسائل الواردة في المذكرة، واللتين يطلب فيهما إلى الدول الأعضاء الحديث بشأن الخبرات الوطنية وجمع البيانات، نود الإشارة إلى أن المجلس لديه بالفعل قدر وفير من تلك المعلومات. وفي الهند، نحن نستفيد من المجتمعات المحلية على مستوى القواعد الشعبية ولجان التوعية والمعلومات المستقاة في مكافحة الإرهاب وقد أعدنا خطاباً مضاداً مناسباً للتصدي للإرهاب. وبالاستناد إلى ما جمعناه من بيانات عن سفر وعبور المقاتلين الإرهابيين الأجانب، نرى أن هناك ضرورة لتعزيز التعاون الدولي على عرقله سفر هذه العناصر.

إنّ ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليست جديدة. لذا، فإنّ المسألة لا تقتصر على ضرورة جمع المزيد من المعلومات، بل تتعلق بما يقترح المجلس أن يفعل بتلك المعلومات. ونعتقد أنه يتعين على المجلس أن يتصرف بقوة مستخدماً الصكوك القانونية والمعلومات المتوافرة لديه لمكافحة الإرهاب وصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نحثُّ على أن يضيف المجلس صوته الجماعي إلى الإبرام المبكر للاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، بحيث تكون الدول الأعضاء ملزمة، بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، إمّا بمحاكمة الإرهابيين وإما بتسليمهم.

وفي ما يتعلق بالسلسلة الثالثة المحددة في المذكرة المفاهيمية، وهي دور كيانات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، نستذكر أنه أثناء الاستعراض الأخير لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ذكرت الأمانة العامة أنه كان هناك

**السيد المُعلِّمي** (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أقول إنني أتشرف بمخاطبة المجلس اليوم بالنيابة عن أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. وأود الإعراب عن امتناني لوزيرة خارجية أستراليا، صاحبة المقام جولي بيثوب، على قيادة هذه الجلسة الهامة بشأن التعاون الدولي المتعلق بمكافحة الإرهاب، بما يشمل التصدي للتهديدات المتداخلة التي يفرضها المقاتلون الإرهابيون الأجنب والتطرف العنيف. ولا يسعني إلا أن أشكر أيضاً رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، السفير غاري كوينلان، ورئيسة لجنة مكافحة الإرهاب، السفيرة ريموندا مورموكايتي، على بيانتهما الشاملين اليوم، وعلى جميع أعمالهما القيّمة. وإننا نرحب أيضاً بالبيان الرئاسي (S/PRST/2014/23) الذي اعتمد اليوم.

وفي العقد الماضي، تحوّلت الحركات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة من منظمة منفردة إلى شبكة من الجماعات المتمتعة بالحكم الذاتي، لكنها مرتبطة ومنتشرة ومتنامية باستمرار. وقد استغلت هذه الجماعات فقدان الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم، بغية إحراز تقدم وتجديد صفوفها. والمنظمات الإرهابية، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، القاعدة وبوكو حرام، استهدفت أيّ شخص وكل شخص يرفض أن يمثل لأيديولوجيتها العنيفة التي لا أساس لها. وإننا نؤكد أن ممارسات هذه الجماعات الإرهابية التي تدّعي زوراً الانتماء إلى الإسلام، وتسعى إلى تبرير أعمالها الإجرامية باعتبارها في سبيلها، لا علاقة لها بالإسلام أو مبادئه التي تدعو إلى العدل، المساواة، التراحم، حرية المعتقد والتعايش.

وفي هذا السياق، تُدين منظمة التعاون الإسلامي وترفض جميع المحاولات لربط الإسلام أو أي بلد إسلامي، أو عرق، أو دين، أو ثقافة أو جنسية بالإرهاب. ونؤكد أهمية حقيقة أن الحرب الدينية هي الإفراز المضلل للمتطرفين الذين

في مرتفعات الجولان وفي مالي. وإذا لم تُردع هذه التهديدات بفعالية، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة عددها واتساع نطاقها. وفي حالة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، زُعم أن المقاتلين الإرهابيين الأجنب الذين هاجموا حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ينتمون إلى جبهة النصرة، التي حظرها مجلس الأمن بصفتها جماعة إرهابية. ونحن ندعو المجلس إلى اتخاذ خطوات عاجلة وواضحة لاستخدام نفوذه للتحقيق مع مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية ومحاکمتهم ومعاقبتهم. وينبغي للالتزام الواضح من قِبَل جميع الدول الأعضاء بالعمل ضد المقاتلين الإرهابيين الأجنب الذين يعتدون على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام التي أقرها المجلس.

تولت الرئاسة السيدة كينغ

أخيراً، ليست واضحة لنا ماهية الإجراءات المطبّقة داخل المجلس حين يتداول بشأن كيفية مكافحة الإرهاب، الذي بات يشكل التهديد الأكبر الوحيد لصون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه سيكون من المفيد للمجلس أن يعقد جلسات تفاعلية منتظمة مع الدول الأعضاء لمعالجة هذه المسائل. ومثل هذا الابتكار قد يسير شوطاً طويلاً نحو تغيير التصوّر السائد بأن المجلس يستخدم معايير مختلفة للتعامل مع الإرهاب.

ختاماً، نود أن نؤكد أن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون بلا هوادة، وأن تُخاض عبر كل الجبهات. والدرس الفوري الذي يجب علينا جميعاً استخلاصه هو أنه لا يمكن التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجنب ومع شبح الإرهاب عبر نهج انتقائية، وأنه لا يمكن أن يكون هناك أيّ تبرير للإرهاب.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.



ونسترعي اهتمام المجلس أيضاً بالعنف المتصاعد الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون الإرهابيون المتطرفون ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وندعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن تحاكم وتقدم للعدالة كل أولئك المسؤولين عن تلك الجرائم. وإننا نؤكد دعوتنا المجتمع الدولي إلى إدراج قادة المستوطنين والجماعات الاستيطانية المتطرفة، بما فيها فصيلاً "تدفيح الثمن" و"شبيبة التلال" على قائمة الإرهابيين والمجرمين المطلوبين للمحاكمة الدولية.

ولا مغالاة في القول إن مستقبل البشرية يعتمد على توثقنا ضد أولئك الذين يُقسّموننا على امتداد خطوط التصدّع للعشيرة أو الطائفة، العرق أو الدين.

يجب أن نبقي حذرين من أولئك الذين يستغلون الحرب ضد الإرهاب أو يخترقون الحركات المتطرفة لتوسيع نطاق أحندهم السياسية وخدمة أغراضهم. وعمل من هذا القبيل لن يولد سوى المزيد من الإرهاب.

إسمحي لي، سيدي الرئيسة، أن أكمل بصفتي الوطنية ممثلاً للمملكة العربية السعودية.

(تكلم بالعربية)

سيدي الرئيسة، لقد رحبت المملكة العربية السعودية بالقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي شاركت في تقديمه، والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) وذلك لما يحتويان من خطوات فعالة تهدف إلى دحر ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومقاومة انتشار الفكر المتطرف العنيف، وهما الأمران اللذان يتماشيان مع سجل المملكة الحافل بدعم المبادرات التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب. بمختلف أشكاله ومظاهره.

لقد كانت المملكة العربية السعودية في طليعة الدول التي بادرت إلى اتخاذ خطوات فعالة لمكافحة خطر المقاتلين

لا يستطيعون بناء أو إنشاء أي شيء، وهم بالتالي لا يعززون سوى التشدد والكرهية. ويسعدنا أن نرى أن بلداناً عديدة، بما في ذلك اليوم في المجلس، قد استذكرت هذا الانقسام بين هذه الأعمال والأفكار المروعة للإرهاب وبين الإسلام.

إن أيديولوجية الإرهاب والتطرف تحتاج إلى تربة خصبة لكي تنمو. لذا، فإن مجابهة عوارض الإرهاب بدون معالجة أسبابها الجذرية لن تكون كافية لحل دائم لمجابهة التشدد العنيف. ولهذا فإننا نطالب بفهم سليم للسياق والبيئة السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين اللذين ينمو فيهما هذا التطرف العنيف. ونحن نؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، عبر إعداد تعريف للإرهاب ملائم ومتفق عليه بصورة متبادلة، تبادل المعلومات وبناء القدرات، إضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل التزايدات المطوّلة بدون حل، والقمع والتهميش المستمرين للشعوب، وحرمانها من حقوقها في تقرير المصير في حالات الاحتلال الأجنبي، بين أمور أخرى.

ونردد في هذا الصدد ما قاله الأمين العام في سياق المناقشة العامة: "إن الصواريخ تقتل الإرهابيين، ولكن لا يقتل الإرهاب سوى الحكم الرشيد". وإننا نؤكد الحاجة إلى نهج شامل بغية الاستجابة بفعالية لمشكلة الإرهاب المعقدة.

إن منظمة التعاون الإسلامي تؤكد أهمية أن يُقدّم للعدالة أي شخص يدعم أو ييسر أو يشارك أو يحاول أن يشارك في تمويل أو تخطيط أو ارتكاب أعمال إرهابية. وهناك أنواع عديدة من الإرهاب، ومنظمة التعاون الإسلامي تُدين بقوة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره أيّاً كان مرتكبه وحيثما ارتكب. ويجب أن نسترعي اهتمام المجلس بأعمال إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، التي تشكل جرائم حرب وإرهاباً برعاية الدولة. ونؤكد أهمية وضع حدّ لهذه الأعمال.

في المملكة مؤخرا بيانا يؤكد على تحريم الخروج إلى مناطق الصراع والفتنة باعتبار ذلك أمرا محرما يدخل في دائرة الإحرام، ووصف البيان المحرضين على ذلك بأنهم دعاة ضلال ويتوجب تعقبهم وعقابهم. ولقد وصف سماحة مفتي المملكة العربية السعودية ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" بأنه من أكبر الأخطار التي تهدد الإسلام. وإننا نأمل أن تنحو المرجعيات والمؤسسات والجهات الدينية والفكرية في بقية الدول هذا النحو، وأن يصدر عنها ما يسهم في التصدي للفكر الضال أياً كان منبعه.

إننا حين نؤكد على أهمية اعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب الذي لا يرتبط بعقيدة أو شعب أو عرق أو جنس، فإننا نؤكد أيضا على أن حرمان الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية هو من أهم أسباب تفشي حالة العنف والتطرف في منطقتنا، وإن تأزم الأوضاع في القدس الشريف والأعمال الاستفزازية التي تقوم بها إسرائي، قوة الاحتلال، مؤخرا والأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستوطنون لهو خير دليل على ذلك، إذ تجدد الجماعات المتطرفة في هذا الأمر مسوغا للمضي في فكرها وسلوكها العنيف متدثرة بعباءة إزالة الاحتلال ورفع الظلم والعدوان. ولقد شهدنا يوم أمس حلقة من حلقات هذا الصراع المستمر.

كما أن من أسباب انتشار العنف والتطرف بروز الجماعات المتشددة والتنظيمات الإرهابية مثل داعش وغيرها هو انتهاج سياسات وممارسات إقصائية وطائفية من قبل بعض الأنظمة في المنطقة، فضلا عن عجز المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، عن التحرك لوضع حد لسياسات وممارسات النظام السوري ضد شعبه، الأمر الذي أوجد بيئة خصبة في سوريا ترعرعت فيها الجماعات الإرهابية المتطرفة. ولذلك، فإننا نطالب بأن يصدر عن مجلسكم قرار يضع جميع الجماعات

الإرهابيين الأجانب حيث أصدرت حكومة بلادي في ٣ شباط/فبراير من هذا العام أنظمة يتم بموجبها معاقبة جميع من شارك أو يشارك في الأعمال القتالية خارج المملكة، وكل من ينتمي إلى جماعات دينية أو فكرية متطرفة، أو الجماعات المصنفة منظمات إرهابية داخليا أو إقليميا أو دوليا.

لقد حذرت المملكة العربية السعودية وفي مناسبات عديدة من تفاقم الوضع في سوريا، غير أن المجتمع الدولي ظل صامتا ولم يستجب التحذيرات بالشكل المطلوب وها هي منطقتنا اليوم تعيش تطورات بالغة الخطورة نتيجة لهذا التجاهل أو التخاذل، مما استدعى استجابة المملكة بشكل سريع لخطر ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية في الشام والعراق" (داعش) وحدا بها إلى الدعوة لعقد اجتماع جده في ١٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام، ذلك الاجتماع الذي ضم العديد من دول المنطقة وشاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، وصدر عنه بيان أوضح مخاطر تنظيم داعش وغيره من التنظيمات المتطرفة وضرورة التصدي لهذا الخطر الداهم بروح جماعية وتحالف دولي متماسك بغية إنقاذ المنطقة والعالم بأسره.

إن خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا ينحصر فقط في الدول التي يمارس فيها هؤلاء المقاتلون أنشطتهم الإرهابية بل إنه يتعدى هذه الحدود ليطل أثره وتطال نتائجه الوحيمة العالم بأسره، ولذلك فالمملكة العربية السعودية تعتقد اعتقادا راسخا بأهمية التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة هذا الخطر المتفاقم.

إن مواجهة ظاهرة المقاتلين الأجانب، وعلى وجه الخصوص الجماعات المتطرفة التي تستخدم الدين مسوغا لها، يجب ألا تقتصر على المعالجة الأمنية، بل أن تتضمن أيضا اجتهادات الجذور الفكرية والدعائم المادية التي تترتب عليها هذه الظاهرة وتستند إليها. لقد دأب كبار العلماء والمفكرين في المملكة العربية السعودية على التحذير من خطر الفكر المنحرف المؤدي للإرهاب، وأصدرت هيئة كبار العلماء

والتنظيمات الإرهابية الموجودة في سوريا على قائمة الجزاءات، بما فيها مليشيات حزب الله، وفيلق أبي العباس، وعصائب أهل الحق وغيرها.

كما ينبغي لنا أن نعرف ما يُجبر الأفراد على اقيام بأعمال العنف.

ولكن التفهم لا يعني الإذعان لجرائمهم البشعة أو التغاضي عنها. فنحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ومع بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتمازج الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بنطاقها الأوسع وعشرات البلدان خارجها أكثر اضطرابا وأكثر عرضة للخطر. واتخذت الأمم المتحدة تدابير في الوقت المناسب؛ والآن يجب تنفيذ هذه التدابير بإخلاص.

واستنادا إلى تجربتنا الوطنية، ينبغي عدم التسامح إطلاقا مع الإرهابيين والمتطرفين العنيفين. ولذلك السبب، ما فتئنا في الأشهر العديدة الماضية نواصل عملية Zarb-e-Azb (سيف النبي) المكثفة لمكافحة الإرهاب بغية القضاء على الإرهابيين وتفكيك شبكاتهم ووقف تدفقهم إلى داخل الحدود وخارجها وتدمير نظام دعمهم. وتعلمنا أن الإرهابيين المتعنتين يسيئون استخدام اسم الدين لارتكاب جرائم ضد الإنسانية وسيئون فهم إيماءات الحوار على أنها استرضاء. وفي الوقت نفسه، لا نزال نبذل جهودنا لإعادة الشباب المعتدلين المضللين إلى صفوف التيار الوطني الرئيسي، ومعالجة نزعتهم إلى التطرف وإعادة إدماجهم. وهذا يتطلب استخدام لغة سياسية وتقديم حوافز اقتصادية على السواء. ولذلك الغرض، نقوم بالاستثمار في القطاعات الاجتماعية والتعليمية والدينية والاقتصادية.

ومن المؤسف أن التطرف العنيف يؤثر على جميع المجتمعات. وتتطلب مكافحة الإرهاب وضع الاستراتيجيات والحلول المناسبة للبيئات المعنية. ولن يكفل بالنجاح إتباع

إن المملكة العربية السعودية ماضية في بذل الجهود لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وعلى جميع الأصعدة. وبقي أن يصدر عن مجلسكم موقف حاسم يعكس إرادة المجتمع الدولي حتى يتسنى القضاء على هذه الآفة الخطيرة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان

**السيد مسعود** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الأسترالية على عقد مناقشة اليوم وتعميم الورقة المفاهيمية المتينة جدا والموضوعية لمساعدتنا في التحضير للمناقشة (S/2014/7870 المرفق)

أبرزت مناقشة اليوم مرة أخرى العلاقة القوية بين الإرهاب والتطرف العنيف. إن أيديولوجيات الإرهابيين والمتطرفين واستراتيجياتهم وعملياتهم تتداخل. وفي الواقع، إن التطرف العنيف بشكل أو بآخر هو الذي يؤجج الإرهاب. وكل من الإرهاب والتطرف العنيف يتحدى أمر الدولة، ويعطل النظام العام ويخلق الفوضى للتحريض على الكراهية من أجل تنفيذ أجندتهما السامة.

وتتطلب أعمال العنف، على نحو مبرر، ردودا عسكرية هجومية مناسبة. يجب علينا أيضا أن نطور القدرات الوطنية لتفكيك هاتين الظاهرتين لفهم الظروف التي يزدهر فيها الإرهاب والتطرف العنيف. ويمكن أن تشمل الأسباب الكامنة المظالم السياسية والاقتصادية، والتوترات العرقية والدينية، والشعور بالحرمان ذا الصلة، سواء كلن حقيقيا أو متصورا. وبتعين علينا فهم عقلية الأدمغة المدبرة التي تقف وراء الإرهاب والتطرف العنيف، ودحض خطاها، ونزع الشرعية عن أيديولوجياتها،

تعود من إنشاء منصب جديد لممثل خاص معني بمكافحة التطرف من أجل تنسيق أعمال الأمم المتحدة.

وينبغي تعميم التدابير الرامية إلى منع التطرف والإرهاب العنيف. فمعظم التزايدات الحالية مدفوعة بالتطرف والإرهاب والحرب غير المتناظرة. ويتعين على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتعامل من وقت إلى آخر مع الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ولكن سيكون من الحكمة أن تبقى بعثات حفظ السلام مركزة على إنجاز ولايتها الرئيسية لحفظ السلام وحماية المدنيين. فمكافحة الإرهاب مجال أوسع من أن يدمج بسلاسة في حفظ السلام أو يدرج في إطاره.

ونشكر قيادة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على أعمالها المؤثرة في مكافحة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام، والشكر موصول للسيدة وزيرة خارجية أستراليا على بيانها الافتتاحي الجريء.

ثلاثة أشهر انقضت على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠١٧ (٢٠١٤) الذي سرعان ما تعزز باتخاذ المجلس للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بعد طول انتظار. وإذا نظرنا إلى الجهود المبذولة خلال هذه المدة على صعيد الأمم المتحدة لتطبيق هذين القرارين، سنجد أن صمت هذه المنظمة المطبق قد استمر إزاء حكومات الدول الداعمة للإرهاب. وقد استغلت هذه الحكومات الراجعة للإرهاب هذا الصمت، وأضحت تتسابق فيما بينها على ادعاء حمل لواء مكافحة الإرهاب بشكل يبعث على الاشمئزاز. واتسمت جهود هيئات الأمم المتحدة المعنية

نهج واحد لبلاتم جميع الحالات. وقدمت تجربتنا في مكافحة الإرهاب الدروس التالية:

هناك حاجة إلى تكييف أفضل الممارسات مع الظروف المحلية. وبصورة عامة، ينظر بعين الشك على المستوى المحلي إلى مشاركة الأطراف الفاعلة الأجنبية. ولا بد أن تشمل جهود مكافحة التطرف العنيف الأطراف الفاعلة المحلية، ويفضل أن تكون من المجتمعات المحلية نفسها، وينبغي أن تحرز نتائج يمكن إثباتها. ويستجيب الشباب بشكل إيجابي للبرامج والمشاريع الإقتصادية؛ فالتوعية المباشرة أقل فعالية. ونوصي باتباع سيادة القانون ونهج مراعاة الأصول القانونية، وكفالة الوصول إلى العدالة. وينبغي أن نتفادى إثارة الانقسامات الأيديولوجية والدينية وأن نركز على الطابع الإجرامي للإرهاب والتطرف العنيف، وليس على المبررات الأيديولوجية. وينبغي أن يشارك قادة المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف بغية استخدام المنابر المناسبة للوساطة والشفاعة.

وفيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، كثفت حكومة بلدنا الجهود لتنفيذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وفي ذلك الصدد، من المهم للغاية تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي والتنسيق الفعال فيما بين جميع الإدارات الوطنية المعنية.

وتشيد باكستان بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها في جهود مكافحة الإرهاب. ونعتبر الأمم المتحدة ميسرا ومقدما للخبرة التقنية في المجالات التي تحددها الدول الأعضاء. ونؤيد فكرة قائمة الخبراء التي يقوم بإنشائها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبوسع الخبراء الملمين بصورة جيدة بالثقافة والبيئة المحليتين أن يعملوا بوصفهم نقطة اتصال في منظومة الأمم المتحدة. وعلى المجلس أن يقيم الفوائد التي

الرسائل التي قمنا بتوجيهها مرارا إلى الأمين العام بهذا الشأن ولفتنا فيها عنايته إلى تناقض هذا التوصيف مع قرارات هذا المجلس المقرر.

على الصعيد الدولي، شهدت الأشهر الثلاثة الماضية قيام بعض الدول بخطوات للوفاء بالتزاماتها الدولية كما شهدت أيضا قيام دول أخرى، بعضها راعية للإرهاب الدولي، بالتحالف خارج إطار الأمم المتحدة، وبدون تفويض من مجلس الأمن، لتوجيه ضربات عسكرية جوية ضد تنظيم داعش في سوريا والعراق.

ورغم دعوات الحكومة السورية للتعاون والتنسيق معها بما يحقق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الإرهاب، فقد أحبطت بعض الدول الداعمة للإرهاب أي جهد مشترك بهذا الشأن. وها نحن بعد انقضاء ما يقارب الشهرين على بدء الضربات الجوية ضد داعش تطالعنا صحف أمريكية كصحيفة واشنطن بوست بتصريحات لمسؤولين أمريكيين تشير إلى توجه أكثر من ألف مقاتل إرهابي أجنبي شهريا عبر الحدود التركية إلى سوريا والعراق، للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية، وتضيف الصحيفة بأن هذا المعدل لم يتغير بالرغم من الضربات الجوية. وبالتالي، فإنه في حين يقارب عدد قتلى داعش الـ ٥٠٠ شهريا، لا يزال هذا التنظيم يستقبل ألف إرهابي خلال المدة ذاتها. الأمر الذي يؤكد ما قلناه مرارا عن عدم قدرة الضربات الجوية على تحقيق أهدافها المعلنة في حال تمت على نحو يتعارض مع الموثيق الدولية، وبدون التعاون والتنسيق مع حكومات الدول المعنية. وإذا لم تترافق مع إلزام الدول المحرزة والداعمة للإرهاب بالكف عن ممارساتها التي تمثل حرقا لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وتهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن ألفت نظر مجلس الأمن إلى ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر،

بالتابع الإداري البطيء للإيقاع أكثر منها بالسعي الحثيث والفاعل للتعامل مع التهديد الجسيم الذي يمثله الإرهاب للدول الأعضاء وللسلم والأمن الدوليين.

وكان لافتنا افتقار بعض الجهود إلى الجدية المطلوبة. وهذا ما ينطبق، مثلا، على مشروع الاستبيان الذي اقترحه، مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، حول ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهو استبيان جاء بعد محاض ثلاث سنوات من عمل المركز ويتطلب تنفيذه وفقا لمسؤولي الأمم المتحدة ١٨ شهرا. ويقوم هذا الجهد على إشراك الإرهابيين العائدين إلى دولهم في الإجابة طواعية عن ما يتضمنه الاستبيان من أسئلة ساذجة.

كما تتمثل إحدى الثغرات الأخرى التي شابت عمل الأمم المتحدة في استمرار بعض اللجان الفرعية في التعتيم على ما تقوم به من إجراءات للتعامل مع المعلومات التي تقدمها إليها الدول الأعضاء. ومن ذلك أذكر، مثلا، عدم تلقينا أي رد على أي رسالة من رسالتنا الرسمية الموجهة إلى لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وآخرها رسالتنا المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، المرفق بها صور لضحايا استخدام داعش لقذائف تحتوي مواد كيميائية حارقة ضد أهالي منطقة عين العرب السورية. ولا ندري أيضا إن كانت اللجنة تتابع أو تبالي بمساعي داعش الحالية لإدخال غاز سام من نوع VX واستخدامه على الأراضي السورية وهو الأمر الذي لفتنا عناية اللجنة إلى خطورته قبل يومين.

من جانبهم، لا يزال كبار مسؤولي الأمانة العامة والناطق الرسمي باسم الأمين العام يستخدمون تسمية "معارضة مسلحة" عند حديثهم عن تنظيمات إرهابية مدرجة في قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن الأفراد والكيانات المترتبة بتنظيم القاعدة. وقد أمعن هؤلاء في فهمهم الغريب هذا، على الرغم من

لقد أشار التقرير الأخير لفريق الدعم التحليلي في الفقرتين ١٤ و ٣١، إلى وجود آلاف الإرهابيين الأجانب المرتبطين بتنظيم القاعدة في سوريا والعراق، وأن هؤلاء قدموا من أكثر من ثمانين بلدا من شتى أنحاء العالم، كما أكد الفريق في الفقرة ٧١ من تقريره وجود معسكرات تدريب لهؤلاء الإرهابيين في ليبيا ودول مجاورة هي تركيا والسعودية والأردن، قبل توجيههم إلى سوريا، وهو ما نبهت إليه الحكومة السورية منذ سنوات دون أن تلقى نداءاتها تجاوبا مما يسمى المجتمع الدولي.

إن الحكومة السورية رحبت بقراري مجلس الأمن ٢١٧٠ و ٢١٧٨، ودعت لتطبيقهما بشكل صارم وأعلنت استعدادها وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب، فسوريا كانت ولا تزال تحارب الإرهاب المتمثل في تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وغيرهما من التنظيمات الإرهابية الأخرى التي يحلو للبعض تسميتها معارضة معتدلة، والتي دأبت على ارتكاب المجازر والأعمال الوحشية بحق السوريين مع توقيت بعضها بالتزامن مع جلسات مجلس الأمن بهدف توجيه الاتهامات والنقد للحكومة السورية.

ولدي هنا اعترافات أحد الإرهابيين الذين ارتكبوا مجزرة الحولة التي وقعت بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، قبل يوم واحد من انعقاد جلسة الأمن، فقد تعمد هو ومجموعته اختيار توقيت جريمتهم بحيث تسبق جلسة لمجلس الأمن عن سوريا بيوم واحد، وسنرسل تلك الاعترافات إلى لجنة القرار ١٣٧٣ وهي مترجمة ومتاحة لمن يرغب من السادة أعضاء مجلس الأمن.

ختاما، أعبر عن استهجان لل رأي غير الموضوعي الذي ورد في بيان مندوب فرنسا من حيث قوله إن داعش قد نما كتنظيم كما قال، برعاية ما وصفه بالنظام السوري، وهذه مفارقة عجيبة الشكل من ممثل دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. حيث يبدو أن المندوب الفرنسي الدائم، لم يسمع ولم يستوعب ما قاله زميله مندوب أستراليا في بيانه الافتتاحي

نقلا عن مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى بشأن إمكانية قيام التحالف بإخراج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من العراق، وهو أمر محمود ونحن نوافق عليه، ولكن بعد تحقيق ذلك وإخراج داعش من العراق، سيتم دفع عناصر هذا التنظيم الإرهابي إلى الأراضي السورية بدلا من القضاء عليهم. ولعل الغاية من ذلك تمكين التحالف من تبرير الاستمرار في عملياته لسنوات ثلاث أو أربع قادمة.

إن الأمر الخطير الآخر يتمثل في قيام طائرات التحالف باستهداف آبار النفط والغاز والبنى التحتية المرتبطة بها والعودة للشعب السوري، مما يؤدي إلى خسارة كميات كبيرة من النفط والغاز والإضرار بالاقتصاد السوري وبمصادر الدخل الوطني التي ستساعد الدولة والشعب السوري في إعادة الإعمار.

تقول الحكمة البوذية، وأقتبس "ثلاثة أشياء لا يمكن إخفاؤها طويلا، الشمس والقمر والحقيقة". إن وفد بلدي يتطلع لقيام الأمم المتحدة بدور فاعل لوضع حد لممارسات الدول الداعمة للإرهاب، فأولئك الإرهابيون الذين يقتلون ويغتصبون ويتاجرون بالنساء في سوق النخاسة سعوديون، وذلك الذي يذبح الصحفيين والرعايا الأجانب بريطاني، وحافظو رجال الدين المسيحيين وغيرهم شيشانيون، ومتزعم تنظيم خراسان كويتي، وخاطف حفظة السلام العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أردني، أما دافع الفدية له فهو قطري، ومهدي نموش الذي هاجم الكنيس اليهودي في بروكسل فرنسي، وبعض قاطعي الرؤوس من أستراليا، والممول والمحرض والمسلح سعودي وقطري، والمضيف والمهرب والمدرّب للعناصر الإرهابية إلى الأراضي السورية تركي، مشيرا إلى أن الداعم والمستفيد الأخير إسرائيلي، أما المعاناة فهي سورية عراقية لبنانية بامتياز.

إن العراق اليوم يقف في خط المواجهة الأول ضد الإرهاب، وهي مواجهة تكلفه يوميا الغالي والنفيس، وننظر بقلق للزيادة الحاصلة في أعداد الإرهابيين الأجانب، التي تقدر بما يزيد عن ١٥٠٠٠ مقاتل أجنبي إرهابي ينتمون إلى أكثر من ٨٠ دولة، ويأتون للقتال في العراق وسوريا.

وتعكس هذه التقديرات حقيقة وجود شبكات دولية تعمل في تلك الدول، وهي شبكات ذات مستوى عال من التنظيم والتنسيق.

تسهل عملية نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وعليه، ندعو مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات صارمة بحق المنظمات والدول التي تسمح بوجود مثل هذه الشبكات على أراضيها، والدول التي تسهل مرور المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر حدودها، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) وبشكل صارم وشامل يحتم على جميع الدول الالتزام بتطبيقه.

إن الجرائم الإرهابية المرتكبة بحق المدنيين العراقيين تؤكد باستمرار على وحشية وبشاعة كيان داعش الإرهابي الذي أثبت من جديد أنه عبارة عن ماكينه للقتل لا يتوانى عن ارتكاب أبشع الأعمال والفظائع بحق أي جهة لا تتفق مع أفكاره التكفيرية المتطرفة. وإن ما أقدم عليه هذا التنظيم الإرهابي في قاعدة سبايكر العراقية في حزيران/يونيه الماضي من قتل وذبح لأكثر من ١٧٠٠ مواطن عراقي، وأيضاً قتله للمئات من أبناء العشائر العراقية السنية، بما فيها عشيرة البونمر، وقتلهم وتهجيرهم للأقليات المسيحية والأيزيدية والتركمان الشيعة والأكراد، وبيع الفتيات الأيزيديات كسبايا، هو خير دليل على أن هذا الكيان الإرهابي الذي اتخذ لونا وخطاباً طائفياً محدداً يشكل خطراً وتهديداً لجميع مكونات الشعب العراقي المذهبية والقومية. لذلك، نرى أن القوات المسلحة وقوات البيشمركة وقوات الشرطة المحلية والحشد الشعبي

بصفته رئيساً للجنة الفرعية المعنية بالقرار ١٢٦٧، حيث قال سفير أستراليا حرفياً، وأكد في إحاطته أن داعش كتنظيم قد تطور من القاعدة في العراق، وأنه يعود في جذوره إلى شبكات الإرهاب في أفغانستان، هكذا قال سفير أستراليا رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

وبطبيعة الحال فإن تنظيم القاعدة ونظرائه ومشتقاته، قد نموا كلهم بفضل رعاية السعودية للإرهاب في أفغانستان، وكلنا نعرف أن من نفذ هجوم نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانوا سعوديين، ومن يقوم بالذبح في بلدي الآن، تقف وراءه السعودية وقطر، وقد وجه ٧٢ شيخاً سعودياً نداء لكل المسلمين للذهاب إلى سوريا من أجل الجهاد، فإذا كانت الحكومة السعودية جادة في محاربة الإرهاب فكيف تسمح لهؤلاء الرعايا الذين يدعون أنهم يتحدثون باسم الإسلام أن يدعوا إلى الجهاد في سوريا.. هذا السؤال موجه للسفير السعودي الذي غادرنا للتو.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الحكيم** (العراق): بداية، نود أن نشكر أستراليا ومعالي الوزيرة جولي بيثوب على ترؤسها لجلسة مجلس الأمن هذا اليوم، وأقدم شكري للسفير غاري كوينلان بصفته رئيساً للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وأقدم شكرنا لأستراليا على جهودها التي بذلتها فيما يخص عقد هذه الجلسة المهمة حول مكافحة الإرهاب الذي نعتقد بأنه يشكل التهديد الأكبر والمباشر لأمن وسلامة مواطني الدول في العالم، نظراً لما يحمله من آثار خطيرة على الأمن والسلم الدوليين. كما أقدم الشكر لسفيرة ليتوانيا رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على تقريرها وجهودها الحثيثة، وأقدم الشكر لأعضاء مجلس الأمن على إصدارهم البيان الرئاسي S/PRST/2014/23 لهذا اليوم.

إن تقرير فريق الرصد (انظر S/2014/815) المقدم عملاً بالقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) وتوصياته على جانب كبير من الأهمية. وندعو مجلس الأمن إلى تنفيذ هذه التوصيات ودعوة الدول الأعضاء إلى الالتزام بها.

ختاماً، نقدم شكرنا إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة أكثر من ٤٠ دولة عربية وإقليمية وأوروبية على جهودهم ودعمهم للعراق في حربه ضد الإرهاب.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): كما قالت الوزيرة بيشوب في وقت سابق، فإننا نقف إلى جانب العراق في حربه لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في ذلك البلد، والذي يؤثر بهذا الشكل الخطير على العراق. وأشكر ممثل العراق على تقديره البالغ الأهمية للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للجهود في بلده.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

**السيد دي أغيار باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ففي مواجهة التوجهات الجديدة والمتطورة للإرهاب الدولي، تمثل هذه الجلسة فرصة مناسبة لتبادل الآراء بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وأود أن أذكر بأنه ما من محفل أفضل من الأمم المتحدة للنظر في هذه المسألة. فالإرهاب تهديد عالمي ويجب أن يُعامل على هذا الأساس. ويجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونبذ الإرهاب مكرس في الدستور البرازيلي كمبدأ توجيهي لسياستنا الخارجية. ومع أن بلدنا ليس له تاريخ من الأعمال الإرهابية، فإن البرازيل تحرص على الوقاية منه في الداخل وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

والوقاية هي أفضل السياسات دائماً، ولا سيما في سياق مكافحة الإرهاب. إننا نواجه تهديداً متعدد الأبعاد، ولن يتسنى

وقوات العشائر البطلة تلي النداءات الوطنية للحكومة العراقية وللمرجعية الدينية لمكافحة كيان داعش الإرهابي.

إن العراق مؤمن بأن تخفيف موارد الإرهاب جزء حيوي من عملية مكافحته، حيث أن استمرار شراء النفط من كيان داعش الإرهابي يعني استمرار وجوده في العراق. ونقولها، آسفين، إن الاتجار غير المشروع بالنفط يتم من قبل أشخاص عراقيين وغير عراقيين ضعفاء النفوس ودول جوار وحتى دول أوروبية تتاجر وتشتري النفط من داعش. وفي هذا الصدد، يرحب العراق بإعلان المناامة الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب الذي عقد مؤخرًا في البحرين.

يقدم العراق شكره وامتنانه للدول الأعضاء على جهودها وتعاونها في مكافحة الإرهاب. ويعيد التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية ومستمرة تتطلب المزيد من التكاتف والتعاون بين الدول كافة لدحره. والعراق مؤمن بأن تخفيف منابع الإرهاب جزء حيوي من عملية مكافحته وإن النجاح في التغلب عليه مرهون بمدى التزام الدول الأعضاء كافة بتنفيذ قراراتي مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) تحت الفصل السابع، والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تصب في مصلحة معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والقضاء عليه.

ومن جهتها، تبذل حكومة العراق جهوداً دبلوماسية حثيثة تهدف إلى حشد التعاون العربي والإقليمي والدولي، إيماناً منها بأن التعاون والتنسيق مع الدول العربية والجوار يعدان أمراً أساسياً لتفعيل القرارات الأهمية المعنية بمكافحة الإرهاب. وإن تكاتف الجهود العربية والدولية لدحر كيان داعش والمنظمات الإرهابية المرتبطة به في العراق يجب أن يشمل أيضاً مكافحته في سوريا بسبب طبيعة الإرهاب العابر للحدود الجغرافية، ولحرمانه من أي موارد أو ملاذ آمن قد يلجأ إليه لإعادة تنظيم نفسه من جديد.



ومن شأن زيادة تطوير القانون الدولي أيضاً أن يقدم قوة دفع جديدة لمساعدتنا. تؤيد البرازيل بقوة اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، على أساس أن يكون مفهوماً أن ذلك يكمل الصكوك القائمة، ويوفر الإطار القانوني ويوجه جهودنا المشتركة على نحو أكثر تنسيقاً.

إننا نؤكد على أهمية ضمان أن جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني وجميع القواعد الأخرى للقانون الدولي. مكافحة الإرهاب يجب أن تتم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية. حماية هذا الحق أمر بالغ الأهمية في حماية الأفراد من التعسف في استعمال السلطة. فلا يمكن من دون ذلك أن تكون هناك أي حرية حقيقية للرأي والتعبير، ولا يمكن أن توجد ديمقراطية فعالة.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي الانتباه إلى التقرير الصادر مؤخراً عن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والوارد في الوثيقة A/69/397. في ذلك التقرير، قام المقرر الخاص بن إميرسون بدراسة استخدام المراقبة الرقمية الجماعية لأغراض مكافحة الإرهاب، والنظر في الآثار المترتبة على تكنولوجيا الوصول إلى البيانات بالجملة بشأن الحق في الخصوصية. وتؤكد البرازيل مجدداً على أنه إذا كانت تدابير مكافحة الإرهاب التي تم الاضطلاع بها تجري على حساب القانون الدولي أو احترام حقوق الإنسان، فإن شرعيتها ستكون في خطر، مما يجعلها غير فعالة. وكما أشار الأمين العام مؤخراً،

”سوف تخفق الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب إذا ظل المجتمع الدولي ينتج من الإرهابيين أكثر من أولئك الذين يتمكن من هزيمتهم بسبب

التصدي له بكفاءة إلا من خلال نهج يأخذ أسبابه الكامنة في الحسبان، ولا سيما تلك المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الذي يطول أمده.

وكما يسلم القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، لا يمكن للإجراءات القمعية وحدها أن تقضي على الإرهاب. ومراقبة الحدود والأجواء والأمن البحري وإنفاذ القانون قد تكون الملامح الأكثر وضوحاً في مسعانا المشترك، لكنها قد تصبح غير فعالة أو يكون لها نتائج عكسية إن لم تقترن بجهود لمعالجة العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى الإرهاب. وهذا المنظور الشامل يثري استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي ندعمها.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أذكر بأهمية الحوار بين الأديان والثقافات. فمبادرات مثل تحالف الأمم المتحدة للحضارات، بسعيها إلى تعزيز التسامح والاحترام المتبادل، يمكن أن تسهم في تبديد الصور النمطية التي تميل إلى ربط الإرهاب بثقافات أو أديان أو جماعات عرقية معينة. وعلينا جميعاً أن نحذر من الخطاب الخطير الذي يغذي كراهية الأجناب والتحيز. وأثني على الحكومات في شتى أنحاء العالم التي انتقدت تلك التشويهات صراحة.

والتعاون الدولي أداة أساسية في استراتيجيتنا لمكافحة الإرهاب. وكثير من البلدان لديها الإرادة السياسية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولكنها تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك. وبصفتها عضواً في المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ترحب البرازيل ببقاء بناء قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية كأولوية للمركز.

إن قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) وهذه المناقشة بشأن كيفية تنفيذهما بشكل أفضل يمكن اعتبارها جميعاً خطوات مهمة في جهود هذه المنظمة لمكافحة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

تقف بلدان الشمال الأوروبي بثبات وراء مكافحة الأمم المتحدة للإرهاب. ونحن نرحب بمناقشة اليوم، وتركيز مجلس الأمن على التصدي للتطرف العنيف والإرهاب من خلال القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

يشكل الإرهاب الدولي، من قبيل ما يمارسه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة لهما، تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. إن الجرائم الشنيعة المرتكبة من قبل تلك الجماعات ما زالت تسبب معاناة بشرية هائلة في كل من سوريا والعراق. وكما أكد كثير من المتكلمين السابقين، تتسبب مجموعات إرهابية أخرى في معاناة مماثلة في بلدان ومناطق أخرى.

ونحن بحاجة إلى اتباع نهج واسع النطاق من أجل هزيمة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية. ونحن بحاجة إلى دعم عملية سياسية شاملة للجميع في العراق، وبخاصة إلى المشاركة السياسية القوية لحل النزاع في سوريا. ويجب علينا أيضاً مواصلة المساهمة على نطاق واسع في تقديم المساعدات الإنسانية إلى الملايين الذين هم في حاجة ماسة إلى الغذاء والمأوى والرعاية الطبية. تؤيد بلدان الشمال الأوروبي تأييداً تاماً العمل الحاسم الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة في الميدان، لا سيما من خلال الممثل الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا. يجب أن تمثل تدابيرنا لمكافحة الإرهاب دائماً للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني حسب الاقتضاء. إن استخدام الإرهابيين وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة من

الإجراءات التي يتخذها في هذا الصدد“ (A/68/841)، الفقرة ١١٢).

إن أكثر الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والترعة الأصولية إلحاحاً هي ذات طابع سياسي. اسمحو لي أن أقتبس من كلام الملك عبد الله ملك الأردن، الذي خاطب هذا المجلس مباشرة بعد اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤):

“لا نستطيع أن نستعين بقوة التجنيد المترتبة على الشعور بالحرمان من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية“ (S/PV.7272، الصفحة ١١).

إن نشر التطرف والراديكالية من الآثار الجانبية لفشلنا الجماعي في معالجة الأزمات المستمرة في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ينطوي التغلب على الإرهاب بالضرورة على جهود دبلوماسية ترمي إلى إحلال السلام، القائم على العدالة، في الصراعات التي تغذي بصورة مباشرة أو غير مباشرة المخططات الإرهابية.

وأود أيضاً أن أذكر بأن من واجب مجلس الأمن إدانة الإرهاب والحيلولة دون انتشاره على نحو يتسم بالاتساق والشمول، أي كلما وحيثما ضرب الإرهاب الدولي.

وأود أن أؤكد من جديد على موقف البرازيل، الذي ينص على أنه لا توجد مبررات للأعمال الإرهابية. ونؤكد من جديد التزامنا بالاستجابة متعددة الأبعاد للتحديات التي يشكلها الإرهاب وما زلنا مقتنعين بأن التعاون والحوار في إطار الأمم المتحدة من شأنهما تعزيز قدرتنا على التصدي لهذه المسألة. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من البنود المدرجة في جدول أعمالنا، فنحن على اقتناع بأننا لن ننجح إلا إذا وحدنا الجهود المبذولة على أساس القيم المشتركة وعززنا التعاون المتعدد الأطراف.

وسائل الاتصال هو من دواعي القلق البالغ ويجب التصدي له دون التعدي على حرية التعبير. فالرقابة ليست حلاً.

أحجار الزاوية للمجتمعات الشاملة للجميع التي لا ينبغي لأحد أن يشعر فيها بأنه مهمّش أو ينحذب إلى التطرف العنيف. تولى بلدان الشمال الأوروبي أهمية كبيرة لجهود الأمم المتحدة لتسهيل تبادل المعلومات وتبادل أفضل الممارسات. ونحن نؤيد بقوة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز قدرة الدول على مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون. وندعم جهود الأمم المتحدة لاستكشاف سبل إضافية من أجل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

وفي الختام، باسم بلدان الشمال الأوروبي، أود أن أعرب عن تقديرنا لأستراليا على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأسترالية على تنظيم مناقشة اليوم.

تركيا مقتنعة بأن التعاون الدولي الفعال، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور محوري، أساسي في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي جرى استعراضها للمرة الرابعة في حزيران/يونيه - تمثل بركاتها الأربع أساساً متيناً وأدوات قيمة لبناء التعاون. شاركت تركيا بنشاط وأسهمت في مشاريع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب منذ إنشائه، وقد أكدنا رغبتنا في المشاركة في مشروعه الجديد بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كما أعربنا عن ترحيبنا بالقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). يؤكّد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي

والشباب من العديد من البلدان المختلفة، بما في ذلك بلدان الشمال الأوروبي - وبعضهم ما زالوا مراهقين - تجذبهم الدعاية الفعالة لداعش. لذلك تؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة تعزيز التعاون الدولي من أجل تعزيز العمليات القائمة لمراقبة الحدود وتبادل المعلومات بهدف وقف تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتدفقهم، فضلاً عن تمويل الإرهاب، إلى كل من سوريا والعراق. يتعين اعتماد التشريعات ذات الصلة وتطبيقها بالكامل. ولا بد من تقاسم المعلومات بفعالية.

وبالمثل، يجب معالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو المسافرين إلى مناطق الصراع الأخرى. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب ومعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلا من خلال جهود القضاء على نزعة التطرف - أي من خلال التصدي للدوافع المعقدة والمتنوعة للتشدد والتطرف العنيف.

يتطلب منع انتشار الإرهاب بذل جهود محلية على نطاق عالمي. وثمة حاجة إلى الاعتراف على نحو كامل بدور المرأة كعامل من عوامل منع نشوب النزاعات ومواصلة استكشافه. إن الجهود الوقائية المبكرة أساسية لفهم دوافع التطرف والتجنيد في المنظمات الإرهابية. ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيون، والأخصائيون الاجتماعيون والمعلمون أمثلة على من يمكن أن يحدث أثراً على أرض الواقع.

إن خطاب الإرهاب هو خطاب الكراهية والتعصب. لذا فإن مواجهة ذلك الخطاب وإيجاد القدرة على المجابهة أمر أساسي. تعتقد بلدان الشمال الأوروبي أن أقوى خطاب مضاد لذلك هو الالتزام الراسخ بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة. ونحن نعتبر تلك القيم أهدافاً نهائية في حد ذاتها، فضلاً عن كونها قوى محركة رئيسية للتنمية الاقتصادية. إنها

كونها جماعة إرهابية ولدت من رماد تنظيم القاعدة في العراق لتصبح جيشاً من المتمردين الإرهابيين يسيطر على أراض ومصادر في كل من سوريا والعراق أصبحت عملية ممكنة نتيجة لاستفادة داعش - على نحو ما فتتنا نحذر منه - من حالة الاغتراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجماهير. وقد علمنا كفاحنا الطويل والمضني ضد الإرهاب أن هذه الآفة لا يمكن هزيمتها بالتدابير الأمنية الصارمة وحدها. فلايجاد حلول مستدامة، هناك شرط مطلق لمكافحة انتشار الأيديولوجيات المتطرفة التي تدفع الأفراد إلى تبني العنف والإرهاب، وبصفة خاصة فإن أي محاولة للربط بين الإرهاب وأي دين أو جماعة إثنية خطأ تماماً وتصب في الواقع في مصلحة الإرهابيين. ففي تركيا، على سبيل المثال، تقوم هيئة الشؤون الدينية بالتنسيق بشأن خطب الجمعة لتأتي مؤكدة على رسالة السلام في الإسلام. وقد ندد رئيس الهيئة بالأفعال التي ترتكبها داعش، مع التشديد على أنه لا يمكن للإسلام تفسيرها. كما ينبغي أن أذكر أن الشرطة التركية، فضلاً عما تقوم به من جهود وطنية، تدير أيضاً برامج تدريبية موسعة بشأن مكافحة التطرف في بلدان في منطقة البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى. وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن جهود التنسيق الدولية التي تشدد على التضامن والدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة يكتسيان أهمية قصوى من أجل مكافحة التهديد الذي يشكله الإرهابيون بصورة فعالة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بقوة على تهيئة بيئة يسودها التفاهم المشترك، على أساس القيم المشتركة بين الأمم ذات الأديان المختلفة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): تود أستراليا أن تحيي السفير شفيق على قيادته في رئاسته للاستعراض الهام للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه. وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

اشتركت تركيا في تقديمه، على أهمية التعاون الدولي في التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وتتخذ تركيا كل ما يمكن من خطوات على الأصدقاء الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي لذلك الخطر. في الواقع، من أجل منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الوصول إلى مناطق الصراع، قمنا بتعزيز التدابير الأمنية قبل وقت طويل من اتخاذ المجلس لهذين القرارين. وتشمل تلك التدابير الفرز المعزز للمسافرين وعمليات الفحص الأمنية في المناطق المجاورة للحدود السورية. ونتيجة لذلك، أضيف ٧٢٤٠ فرداً من أكثر من ٨٠ بلداً إلى قائمة منع الدخول، وتم ترحيل ١٠٥٠ فرداً. ومنذ عام ٢٠١٢، تم تشديد التدابير الخاصة بالحدود بسبب تزايد محاولات التهريب من الجانب السوري، وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٤، بلغت مضبوطات النفط المهرب في السبع أقاليم الحدودية لبلدنا ما مقداره ٢٠ مليون لتر.

وتركيا عاقدة العزم على مكافحة هذا التهديد. لكن لا يمكننا أن نقوم بذلك وحدنا. ولا يمكن وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلا إذا عمل الشركاء بروح من التعاون. وينبغي أن تبدأ المعركة في بلدان المصدر. يشكل تنظيم القاعدة وغيره من الحركات العنيفة ذات الأيديولوجية المماثلة، من قبيل الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، تهديداً خطيراً لتركيا. وقد صنفت تركيا داعش منظمة إرهابية تحت اسمها السابق في عام ٢٠٠٥، ونقحت التصنيف ليعكس اسمها الجديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وفي تصدينا للمخاطر والتهديدات التي تمثلها الجماعات المتطرفة، من المهم ألا نفقد تركيزنا على الأسباب الجذرية للمشكلة. لقد أصبحت النزاعات التي لم تحل ميادين عمل للمنظمات الإرهابية، ومصدر جذب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلاوة على ذلك، فإن عملية تطور داعش من

على أن تتعاون وتقدم للعدالة كل من ارتكب أعمالاً إرهابية من أي نوع أو من قام بتنظيمها أو رعايتها.

وقد أصبح هذان القراران بالفعل اثنتين من النقاط المرجعية الهامة وقوة حاشدة فيما يتعلق بالمساءلة، كما رأينا في التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية المنشور مؤخراً عن الأنشطة التي تقوم بها الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومع ذلك، فإن لجنة التحقيق تبدو على اقتناع بأنه إلى جانب الإجراءات المحلية والتعاون الدولي الإقليمي - على النحو المبين في القرارين - ينبغي أيضاً أن تشارك آليات المساءلة الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يدعم الطلبات التي نظر فيها المجلس بالفعل بشأن ضرورة التصرف بحسم عندما تكون المساءلة معرضة لخطر أن تسود حالة الإفلات من العقاب، كما بين الأمين العام.

وعلاوة على ذلك، ليس لدينا أي سبب للشك في أن بعثة تقصي الحقائق التي طلبها مجلس حقوق الإنسان في قراره S-22/1 ستوصل إلى الظروف المثيرة للجزع المتعلقة بأنشطة داعش في العراق. وبالتالي سيتعين على العراق والمجتمع الدولي كفالة أن تتم مساءلة داعش عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت، ولا سيما في حق النساء والأطفال والأقليات الدينية والإثنية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد تومس** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم.

تشعر ألمانيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، ببالغ القلق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف على مجتمعاتنا. ولذلك، فقد شاركت ألمانيا بقوة في مكافحة

**السيد كوروشي** (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى أستراليا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب.

وفي حين أؤيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لكي نكافح الإرهاب ونستأصل جذوره يجب علينا أن نطبق مجموعة واسعة النطاق من التدابير الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتعليمية والإدارية والقانونية، بل وأن نلجأ إلى القوة، إذا لزم الأمر. لقد قيل الكثير عن تلك الجوانب اليوم، وأود الآن أن أركز على بعض العناصر القانونية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم التي ترتكبها الجهات الإرهابية. فكل من ارتكب أعمالاً إجرامية أو إرهابية - أو من فكر مجرد تفكير في الانضمام إلى مجموعة إرهابية - يجب أن يكون على علم بأن يوم حسابه على ما ارتكبه من جرائم قادم لا محالة. وكما ذكر الأمين العام بان كي - مون في ٢٠١٣،

”إن الإرهاب ينمو حيث تستوطن التراعات... وحيث لا تكون حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وحياة الإنسان محمية، وحيث يسود الإفلات من العقاب“ (S/PV.6900، الصفحة ٢).

واستناداً إلى تلك الملاحظة، تثن هنغاريا التدابير القوية والنهج الشامل الذي اتخذ مجلس الأمن في القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). ويثني بلدي على تركيز المجلس بقدر أكبر على المساءلة في المعركة ضد الإرهاب. يعزز القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) المفهوم القائل بأن القيام بهجمات واسعة النطاق أو منهجية ضد أي مجموعة من السكان المدنيين بسبب انتمائهم الإثني أو خلفيتهم السياسية، أو دينهم أو معتقداتهم قد يشكل جريمة ضد الإنسانية، كما يشدد على أهمية المساءلة. ويحث المجلس جميع الدول أيضاً

ذلك التهديد، خارج أراضيها وداخلها على حد سواء. وتسهم في دعم الحكومة العراقية فضلا عن دعم المتضررين من الأزمات في العراق وسوريا. يشمل ذلك الاستجابة الفورية للأزمات الإنسانية والدعم الهيكلي المقدم إلى البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين، للمساعدة على منع المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وقد كانت تلك الجهود هي محور اهتمام المؤتمر المعني بحالة اللاجئين السوريين الذي عقد في برلين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

ويمثل إجراء عملية سياسية شاملة للجميع في سوريا شرطا أساسيا للنجاح في مكافحة ما يسمى بالدولة الإسلامية، وبالتالي، فإننا ندعم أيضا الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للزراع. ومن الجوانب الهامة الأخرى ما نقدمه من مساعدة عسكرية في الحرب ضد الدولة الإسلامية والجهات المرتبطة بها، بناء على طلب من الحكومة العراقية للحصول على دعم دولي.

وأتفق مع تقييم التهديدات الوارد في بيان الأمين العام وكذلك في المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (S/2014/787، المرفق). وبالتالي، أود أن أتناول بالتفصيل بعض التدابير العملية التي اتخذتها ألمانيا لمكافحة الإرهاب.

لدينا حاليا في ألمانيا أتباع السلفيين، يزيد عددهم على ٦٠٠٠ فرد، ويقومون بتعزيز مجتمع يسوده التفسير الأصولي للتعاليم الإسلامية. وقد سافر ما يقرب من ٤٥٠ متطرفا من الإسلاميين الألمان إلى العراق وسوريا، الأمر الذي يشكل تهديدا هناك، فضلا عما تشكله عودتهم المحتملة إلى ألمانيا.

وكلما توفرت معلومات يمكن الاستفادة منها في الوقت المناسب، يجيز لنا إطارنا القانوني القائم منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين ومرورهم العابر. ونحن نعمل

حاليا على مراجعة تشريعاتنا الوطنية في ما يتعلق بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

إن أجهزة الأمن، من قبيل شرطة الحدود وسلطات إنفاذ القانون، تعمل جنبا إلى جنب مع مركزنا المشترك لمكافحة الإرهاب. والتعاون المتعدد الأطراف والثنائي على الصعيد الوزاري وصعيد الوكالة، بما في ذلك مع مكتب الشرطة الأوروبي، هو استكمال لهذا المفهوم.

ويمثل التغلب على العوامل الكامنة وراء التطرف العنيف تحديا أساسيا وطويل الأجل لمجتمعنا كافة. والوقاية ذات أهمية قصوى، خاصة بالنسبة إلى جيل الشباب. وتحتاج تدابير التقليل من التطرف إلى إعادة إدماج أولئك الذين اتخذوا وجهات النظر المتطرفة. ولا يسع الأجهزة الأمنية وحدها أن تنجز ذلك. فالجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمؤسسات الاجتماعية، لا سيما على المستوى المحلي، هي مساهمة رئيسية في تحقيق هذا المسعى. والمرأة لها دور هام تؤديه.

واسمحوا لي أن أنوه ببعض التدابير التي وضعناها موضع التنفيذ.

إن الأسر التي تخشى من أن يسافر أحد أعضائها إلى منطقة تعيش أزمة ما وينضم إلى حركة إرهابية، يمكنها أن تلتزم المشورة والدعم من مكتب المساعدة. وبيئات السجون تفضي أحيانا إلى مزيد من التطرف. فقد واجهنا ذلك بمشروع يُعنى عناية فعالة بالسجناء المعرضين للخطر في مرحلة مبكرة من احتجازهم.

ويجب العمل على نزع الشرعية عن آراء المتطرفين أينما ظهرت: في السجون، وعلى شبكة الإنترنت، ولكن أيضا في المدارس والنوادي الرياضية. ويجب نشر كلام ذي مصداقية يدحض هذه الآراء. والتحالفات التي تقوم بين الجهات الفاعلة

لها مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التي يمكن الاحتجاج بها لتبريرها. وفي هذا السياق، يؤكد أعضاء حركة عدم الانحياز من جديد دعمهم للأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً على أن الأعمال الإرهابية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبخاصة الحق في الحياة، مما يسبب عدم التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب. ومثل هذه الأفعال تهدد سلامة الدول واستقرارها، فضلاً عن الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وتزعزع استقرار الحكومات المشكّلة شرعياً أو النظام الدستوري السائد والوحدة السياسية للدول، وتؤثر على استقرار الأمم والأسس الحقيقية للمجتمعات، وتسبب عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي إلى تدمير البنية التحتية المادية والاقتصادية للدول.

وينبغي عدم مساواة الإرهاب بالنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والاحتلال الأجنبي، من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني. وينبغي الاستمرار في شجب المعاملة الوحشية التي تتلقاها الشعوب التي ما زالت قابضة تحت الاحتلال الأجنبي باعتبار هذه المعاملة أخطر أنواع الإرهاب، وينبغي الاستمرار في إدانة استخدام القوة من جانب الدول للقمع وارتكاب أعمال العنف في حق الشعوب المناضلة ضد الاحتلال الأجنبي، وممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

علاوة على ذلك، إن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي ديانة، أو جنسية، أو حضارة، أو جماعة عرقية، وينبغي عدم استخدام هذه الصفات لتبرير الإرهاب أو تدابير مكافحة

في المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلون عن المجتمعات المحلية الإسلامية، لديها أفضل الفرص للنجاح.

وتقع الأمم المتحدة في صميم التنسيق الذي يرمي إلى تصدّي المجتمع الدولي لتهديد الإرهاب، وجهوده التي تؤدي إلى مكافحة التطرف العنيف. ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مثال على ذلك. ولقد عرض الأمين العام مؤخراً رؤيته تجاه تحويل هذا المركز إلى مركز للتميز. ونحن نرحب بالتزام المركز، ونشيد به على العمل بطريقة متكاملة ومترابطة وداعمة مع المؤسسات الأربع والثلاثين المدججة في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي الختام، إن تضافر قدراتنا وتركيزها أمر رئيسي لتحقيق نتائج مستدامة في مكافحة الإرهاب والقضاء على أسبابه الجذرية.

**الرئيسة** (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد دهغاني** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وإعداد مذكرة مفاهيمية (انظر S/2014/787، المرفق)، كما أود أن أشكر الأمانة العامة على إحاطتها الإعلامية. وترحب حركة عدم الانحياز بأي فرصة لتبادل وجهات النظر عندما يعمل المجلس على إعداد قرار بشأن هذه المسألة الهامة.

إن حركة عدم الانحياز تدين الإرهاب إدانة قاطعة باعتباره عملاً إجرامياً وترفضه بجميع أشكاله ومظاهره، فضلاً عن جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته أينما ارتكبت، وأيا كان مرتكبها، وأيا كان من ارتكبت ضده، بما في ذلك تلك التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التي لا مبرر

وترفض حركة عدم الانحياز أي إجراءات أو تدابير، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، من جانب أي دولة تفرض ذلك أو تهدد بفرضه ضد أي بلد من بلدان حركة عدم الانحياز تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، أو لتحقيق أهدافها السياسية، بما في ذلك تصنيفها بصورة مباشرة أو غير مباشرة كدول ترعى الإرهاب. وهي ترفض رفضاً تاماً الانفراد في إعداد قوائم بأسماء دول تُوجَّه إليها التهمة، على ما يُزعم بأنها تدعم الإرهاب، لا تتفق مع القانون الدولي وتمثّل شكلاً من أشكال الإرهاب النفسي والسياسي.

وتدعو حركة عدم الانحياز جميع الدول إلى إدانة أي شكل من أشكال الإرهاب، والامتناع عن تقديم الدعم السياسي، أو الدبلوماسي، أو المعنوي، أو المادي له. وتحت جميع الدول، تمثياً مع ميثاق الأمم المتحدة ووفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على التأكد من عدم استغلال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو ميسريها لأي مركز لاجئ ولا لأي مركز قانوني آخر، وعدم الاعتراف بدوافعهم السياسية كأسباب لرفض طلبات تسليمهم.

كما تدعو الحركة الدول كافة إلى احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وإلى إعادة تأكيد التزامها، في هذا الصدد، بمنع انتهاكات حقوق الإنسان تمثياً مع سيادة القانون والتزاماتها بمقتضى القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي، ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما ندعو لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن إلى زيادة تبسيط إجراءات إدراجها للأسماء في القوائم ورفعها منها، بغية تلبية الشواغل المتعلقة بهذه العملية على النحو الواجب والشفاف.

وترفض حركة عدم الانحياز أي إجراءات وتدابير، وأي استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها، ولا سيما من جانب

الإرهاب التي تشمل، في جملة أمور، تنميط المشتبه في ممارستهم الإرهاب، أو التدخل في الخصوصية الفردية.

وتعرب الحركة عن بالغ القلق إزاء التهديد الخطير والمتزايد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، أي الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير الدولة التي يقيمون فيها أو دولتهم الوطنية بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو إعدادها، أو المشاركة في أعمال إرهابية، أو توفير التدريب للإرهابيين أو تلقي التدريب منهم، بما في ذلك الأمور التي تتعلق بالصراع المسلح.

وهي تشدد على ضرورة قيام الدول بالتصدي لهذه المسألة، بما في ذلك من خلال تنفيذ التزاماتها الدولية، وتؤكد على أهمية بناء القدرات في الأمم المتحدة، وتيسير بناء القدرات وفقاً للولايات القائمة بغية تقديم المساعدة إلى الدول، بما في ذلك تلك الموجودة في أكثر المناطق تضرراً، بناء على طلبها.

وإن الحركة، إدراكاً منها للحاجة إلى اتخاذ تدابير سريعة وفعالة للقضاء على الإرهاب الدولي، تحت جميع الدول، تمثياً مع ميثاق الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الإرهابية، أو تسليمهم حسب الاقتضاء؛ ومنع تنظيم الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو تمويلها ضد دول أخرى من داخل أراضيهم أو خارجها، أو بواسطة منظمات موجودة على أراضيهم؛ والامتناع عن تنظيم أعمال إرهابية أو التحريض عليها، أو مساعدتها، أو تمويلها، أو المشاركة فيها على أراضي دول أخرى؛ والامتناع عن تشجيع الأنشطة الموجهة نحو ارتكاب مثل هذه الأعمال داخل أراضيهم؛ والامتناع عن السماح باستخدام أراضيهم للتخطيط لمثل هذه الأفعال أو التدريب عليها، أو تمويلها؛ والامتناع عن توريد الأسلحة أو غيرها التي يمكن أن تستخدم لأعمال إرهابية في دول أخرى.



بالإرهاب الدولي والجهود المتواصلة لتلك الغاية. وندعو جميع الدول إلى التعاون في حل هذه المسألة المعلقة.

وأود الآن إضافة بضع كلمات بصفتي الوطنية.

ونحن نجتمع هنا اليوم، هناك توافق رأي في المجلس وعبر الأمم المتحدة بشأن الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية التكفيرية، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على الأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. لكننا نعتقد أن أي موقف ضد هذا الخطر ينبغي أن يقترن بالعمل. فالشعارات وحدها لا تفي بالغرض. وينبغي لجميع البلدان، وبخاصة تلك المحيطة بالمناطق الخاضعة لنفوذ الدولة الإسلامية في العراق والشام، أن تعني ما تقول، وتتصرف بحزم لوقف الأعمال الفظيعة التي ترتكبها تلك الجماعة، وتحشد بطريقة ما لتدميرها.

ومن المؤسف جداً أن بضع حكومات في المنطقة لما تتعامل مع التهديد بجدية حتى الآن. ويبقى عليها أن تتحج في مراقبة حدودها وتمنع حركة مجندي الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو توقف تدفق المعونة المالية من أراضيها لتلك الجماعة الإجرامية. وللقيام بهذه المهمة والمساهمة في تدمير الإرهابيين التكفيريين، من الضروري أيضاً التخلص من آلة التفكير والدعاية الكامنة وراء أنشطة الجماعة.

وعلى هذه الجبهة كذلك، لا نرى جهوداً كافية من قبل من يتحملون المسؤولية الرئيسية عمّا فعلته الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المماثلة الأخرى. فعلى نقيض ذلك، شهدنا - كما كانت الحال في مستهل هذه المناقشة - مواقف أتخذت وجهوداً بُذلت لإبراز عدد من الجماعات التي كانت جزءاً من المكافحة الراهنة للجماعات الإرهابية التكفيرية. وهذا النوع من النهج لن يؤدي إلا إلى إذكاء نار الطائفية وتشتيت الاهتمام عن الخطر الرئيسي المحدق بالمنطقة وخارجها.

القوات المسلحة، وهي الأمور التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتي تفرضها أو تهدد بفرضها أي دولة ضد أي بلد من بلدان عدم الانحياز تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أو تحقيق أهدافها السياسية، بما في ذلك تصنيفه بصورة مباشرة أو غير مباشرة كبلد يرفع الإرهاب.

وتؤكد الحركة من جديد على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والمسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن تنفيذها، وترحب باستعراض هذه الاستراتيجية، وتدعو إلى تنفيذها تنفيذاً شفافاً وشاملاً.

إن حركة عدم الانحياز تدين بقوة الحوادث الإجرامية من احتجاز الرهائن التي تؤدي إلى مطالبات من قبل الجماعات الإرهابية بقدية و/أو تنازلات سياسية أخرى، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون بنشاط بغية معالجة هذه المسألة، بما يشمل جوانبها القانونية.

وحركة عدم الانحياز تشجّع أيضاً جميع الدول، التي لما تصدق بعد الصكوك الدولية الـ ١٣ المتعلقة بمكافحة الإرهاب أو تنضم إليها، على أن تفكر في ذلك. وإننا ندعو جميع الدول إلى مراعاة وتنفيذ أحكام جميع الصكوك الدولية، فضلاً عن الصكوك الإقليمية والثنائية المتعلقة بالإرهاب، التي هي طرف فيها.

وتؤكد حركة عدم الانحياز دعوتها إلى مؤتمر قمة دولي برعاية الأمم المتحدة، لصياغة استجابة منظمة مشتركة من المجتمع الدولي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما يشمل تحديد أسبابه الجذرية.

وإننا نؤكد مجدداً أهمية إبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، مشيرين إلى المفاوضات في اللجنة المختصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، لإعداد الاتفاقية الشاملة المتعلقة

نهاجم جذوره، وبالتحديد أيديولوجيته، ورعاته والأساليب المتطورة التي بها تجنّد الجماعات الإرهابية وتعمل وتنمو.

ولا يمكننا أن نهزم الإرهاب إلا إذا واجهنا أيديولوجية التحريض العنيفة. فالناس لا يصبحون إرهابيين في فراغ. والتحريض المؤجج بالكراهية يملأ المدارس والمساجد والوسائل الإعلامية. وهذا واضح بشكل خاص في المجتمع الفلسطيني.

ففي الشهر الماضي وقعت في إسرائيل ستة اعتداءات إرهابية، قُتل فيها ١١ شخصاً وجرح العشرات. وكل واحد من تلك الاعتداءات جاء في اعقاب تصريحات تحريضية ملتهبة أدلت بها القيادة الفلسطينية، التي تحتفي بالاعتداءات وتمجّد القتلة وتنتشر أفلاماً كرتونية تشجّع على المزيد من اعتداءات الإرهاب.

فمكافحة التحريض هي إحدى الوسائل الأكثر فعالية بتصرفنا لمكافحة الإرهاب. وعلينا تعزيز التربية التي تعلّم السلام بدل الكراهية والتسامح بدل العنف.

ولا يمكننا أن نهزم الإرهاب بينما الدول تواصل رعاية الجماعات الإرهابية وتؤويها. فإيران راعية وممولة ومدربة رئيسية للإرهاب. ووكيلاها - حزب الله وحركة حماس - أرسلتا مئات المفجّرين الانتحاريين، وزرعا آلاف العبوات وأطلقا عشرات الآلاف من الصواريخ على المدنيين. ويمكن العثور على بصمات إيران على الاعتداءات من الأرجنتين إلى بلغاريا، ومن تايلند إلى الهند. وفي سوريا، أرسلت إيران مقاتلين شيعة من لبنان والعراق للقتال إلى جانب نظام الأسد الوحشي. ويدير هذه الشبكة قاسم سليمان، رئيس قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني.

وفي منطقتنا أيضاً، تقدّم قطر المعونة المالية والأسلحة لجماعات إرهابية لا تحصى، وتوفّر قاعدة لكبار القادة الإرهابيين. ففي السنوات الأخيرة، سرّب شيوخ الدوحة مئات ملايين الدولارات إلى حماس في غزة. وكل واحد من

وفي السنوات القليلة الماضية، كانت حكومة بلدي تفعل كل ما في وسعها لمكافحة الجماعات المتطرفة في المنطقة. وقبل كل شيء، أمناً حدودنا لنمنع أيّ تحرّك إلى المناطق الخاضعة لنفوذ تلك الجماعات أو منها. وفي حالات عديدة، أوقف المسؤولون الإيرانيون واعتقلوا أفراداً حاولوا استخدام الأراضي الإيرانية للعبور إلى الإرهابيين أو إرسال مساعدة مادية لهم. وسواصل كفاحنا الحازم في هذا الصدد، ونأمل بأن يفعل المجلس كل ما في وسعه للمساهمة في وقف هذا التهديد.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد هيومان** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأودّ أيضاً الإعراب عن تقديري للأمين العام على إحاطته الإعلامية ولرئيسي لجنتي مكافحة الإرهاب على إحاطتهم الإعلامية صباح اليوم.

لقد استفاق أمس مواطنو إسرائيل فعلموا أنّ اعتداء إرهابياً آخر قد وقع في القدس. إذ اقتحم إرهابيان فلسطينيان كنيساً واعتديا على المصلين اليهود، وقتلا بوحشية خمسة أشخاص وجرحا آخرين كثيرين. وكان ثلاثة من الضحايا مواطنين ذوي جنسية إسرائيلية - أمريكية مزدوجة، وكان الرابع إسرائيلياً وبريطانياً. وقد ذكرنا الاعتداء بأنّ الإرهاب لا يُميّز بين الجنسيات. فالإرهاب على عتبة إسرائيل، ولكن إذا ظلت الدول تنظر في الاتجاه الآخر، فإنّ الإرهاب سيكون قريباً على أعتابها أيضاً.

وفي السنوات الـ ١٤ الماضية، ارتفع معدل الاعتداءات الإرهابية خمسة أضعاف. وأود أن أكرّر أنّ: هناك اليوم اعتداءات إرهابية أكثر منها قبل ١٤ عاماً بخمس مرات. ولم يعد ممكناً للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبالٍ. والتطرف المتشدد في تزايد ونحن نفقد السيطرة. ولكي نهزم الإرهاب، علينا أن

اليوم هو نفسه الذي سيواجهه العالم المتحضر غداً. فكل بلد لديه مصلحة في النتيجة.

وفيما تقترب من نهاية عام ٢٠١٤، أفكر في جميع الأرواح التي أزهقها الإرهاب. فالدموع والأسى أصابا كل بقعة من العالم. ومع اقترابنا من السنة الجديدة، هيّا نلتزم بأن نقف معاً ونسود معاً، لكي يكون عام ٢٠١٥ سنة أكثر سلاماً لجميع الشعوب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): أستهلّ مداخلتي بتوجيه الشكر لحكومة أستراليا، على عقد هذه الجلسة التي تتناول موضوعاً هاماً تُعنى به جميع الدول، في الوقت الذي تشهد فيه الأنشطة الإرهابية مزيداً من التنوع والتشابك والانتشار بشكل غير مسبق.

وبحيث أصبحت لا توجد دولة بمنأى عن خطر تلك الجماعات الإجرامية التي تقوم بالأعمال الإرهابية، وهو ما يحتم علينا جميعاً بذل المزيد من المساعي لمنع ومكافحة الإرهاب بشتى الطرق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي حذرت من مخاطر الإرهاب على السلم والأمن الدوليين بعد تعرضها لموجة من الهجمات الإرهابية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي نجحت في السيطرة عليها. ودعت مصر منذ عام ١٩٨٦ إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب بهدف ترسيخ التعاون الدولي لملاحقة الخلايا الإرهابية وعناصرها في كل مكان، وتخفيف مصادر تمويل الإرهاب عبر الشبكة المالية الدولية.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت مصر بالفعل ومنذ فترة خطوات فعالة لمكافحة الإرهاب تشمل تدابير للتصدي لهذه

صواريخ حماس وأنفاق إرهابها أيضاً كان يحمل علامة نصها "تمّ الحصول عليه بتبرّع سخّي من أمير قطر."

ولا يمكننا أن نهزم الإرهاب إلا إذا تطورت جهودنا لمكافحة بحيث تواكب التهديد المتغير. فقد نشأت في السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة تحتاج فيها الجماعات الإرهابية بلداناً وتسيطر على مساحات شاسعة من أراضيها. فحماس، على سبيل المثال، طردت بعنف معارضيه السياسيين قبل أن تسيطر على قطاع غزة. وحزب الله رسّخ جذوره في جنوب لبنان وكدّس أكثر من ١٠٠.٠٠٠ قطعة سلاح مُخزّنة في أحياء مدنية مأهولة بكثافة. والدولة الإسلامية في العراق والشام بسطت سيطرتها على عشرات الآلاف من الأميال المربّعة في سوريا والعراق. وباستيلائها على حقول نفط ضخمة، حوّلت الجماعة الإرهابية نفسها إلى مؤسسة تملك مئات ملايين الدولارات، وتستخدم ثروتها المكتشفة حديثاً لشراء الأسلحة وتجنيد المقاتلين الجدد. والجماعات الإرهابية، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، تستقطب الجهاديين من جميع أنحاء الشرق الأوسط، وتمتدّ بعيداً إلى أوروبا وآسيا والولايات المتحدة. وكثيرون من هؤلاء المقاتلين الأجانب يعودون الآن إلى بلدانهم مزوّدين بأيدولوجيات متشددة وخبرة عسكرية وتطلعات خطيرة.

إنّ إسرائيل ترحب باتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يتصدى لخطر المقاتلين الأجانب، والقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) الذي يؤكد ضرورة كبح تمويل الإرهاب. لكنّ هذا مجرد خطوة أولى. فعلينا أن نطابق نوايانا المكتوبة على الورق مع أفعالنا الملموسة في الميدان، بادئين بمحاكمة خطر الإرهاب المتطور بابتكار ومرونة.

ففي كل يوم تستخدم إسرائيل خبرتها في مكافحة الإرهاب للحفاظ على مواطنيها سالمين. وعلى الرغم من المخاطر التي تحيط بنا، فإننا لن نغفل ما نقاتل من أجله - الحرية، والتسامح وسيادة القانون. والكفاح الذي نواجهه

مكتنفة بين الدول الأعضاء حول المهام التي سيتولاها هذا الممثل قبل الشروع في تعيينه. وإذا ثبت وجود جدوى لتعيينه فإنه من الضروري قصر ولايته على التطرف العنيف فقط، وعدم ربط أنشطته بأي ديانة أو ثقافة أو جماعة عرقية بعينها، لأننا على اقتناع بأن أية محاولة لإيجاد هذه الرابطة الذهنية هي في حد ذاتها تحريض واضح على الإرهاب. كما أننا نؤكد أن فهمنا للتطرف العنيف يشمل كذلك التحريض على العنف ضد الأجناب، ومن بينهم الأقليات المسلمة التي تتعرض لحملة كراهية غير مسبوقه من الجماعات اليمينية المتطرفة.

وأخيراً، لقد أصبح تنظيم داعش والنصرة يسيطران على مناطق كبيرة بالعراق وسوريا، وأمتد نفوذهما إلى مناطق متفرقة من خلال الجماعات الإرهابية التي أعلنت انضمامها ومبايعتها لهما. ورغم إصدار مجلس الأمن لقرارات عدة في هذا الشأن، فإن مصر ترى أنه يتعين عندما نتحدث عن مكافحة ظاهرة الإرهاب يجب أن يكون توجهنا شاملاً من خلال معالجة جذور الإرهاب والأسباب المؤدية له. وأن تتجاوز جهود المجتمع الدولي ومجلس الأمن على التصدي للخطر الناجم عن هذين التنظيمين فقط، بل ويجب لضمان نجاح جهودنا أن نعمل على مواجهة الإرهاب أينما وجد، نظراً لارتباط كافة تلك التنظيمات بعضها ببعض وبفكر واحد ظلامي ومتطرف عنيف. وتكفي إطلالة سريعة على المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط سواء في ليبيا أو اليمن أو في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي للتيقن من الخطر المائل أمام المجتمع الدولي بأسره.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد ماير هارتنغ** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

الظاهرة المدمرة، حيث يتضمن قانون العقوبات المصري مواد متعلقة بتعريف الإرهاب ومكافحته، وتجرى كافة الأعمال ذات الصلة به، بما في ذلك الاشتراك في العمليات الإرهابية والتحريض عليها وتقديم التمويل لها. كما تقوم مصر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والتزاماتها الدولية ذات الصلة.

وانطلاقاً من إدراكنا أن جهود مكافحة الإرهاب لا تنصب فقط على البعد الأمني، يقوم الأزهر الشريف، أقدم جماعات العالم، بمنهجه الوسطي والعلمي المستنير بدور هام لدحض أفكار التطرف ومواجهة الفتاوي الشاذة التي ينسبها بعض المتطرفين إلى الدين الإسلامي الحنيف.

وفي هذا الإطار، بادرت دار الإفتاء المصرية بإنشاء مرصد يقوم برصد كافة الفتاوي التكفيرية والمتطرفة. ويعمل على تحليلها وفق منهج علمي وشرعي رصين يراعي السياقات الزمانية والمكانية للفتاوي، ويقدم ردوداً شاملة وموثقة ومعالجات موضوعية رداً على هذه الأفكار المتطرفة.

تعد الأمم المتحدة في تقديرنا هي المحفل المناسب لحشد وتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومواجهة التطرف العنيف والمساعدة في بناء القدرات الوطنية للدول النامية في مجال مكافحة تمويل الإرهابيين، وتوفير الخبرات والمعدات اللازمة للارتقاء بقدرة هذه الدول، فضلاً عن إتاحة التدريب وأفضل الممارسات ذات الصلة وتبادل المعلومات والبيانات.

إننا ندعو إدارات الأمانة العامة المختلفة إلى تعزيز تعاونها مع الدول الأعضاء في هذا المجال. وتقديم إحاطة إعلامية دورية وبصفة منتظمة للأنشطة التي تقوم بها في مجال مكافحة الإرهاب والاستماع إلى آراء الدول في هذا الشأن، حتى لا تبدو وكأنها تعمل بمعزل عن الواقع.

وفيما يتعلق باقتراح تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة لمكافحة التطرف، فإن مصر ترى أهمية إجراء مشاورات

من أجل التصدي بفعالية أكبر للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ومواجهة التطرف العنيف والزرعة الأصولية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به باتخاذ القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و (٢٠١٤) ٢١٧٠. وفي حين أن الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب قوي ومناسب للتحدي، ساعد القراران اللذان اتخذا مؤخرا على شحذ تركيز الإطار على بعض المجالات الهامة. وفي ذلك السياق، تؤيد بقوة العمل بموجب القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) للتعامل مع مصادر ثروة تنظيم داعش وأسلحته.

كما نرحب بتقرير وتوصيات فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) (انظر S/2014/815)، ولا سيما بشأن إدراج المزيد من الأفراد والكيانات الرئيسية الأخرى في القائمة، وبناء القدرات في البلدان المتضررة بغية كفالة التنفيذ الفعال للقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤). والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به بالفعل تضطلع بأنشطة في شرق أفريقيا تمثل في العمل على مكافحة تمويل الإرهاب، ونقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود بناء القدرات في أماكن أخرى.

وداخل الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمنا مجموعة من التدابير التي تشمل تحسين عمليات التفتيش على الحدود الخارجية بموجب الإطار القانوني القائم وتكثيف جهودنا الرامية إلى عرقلة عمليات السفر المشبوهة وكشفها وتعطيلها. وننظر الآن في الإطار القانوني للتحقيق مع المقاتلين الأجانب وملاحقتهم قضائيا. ويسعدنا أن نتشاطر تجاربنا مع الآخرين ونحن نوافقون على التعلم من تجارب الآخرين. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر أيضا أن الاتحاد الأوروبي سيستضيف في بروكسل، في نهاية هذا الشهر، مؤتمرا بشأن المقاتلين الأجانب مع خبراء إقليميين.

والجبل الأسود، وصربيا وألبانيا؛ ؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه للانضمام إليه البوسنة والمهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إن الخطر الذي نواجهه من الإرهاب الدولي يزداد تنوعا وانتشارا ولا يمكن التنبؤ به على نحو متزايد. ومرونة الجماعات الإرهابية وقدرتها على التجديد واتخاذ أشكال جديدة لا يمكن الاستهانة بها. ولا يوجد أي مثال أفضل من الدولة الإسلامية في العراق والشام ومنظمتها السابقة: في عام ٢٠١٠ تم قتل أو أسر معظم كبار القادة. الآن، وكما قال آخرون بالفعل، تسيطر داعش على مساحات كبيرة من العراق وسوريا، وتمتلك أصولا هائلة وتحاول توسيع نطاق نفوذها ليمتد إلى جنوب آسيا وشمال أفريقيا وأماكن أخرى. والخطر الناجم عن تنظيم القاعدة، بما في ذلك في شكل جبهة النصرة، وغيرها من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة لا يزال حقيقيا ومؤثرا.

وتتطلب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اتباع نهج شامل على المدى الطويل من جانب المجتمع الدولي بأسره. وينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع بدور مركزي في تنسيق الجهود الدولية وكفالة اتساق الاستجابة، وتقديم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب البنية الأساسية لذلك العمل.

ويتعاون الاتحاد الأوروبي بشكل وثيق للغاية مع الأمم المتحدة، والحوار السياسي الذي جرى مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب كان مرة أخرى فرصة لمناقشة قضايا مكافحة الإرهاب وسبل تعزيز التعاون القوي بالفعل. كما شارك الاتحاد الأوروبي مؤخرا في بروكسل مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في استضافة مؤتمر بشأن المساعدة في أعمال بناء القدرات على مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لمكافحة الإرهاب

بالأزمة السورية وأنشطة الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن نُطلق أيضاً مبادرة إقليمية بشأن مكافحة التطرف العنيف في منطقة الساحل والمغرب. ونتطلع إلى تعزيز النظام القانوني ضد المقاتلين الأجانب في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن الأساسي أنه لا يمكن رؤية مكافحة الإرهاب بمعزل عن أعمال أخرى. ونحن نعمل لإدماج أعمال مكافحة الإرهاب والعنف المتطرف في جميع أنشطة الاتحاد الأوروبي الملائمة. وندعو الأمم المتحدة إلى ضمان إدماج تدابير منع الإرهاب والتطرف بشكل كامل في أنشطتها المختلفة. والاتحاد الأوروبي يدعم أيضاً الدعوات التي أطلقت اليوم إلى تحسين دور الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أود تسليط الضوء على أعمالها في الميدان، كالتجربة عبر جهود المبعوث الخاص للأمين العام دي ميستورا، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، يعتقد الاتحاد الأوروبي أيضاً أن لدى الأمم المتحدة إمكانية للقيام بالمزيد بشأن مكافحة التطرف، بتسخير قدرتها الداخلية لضمان تناغم الجهد واتساقه. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مزيد من الخطوات في هذه الصدد.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إنَّها مسؤوليتنا المشتركة أن نضمن أن تكون سيادة القانون واحترام القانون الدولي، وبخاصة قانون حقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني، مكونات أساسية لمكافحة الإرهاب.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد أوكامورا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري الصادق لقيادة الرئيسة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة. وإيني ممتن أيضاً لكل من الأمين العام بان كي - مون ورؤساء لجان المجلس المرتبطة بمكافحة الإرهاب على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

ويدعم الاتحاد والدول الأعضاء فيه بقوة العمل بموجب القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بما في ذلك الجهود المبذولة لتعزيز العمل الدولي من أجل مكافحة التطرف العنيف.

ومع إطاحة الفئة العليا من الإرهابيين أو تقديمها للعدالة، يصبح من المهم بشكل متزايد أن نتخذ إجراء يضمن ألاَّ يحلَّ محلُّها مجنِّدون جدد - أكثر شباباً وتطوُّراً تقنياً وفتكاً.

إنَّ مكافحة العنف المتطرف جزء مهمٌّ غالباً من عملنا الجماعي لمكافحة الإرهاب. لكنها ستبقى محوراً للجهود الاتحاد الأوروبي، لأننا نعتقد أنها شرط مسبق لمعالجة بلاء الإرهاب بالطَّراد.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي، أنشئت شبكة تضمَّ حتى الآن نحو ١٠٠٠ ممارس يتعاملون مع منع التشدد نحو التطرف العنيف والإرهاب. ولدى الشبكة تيار عمل خاص مكرَّس للمسائل المتعلقة بالمقاتلين الأجانب، وفريق عمل معنيٌّ بالتشدد والروايات الإلكترونية المضادة. وقد نشر في عام ٢٠١٤ مجموعة من أفضل الممارسات التي تقدم تفاصيل الاتصال من أجل مشاريع محددة. وفي عام ٢٠١٥، ستكون الشبكة قد أدمجت في شبكة مراكز التفوق المستقبلية. ودعماً لهذه الجهود، اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخراً استراتيجية منقَّحة لمكافحة التشدد والتجنيد للإرهاب. وقد فتحنا حواراً مع شركات الإنترنت لمجابهة التشدد الإلكتروني، ووافقنا على تدريب مشترك لإنفاذ القانون والصناعة والمجتمع المدني.

وإننا نعدُّ أيضاً رزمة من التدابير للمساهمة في بناء قدرة بلدان ثالثة، أكثر تضرراً بالخطر الإرهابي. ونحن ندعم السلطات النيجيرية في كفاحها ضد الإرهاب. وقد أطلقنا مؤخراً مشروعاً متعلقاً بمكافحة التطرف العنيف في شرق أفريقيا، ومشروعاً متناسقاً في جنوب آسيا. وإننا نعدُّ برنامجاً لمكافحة الأنشطة العنيفة المرتبطة بالمتطرفين، يُركِّز على سوريا والعراق وبلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضررت

وأود أن أوجز باختصار تعهدات اليابان الدولية الأخيرة في مجال مكافحة الإرهاب.

أولاً، نعتقد أن التعاون الإقليمي مهم في التصدي للتحديات بمزيد من الفعالية وبأسلوب يغلب فيه الجانب العملي. وكجزء من برامج المساعدة التي أُعلنت في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، استضافت اليابان في الأسبوع الماضي حلقة عمل بشأن التعاون في مجال القضاء الجنائي من أجل مكافحة الإرهاب بين دول الساحل ودول شمال أفريقيا. وقد شاركت فيها عدة دول في المنطقة. ونأمل أن يكون الاجتماع قد أسهم في تعزيز التعاون الإقليمي.

ثانياً، استناداً إلى فكرة أن الاستقرار الإقليمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فعّالة في معالجة الأسباب الجذرية في مكافحة الإرهاب، قدّمت اليابان رزمة واسعة من المساعدات لعدة مناطق، إضافة إلى ما أُعلن في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا. ومن الأمثلة الأخيرة، قررت اليابان في أيلول/سبتمبر تقديم ٢٢ مليون دولار كمعونة منحة طوارئ للعراق ولبنان، بغية توفير مآوٍ طارئة وموادّ إغاثة للأشخاص العراقيين والمشردين داخلياً واللاجئين السوريين المتضررين باعتداء الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وغني عن القول إننا نعمل على مكافحة الإرهاب بالتعاون الوثيق مع دول في آسيا، وبخاصة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). ويتجسّد ذلك في الإعلان المشترك الصادر عن آسيان - اليابان للتعاون لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية، الذي اعتُمد في نايبداو، ميانمار. ومنذ أن أُرست اليابان في عام ٢٠٠٦ الحوار بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان بشأن مكافحة الإرهاب، عقدنا حوارات سنوية - شملت الاجتماع التاسع في سنغافورة في أيار/مايو. وترى اليابان أن هذه الجهود المتواصلة أساسية. فهي تيسّر لنا المزيد من تبادل وجهات النظر الصريحة. وهذا ما ييسّر لنا

إنّ القلق يساورنا جميعاً إزاء حقيقة أن الإرهاب قد أنشأ شبكة دولية وامتدّ في أرجاء العالم. وخطر الإرهاب مختلف عن الخطر الذي تفرضه النزاعات العرقية أو الدينية. والمخاطر الأخيرة التي فرضها ما يُسمّى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أظهرت ذلك بوضوح. إنه تهديد خطير له تأثير عالمي، وبالتالي، فإنّ التدابير الفعّالة بتكليف من الأمم المتحدة ضرورية - ليس في العراق وسوريا فحسب: فنحن الآن نواجه مخاطر ممتدّة على نطاق واسع في أفريقيا. وقد صُدِمنا بأنّ بوكو حرام قد اختطفت أكثر من ٢٠٠ تلميذة في نيسان/أبريل. وهذه ليست مشكلة لا تعني اليابان. فقد تلا احتجاز الرهائن في ميناس، الجزائر، في كانون الثاني/يناير من العام الماضي مقتل ١٠ أشخاص يابانيين. وقد كرّستُ نفسي لتلك المسألة في مناصبي السابق بصفتي مديراً عاماً للشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية اليابانية. وأثرتها أيضاً باعتبارها أحد المواضيع الرئيسية حين نظّمنا في حزيران/يونيه من السنة الماضية مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا.

وهناك رؤية مشتركة في عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، مفادها أنه حين يُحبَط الناس، وبخاصة الأجيال الشابة، حيال الفقر المدقع وبطالة الشباب، يتّسع الإرهاب. ومن نافلة القول إنّ مكافحة الإرهاب على الخطوط الأمامية هامة. ولكن من المهم أيضاً معالجة ما يُسمّى الأسباب الجذرية. وبتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكننا أن نحمل الأمل إلى الناس في مختلف المناطق، ونوجد مؤسسة لا تتسامح مع الإرهاب. وكانت الفكرة وراء مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا المضي قدماً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي المؤتمر، أعلن رئيس الوزراء آبي عن تخصيص بليون دولار للتنمية والاستقرار في منطقة الساحل، فضلاً عن مساعدة لتعزيز قدرة المنطقة على المشاركة في مكافحة الإرهاب.

نوجه الشكر إلى سعادة سفير أستراليا، معالي السيد غاري كونيلان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (١٩٨٩) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به، وإلى سعادة سفيرة ليتوانيا، ريموندا مورموكايتي، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠١١) بشأن مكافحة الإرهاب، على إحاطتهما الإعلاميتين.

ونود، بداية، أن نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي (S/PRST/2014/23)، الذي اعتمده المجلس اليوم.

فلقد سلطت الورقة المفاهيمية (S/2014/787)، التي قدمتها مشكورة الرئاسة الموقرة، الضوء على حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والمخاطر الجدية والكبيرة التي يمكن أن يواجهها العالم إن تراخى في التصدي لآفة الإرهاب. وعلى الرغم من الصورة القائمة التي تعمل الجماعات الإرهابية على تكريسها لدى الرأي العام بهدف زرع الخوف وترويع المجتمعات الآمنة، ودفع المجتمع الدولي إلى الرضوخ للأفكار والأيديولوجيات التي تحرض على العنف والكرهية، فإن ما يدعو إلى التفاؤل والثقة بقدرتنا على مواجهة الإرهاب بأنواعه كافة هو أن نرى المجتمع الدولي موحدًا في مواجهة هذا الخطر اليوم أكثر من أي وقت مضى. لذلك فإننا اليوم أمام اختبار فريد لوحدتنا وإرادتنا وتعاوننا. ولا شك أن تحقيق هدفنا المشترك مرهون بتنسيق جهودنا في جميع المجالات التي تساعد في دحر المنظمات الإرهابية.

اتساقًا مع سياسة بلدي للشراكة مع المجتمع الدولي لمواجهة المخاطر والتحديات المشتركة، فقد حرصت قطر على المشاركة في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.7272). وكانت قطر من المؤيدين لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤). وقد جددت دولة قطر في تلك الجلسة التزامها بمكافحة الإرهاب على

الخروج بتدابير أكثر فعالية وعملية بشأن مكافحة الإرهاب، بالاستفادة من الممارسات الإيجابية الماضية. علاوة على ذلك، أود أن أؤكد حقيقة أن مؤتمر قمة شرق آسيا قد أصدر أيضاً في الأسبوع الماضي بياناً مستقلاً يؤكد التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي لمكافحة التطرف والتشدد والإرهاب.

وفي ما يتعلق بالقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتُخذ في أيلول/سبتمبر، فقد قدّمته أكثر من ١٠٠ دولة عضو، بينها اليابان، وهو يوضح تضامن المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ التدابير الواردة في القرار، بغية التصدي بفعالية للمخاطر، وبخاصة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهناك عدة تدابير لا غنى عنها، تشمل مراقبة الحدود ومكافحة التطرف العنيف وتمويل الإرهاب والتعاون الدولي.

ويحدوني الأمل في أن يجدد أعضاء المجتمع الدولي تأكيدهم على مكافحة الإرهاب بتبادل كل عضو حكمته وخبرته مع الآخر، بغية تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب الدولي. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على موقف اليابان المتمثل في مكافحة للإرهاب الدولي بشكل حازم. وستضطلع اليابان، بوصفها عضواً يتحلّى بالمسؤولية في الأمم المتحدة، بدور فعال في بذل كل الجهود لمكافحة الإرهاب جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود أن استهل بيان دولة قطر بالإعراب عن شكرنا لكم على عقد هذه الجلسة المهمة. وكذلك نود الترحيب بمشاركة معالي وزيرة خارجية أستراليا، السيدة جولي بيشوب، صباح هذا اليوم. كما نود أن نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتقريره. ولا يفوتني أن



وبما يساهم في دعم الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.

إن تنامي هذه الجماعات الإرهابية العابرة للحدود واستخدامها لوسائل وأساليب مفزعة في القتل والترهيب يرفضها الضمير الإنساني وتشجبها الأديان يستدعي تكثيف جهودنا وتوافر الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات والتعهدات التي قطعها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، وفق ما ورد في قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وبما يضع حدا للتهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلام الدوليان. وفي ضوء المدى الخطير وغير المسبوق الذي بلغه هذا الخطر وانعكاسه المباشر على الدول والمجتمع الدولي بأسره، فإن هذا الهدف لن يتحقق بدون وجود استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار جذور الإرهاب ومسبباته، سواء ما تعلق منها بأعمال الجماعات الإرهابية أو بالإرهاب الذي تمارسه بعض الأنظمة وساهم في توفير الذريعة للجماعات الإرهابية لكي تتواجد وتنشط وتمارس أعمالها الإجرامية.

إن نجاح المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب يتطلب المزيد من العمل المؤسسي لمكافحة. ونعني بذلك أن تسير خطط المواجهة الميدانية ضد الإرهابيين جنبا إلى جنب مع العمل المتوسط والطويل المدى لرفع الوعي، ومعالجة أسباب تجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية، والقضاء على الأسباب التي تتذرع بها المنظمات الإرهابية لتجنيد المقاتلين وغسل عقول الشباب وتضليلهم وتجنيدهم، وعدم السماح بالسياسات التي تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي والقيم الإنسانية، وبالسياسات القائمة على الظلم والتهميش والإقصاء والترويع. كما أن تعزيز التعاون الدولي يكتسي أهمية خاصة لوضع حد للتراعات، حيث أن استمرارها والتراخي في وضع حد لها كان سببا رئيسيا لتمدد الجماعات الإرهابية وسيطرتها على أجزاء كبيرة من الدول واستقطاب المقاتلين من مختلف

جميع المستويات ومواصلة دورها الفعال في كل الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب، وبأنها لن تألو جهدا من أجل تحقيق هذا الهدف. وتنفيذا لهذا الالتزام، اتخذت دولة قطر عددا من التدابير، منها تعزيز منظومتها التشريعية. فقد أصدرت مؤخرا تشريعات تتضمن حظر الاستخدام غير المشروع للوسائل الإلكترونية لأهداف ذات صلة بالإرهاب؛ وكذلك تنظيم عمل الجمعيات الخيرية، بما يحول دون إساءة استخدامها لغرض تمويل الإرهاب. كما تواصل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دورها الرقابي الهام والفعال في هذا الخصوص وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية في الدولة، ومنها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

كما استضافت قطر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب بمشاركة ١٨٠ خبيرا يمثلون ٤٦ دولة و ١٤ منظمة إقليمية ودولية. وستستضيف الدوحة لهذا الغرض أيضا حلقة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأوروبية - الآسيوية. وفي إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فقد واصلت دولة قطر التعاون مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، وفي مجالات عديدة، حيث استضافت الدوحة في عام ٢٠١٣ وبرعاية المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومركز التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب مؤتمر منع استخدام المنظمات غير الربحية لأغراض تمويل الإرهاب. كما يجري العمل مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لتعزيز المؤسسات الوطنية القضائية وجعلها قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة، من خلال تدريب وتأهيل القضاة والمحققين وإنشاء شبكة للتعاون القضائي في مكافحة الإرهاب والجريمة على المستويين الإقليمي والدولي،

الظروف. وشهدنا على نحو متزايد وحشية من يلجأون إلى الإرهاب بوصفه وسيلة لتحقيق غايتهم. ولا بد أن يكون ردنا واضحا وبالإجماع، على نحو ما تجلّى في جميع البيانات التي أدلى بها اليوم. ولا توجد أية ظروف أو أحوال تبرر ارتكاب تلك الأعمال.

لقد كانت كولومبيا أحد البلدان التي وقعت ضحية للإرهاب، كما يعلم المجلس جيدا، وعانت من آثاره. ولذلك نحن ملتزمون بمكافحته، ونعرب عن تضامننا الكامل مع ضحاياه. ومن الواضح أن الإرهاب تهديد عالمي يتجلى بسبل شتى وفي مناطق مختلفة من العالم ولا يعني أي أحد. وذلك يتطلب منا اتخاذ تدابير تتماشى مع المبادئ التي تشاطرها البشرية قاطبة.

وكما ذكر الأمين العام مؤخرا، يجب أن نتصدى للإرهاب بالتعزيز الجماعي لجميع جهودنا وسياساتنا لمكافحة الإرهاب وكفالة أن تتسق هذه الجهود والسياسات مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تتماشى جميع التدابير التي نتخذها مع أهداف الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها العالمية.

وترى كولومبيا أن من الأهمية الحيوية بمكان أن نتخذ نهجا مستمرا وشاملا يشمل تدابير حازمة لمواجهة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب، مثل عدم تحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية، على نحو ما أبرز صباح هذا اليوم. وذلك لأن القوة العسكرية وحدها لن تكون كافية إطلاقا لدحر الإرهاب وأثبتت الأحداث مرارا وتكرارا أننا لا يمكن أن نربط الإرهاب ببلد واحد أو منطقة أو دين أو ثقافة أو مجموعة محددة للظروف الاجتماعية.

وتتطلب منا مواجهة الظاهرة المتزايدة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب اتخاذ تدابير متعددة الأطراف ومتفق عليها بتوافق الآراء، وبطريقة شمولية وتشاركية، وتعزيز الأطر القانونية

بقاع العالم وتنامي قدرات تلك المنظمات الإرهابية التي تستغل غياب الاستقرار والفرغ الأمني وسياسات الظلم والتمييز.

ونود أن نشدد هنا على أن أية محاولة لربط الإرهاب بدين أو ثقافة أو حضارة أو جنسية أو مجموعة سيعطي الذريعة للإرهابيين للتحريض على الإرهاب وتبرير أعمالهم الإرهابية. ولقد أكدت التجربة على أن الإرهاب لا دين ولا جنسية له. فهو ظاهرة إجرامية تهدف إلى إشاعة الفوضى وتقويض الاستقرار.

وختاما، إننا اليوم أمام مسؤولية استثنائية تتطلب اتخاذ تدابير حازمة وعاجلة لمواجهة الأعمال الإرهابية تنسجم مع أساليب تلك المنظمات والأهداف التي تسعى لها، والتصدي لكل من يقف وراءها أو يدعمها أو يحرض عليها. وتحدد دولة قطر موقفها الرافض للإرهاب والتطرف وستواصل التزامها بتنفيذ أحكام القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) والقرارات الأخرى ذات الصلة، ودعم أي جهد دولي مشترك من شأنه مكافحة الإرهاب واستئصاله وتخفيف منابعه.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة كولومبيا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلت بالإسبانية): بما أن هذه المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أستراليا للمجلس، أود أن أتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد بلدكم كل النجاح وأن أهنئكم على رئاستكم للمجلس. وأعتقد أن البيان الذي أدلى به وزير الخارجية صباح هذا اليوم حدد خطى مسار تفكيرنا مليا في التحدي الذي يمثلته الإرهاب اليوم لنا جميعا. ونشعر بالامتنان على المذكرة المفاهيمية (S/2014/787، المرفق) التي تعمل بوصفها نقطة مرجعية.

إن كولومبيا ترفض وتدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتؤكد مجددا على أنه غير مبرر تحت أي ظرف من

إن كولومبيا دولة طرف في جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وهي ترى أن التنفيذ الكامل لهذه الصكوك شرط لازم لبلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا بوصفنا المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن الإجراءات التي نتخذها لن تكفل بالنجاح الكامل إذا لم نعقد معاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب، إذ أننا سنتمكن من خلال ذلك الصك من تنفيذ الصكوك الأخرى القائمة وسد الفجوات المتبقية وتعزيز الإطار الدولي الملزم قانوناً لمكافحة هذه الجريمة. وبوسع المجلس أن يعتمد دائماً على دعم بلدي.

**السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان)** (تكلم بالإنكليزية):  
تتطلب مكافحة الإرهاب الدولي اتخاذ نهج شامل وطويل الأمد والتعاون على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، مع الدعم الفعال من جميع الدول الأعضاء والهيكل الإقليمية والمجتمع المدني.

إن كازاخستان طرف في جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب. وهي ترحب بفكرة دعوة اللجنة المختصة المعنية بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي للانعقاد مجدداً لإعداد مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، وتؤيد زيادة تحسين آليات مكافحة الإرهاب الأخرى المنشأة بموجب معاهدات. كما يؤيد بلدي تأييداً تاماً أعمال لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

ودليلاً على انخراطنا في أنشطة مجلس الأمن نظمنا، بالتوافق مع لجنة مكافحة الإرهاب، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، زيارة قام بها إلى أستانا سعادة السيد جون - بول لاورد، رئيس المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وكللت مناقشاته مع موظفين رفيعي المستوى في مجال انفاذ القانون وكبار موظفي الهيئات المالية والمتخصصة الأخرى في كازاخستان بالنجاح في توسيع نطاق تعاوننا المشترك.

الوطنية، وتحديد أفضل الممارسات وتبادل التجارب الناجحة من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بتمويل تلك الجماعات، فقد أولي الكثير من التركيز لدفع الفدى لمرتكبي عمليات الاختطاف. وبالنظر في هذه المسألة، ترى كولومبيا أن من الأهمية بمكان أن نكون واضحين فيما يتعلق بكون ضحايا الاختطاف يواجهون أيضاً الخطر الوشيك لخسارة أرواحهم، إضافة إلى فقدانهم، على الأقل بشكل مؤقت، لحريتهم. وحقوق الضحايا في الحياة والحرية قيم وحقوق معترف بها دولياً ويجب احترامها وحمايتها. ولذلك، في التعامل مع الاختطاف، ينبغي أن تتخذ الدول والمجتمع الدولي تدابير لا تجعل من الضحايا أو من يحاولون الدفاع عنهم مجرمين.

واستناداً إلى ذلك الالتزام الثابت، علينا أن ننشئ ونعزز القوانين والمؤسسات الوطنية المتصلة بالمعلومات المالية والاستخباراتية، وإنشاء آليات فعالة لتبادل المعلومات ووضع ضوابط فعالية وكفؤة للحدود.

إن أحد أكبر شواغل كولومبيا هو تحويل الاسلحة إلى الجماعات المسلحة من غير الدول وآثاره الضارة على مكافحة العالمية للإرهاب. ولا تحدث الاسلحة الناجمة عن التجارة والنقل غير المشروعين للأسلحة آثاراً سلبية على حقوق الإنسان للسكان وتفاقم النزاعات وتقويض استقرار الدول وأمنها فحسب، بل لدى هذه الاسلحة صلة كبيرة بأعمال الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، وكما ذكر هنا أيضاً، مثل اعتماد معاهدة تجارة الاسلحة خطوة هامة إلى الأمام. وسيكون بدء نفاذ المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر المقبل أمراً هاماً لنا جميعاً، وسييسر تنفيذ المعاهدة الكامل في الأنشطة الرامية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه.

اعتمد إعلان أستانا، الذي يؤكد التزام الدول المشاركة في المنظمة والبلدان الشركاء بمكافحة الإرهاب. كما أن تلك الأنشطة تشغل مكانة بارزة للغاية في صدارة برنامج التعاون المشترك بين كازاخستان والاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، شارك بلدي أيضا في خطة عمل للشراكة الفردية مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن ثم تعزيز تعاونه مع مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدنا في العام الماضي برنامج الدولة لمكافحة التطرف الديني والإرهاب في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وخصصنا مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتنفيذ البرنامج.

والهدف الرئيسي لهذا الجهد هو ضمان سلامة الأشخاص والدولة والمجتمع بشكل عام من خلال تحسين التدابير الرامية إلى تقليل الآثار الناجمة عن تلك الآفة المزدوجة إلى أدنى حد والقضاء عليها. ويجري إيلاء اهتمام خاص لزيادة المشاركة النشطة من جانب الجمهور بشأن الوقاية وإعادة تشكيل أنشطة توعية الفئات المستهدفة.

وفي الختام، فإن جمهورية كازاخستان تلتزم بالتكاتف مع المجتمع الدولي انطلاقا من التزامنا العميق بأن نكافح آفة الإرهاب والتطرف الراديكالي المتنامية بصورة مطردة مكافحة أكثر فعالية.

**الرئيسة** (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد شينغيرو** (بوروندي) (تكلت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي أستراليا رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكركم على اختياركم لهذا الموضوع البالغ الأهمية لمناقشة

وتسترشد كازاخستان باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الصكوك العالمية الدولية التي صدقت عليها كازاخستان. كما أن بلدي يشارك بفعالية في تدابير الأمن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ووقع بلدي، باعتباره عضوا فعالا في مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة والهيكلي الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون، على اتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون بشأن مكافحة الإرهاب وعلى جميع الاتفاقات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات. كما نعمل بشكل وثيق مع الوكالات المختلفة لمنظمة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تستضيف العاصمة الجنوبية لبلدي، ألماتي، المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونحن ممتنون لجميع الجهات المانحة على دعمها للمركز الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ألماتي.

ونحن منخرطون في خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. ووضع الخطة عدة شركاء هم: بلدان المنطقة، وفرقة العمل المعنية بتنفيذ ترتيبات مكافحة الإرهاب، والاتحاد الأوروبي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، الذي اتخذ مقره في عشق أباد. ونظمت كازاخستان أيضا اجتماعا تشاوريا مع المنظمات الإقليمية في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ألماتي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة في آسيا الوسطى.

واستضافت كازاخستان، بصفتها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٠، مؤتمرا بشأن منع الإرهاب،

اليوم: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف.

إن الأحداث الجارية تذكرنا غالباً بأن الإرهاب ما زال يجلب الحزن للعالم ويلحق الألم والمعاناة بجميع شعوبه دون تمييز. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإنه لا يمر أسبوع دون وقوع عمل إرهابي في مكان ما من العالم. وتضرب الأعمال الشنعاء من هذا القبيل بطريقة عمياء الأبرياء الذين يقودهم سوء الحظ لأن يكونوا في المكان الخطأ في الوقت الخطأ. ومن مصلحة جميع البلدان مكافحة هذه الآفة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

ويتفق الجميع على أن جوهر التهديد الإرهابي يتمثل في طابعه العابر للحدود الوطنية. والإرهاب لا يترسخ في دولة ما أو في منطقة ما بطريقة عشوائية، بل ينتقل من مكان إلى آخر على نحو انتهازى. واستناداً إلى طائفة الأماكن التي ظهر فيها منذ عام ٢٠٠١، نشهد كلا من التشريد وتصدير التهديد الإرهابي من الشرق الأوسط إلى أفريقيا ومناطق أخرى. ولا يمكن تجاهل أن الإرهاب هو نتيجة لتفاعلات بين عوامل سياسية وأمنية واجتماعية وبيئية، وأنه مرتبط بالفقر وسوء الإدارة وضعف المؤسسات وتخلف التنمية. والإرهاب ينشط بشكل خاص في المجتمعات المهشمة وفي بلدان مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، حيث يسمح غياب سيادة القانون والثغرات الإدارية لهذه الجماعات بالنمو والازدهار مع الإفلات من العقاب، حيث توسع نطاق تأثيرها على المجموعات السكانية المحرومة من الموارد وهي المجموعات التي لا يوجد لديها أمل في المستقبل، كما هو الحال بالنسبة لحركة الشباب في الصومال.

والإرهاب يقضي، حيثما وُجد، على كل أمل وعلى كل رؤية للمستقبل وأي تفكير في تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكون للمنظمات الإجرامية اليد العليا كما لو كانت السلطة المسؤولة عن المناطق الخاضعة لسيطرتها وتنبط

وفي هذا العالم الذي يزداد ترابطاً باستمرار، والذي تقلصت فيه المسافات الطويلة فأصبحت شيئاً يمكن تحديده. بمتهى الدقة، فإن كل شيء ظاهر ويمكننا أن نتحقق منه وأن نخبره بأنفسنا. وبينما يصبح الإرهاب أكثر عالمية باستمرار، ثمة صلات واضحة بين تجار المخدرات في منطقة الساحل والمافيا الأوروبية والجماعات في أمريكا اللاتينية، والذين يتبادلون الآن الخبرات والدراية الفنية. والموجة الجديدة من الإرهابيين شبيهة بشبكة عنكبوتية تربط فعلياً بين جميع القارات. والسؤال الذي يتردد على ألسنة الجميع اليوم هو: ما هي الوسائل الكفيلة بوضع حد لآفة قرننا هذه التي تزداد تعقيداً باستمرار وما هي السبل المتاحة للحل التي ينبغي أن نعطيها الأولوية.

أولاً وقبل كل شيء، تُظهر الفترة الوجيزة التي كرسناها لمكافحة الإرهاب أن التدخل العسكري لا يكفي لتخليصنا من هذه الآفة. إن العمل العسكري قد يمكننا من القضاء على معاقل الإرهابيين، ولكنه لا يؤدي إلى اختفائها للأبد. وإذا ما أضرمنا النار في معقل للإرهابيين في مكان ما، فإن معقلاً آخر سينبعث من رماده في مكان آخر، وهو ما يحدث غالباً بمزيد من الشدة والتصميم. وعلاوة على ذلك، فإن العمل العسكري المحض الذي لا يكون مصحوباً بعمل مدني يمكن أن يتسبب في عدم الاستقرار في صميم الدولة وأن يغذي قدرات الإرهاب فيها. ومن ثم، فإنه لمنع انتشار الإرهابيين أو ظهورهم مجدداً أو عودتهم، لا بد من تخفيف حدة الظروف التي تسمح ببقائهم. وهذا هو المجال الذي تظهر فيه أهمية المفهوم الأساسي للفترة الراهنة: نهج عالمي وكلي على النحو المبين في القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ومن المؤكد أن الأعضاء يتفقون معي في أنه لا يمكن أن يصبح المواطنون والسكان والمجتمعات المحلية، وفي المقام

مصير ضحايا الإرهاب ومن خلال تزويدهم بكل ما يلزم من مساعدة. وفي واقع الأمر، فإن الضحايا وأسرهم هم الأقدر على إثبات الطابع الملح لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تصميم بوروندي القوي على العمل مع البلدان الأخرى والتزامها الراسخ بهذا العمل لمكافحة هذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين، الذي يضرب دولنا في الصميم. وبنفس هذا التصميم والالتزام، وضعت بوروندي قواتها المقاتلة الأكثر حنكة تحت تصرف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تخضع حاليا لإمرة أحد كبار الضباط البورونديين، وذلك من أجل المساعدة على استعادة السلام المفقود منذ عقود طويلة.

وأخيرا، لا يسعني سوى أن أعرب عن بالغ تعاطفي وتضامني مع جميع ضحايا الإرهاب وأقاربهم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): في هذه اللحظة، أود أن أشكر جميع الوفود على استعدادها لمواصلة المناقشة بدون انقطاع طيلة الساعة المخصصة لتناول وجبة الغداء لاستيعاب العدد الكبير جدا من المتكلمين، الذي يدل على مدى الاهتمام الكبير بهذه المسألة الحاسمة. ونشكر الجميع على حضورهم ومشاركتهم هنا اليوم، لكن بينما نبدأ جلستنا في هذه الظهيرة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر جميع المتكلمين بضرورة قصر بياناتهم على مدة لا تتجاوز أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. والمرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المكتوبة وتدلي بصيغة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

**السيدة أدنين** (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيكم ووفد بلدكم، سيدتي الرئيسة، على تولي أستراليا لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى عقد هذه

الأول الفئات الأفقر والأضعف، أقل تقبلا للأيديولوجيات التي تشجع التطرف والعنف إلا إذا تكفلنا بتحقيق رفاههم. والوعد بالتنمية وتحقيق الذات على الصعيدين الشخصي والمجتمعي هما الشيء الوحيد الذي يمكنه أن ينافس ذلك البديل الشنيع والمميت.

ثانيا، ينبغي ألا نقلل من أهمية المساعدة الإنمائية في مكافحة الإرهاب. فالمعونة الإنمائية من شأنها أن تجعل منع ظهور بؤر توتر ساخنة، لا سيما في محيطنا المباشر، أمرا ممكنا. ومن ثم، فإن المعونة الإنمائية قد تبدو تديبرا واضحا يتعين تنفيذه حيث أن من شأنه أن يمكننا من كشف وتحليل علامات الإنذار بحدوث أزمة بمجرد ظهورها.

ثالثا، من الضروري وضع تصنيف للجماعات الإرهابية من أجل تقييم نقاط ضعفها وإعداد السياسة الأمنية والدفاعية الملائمة. فطرائق عملها لا تتوافق مع النهج التقليدي المألوف بالنسبة لنا إزاء الصراعات. وبدلا من ذلك، فإنها تحاول الانصهار في صفوف السكان والمجتمعات المحلية، حيث تستخدم البشر والممتلكات المحمية كدروع دون إظهار أي علامات مميزة. وهدفها هو خلق حالة دائمة من انعدام الأمن والذهان في صميم القوات النظامية، مما يؤدي إلى انتشار شعور عام بالريبة والهلع.

وأخيرا، على الصعيد الاستراتيجي، يتعين علينا تعميق فهمنا لما ينطوي عليه الإرهاب من عناصر إغواء من أجل مكافحته عن طريق الترويج لثقافة السلام من خلال الحوار والتثقيف والتوعية وأنشطة التبادل المجتمعي. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وبدلا من أن نقصر أنفسنا على النوايا الحسنة، يجب أن نثبت من خلال إجراءاتنا احترامنا لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب علينا أيضا إيجاد السبل الكفيلة بتعبئة المجتمع الدولي من خلال تسليط الضوء على

وقف تدفق الأموال إلى هذه الجماعات والمجندين في صفوفها. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى اتخاذ إجراء دولي حازم وفعال لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، في إطار كامل الاحترام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون المعترف بها عالمياً، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وما انفكت ماليزيا تعمل على تعزيز إطارها القانوني المحلي بغية كفالة احترام التدابير الرامية إلى صون الأمن القومي لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً. ويتجلى ذلك في قانوننا ذي الصلة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي أُلغِيَ بموجبه قانون الأمن الداخلي لدينا لعام ١٩٦٠ الذي تعرض لانتقاد شديد وحل محله قانون الجرائم الأمنية (التدابير الاستثنائية) لعام ٢٠١٢.

وفيما يتعلق بإنفاذ القانون، أقامت شعبة مكافحة الإرهاب في الشرطة الملكية الماليزية منذ عام ٢٠٠٠ علاقات ثنائية مع نحو ٥٠ وكالة أجنبية للاستخبارات وإنفاذ القانون، مع التشديد بصورة خاصة على تبادل المعلومات. وفيما يتعلق بالامتثال للقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، فإن الإطار القانوني المتعلق بالسياسات العامة لدينا نجح في منع خروج مجندين محتملين من البلد. وفي عام ٢٠١٣، عدّلت ماليزيا قانونها المتعلق بمكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠١ ليشمل تدابير مكافحة تمويل الإرهاب. وبعد أن أصبح يُعرف الآن بقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، فإنه ينص بصورة شاملة على تجميد أموال الإرهابيين وتنفيذ أحكام القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وعلى نطاق أوسع، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي عام ٢٠٠٣، أنشأت ماليزيا المركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب، الذي يروم بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وحتى

الجلسة الهامة. كما ترحب ماليزيا بالبيان الرئاسي الذي اعتمد في وقت سابق (S/PRST/2014/23)، ونشكر الأمن العام على إحاطته الإعلامية.

ومما يثلج صدر وفد بلدي أيضاً، حضور ممثلين رفيعي المستوى لكل من الأرجنتين ولكسمبرغ ولبنانيا وجمهورية كوريا. وهذه المشاركة الرفيعة المستوى تدل على الأهمية التي نوليها جميعاً لموضوع جلسة اليوم، التي نعتقد أنها تتيح لنا الفرصة لتقييم ما أُحرزَ من تقدم في مكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف، لا سيما في سياق تنفيذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، اللذين أُتخذَا في وقت سابق هذا العام. وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إيران والمملكة العربية السعودية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على الترتيب.

إن ماليزيا تؤكد مجدداً وبأشد العبارات إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلاً عن جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته. وفي أعقاب الزحف الكبير للإرهاب والجماعات المتطرفة العنيفة، من حيث السيطرة على الأراضي فعلاً فضلاً عن المجال الفكري والأيديولوجي، كانت ماليزيا من مقدمي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي أُتخذ في أيلول/سبتمبر. ولدى قيامنا بذلك، سعينا إلى تقديم دعمنا للجهود الرامية إلى حشد العمل الدولي في مكافحة الإرهاب على نحو عام، وآفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تحديداً.

لقد شهد عام ٢٠١٤ حتى الآن تطورات تثير الانزعاج، لا سيما فيما يتعلق بالأساليب التي تستخدمها الجماعات المتطرفة العنيفة. والطابع الوحشي لما تُنزل به بخصومها وضحاياها من عقاب وانتقام مروّع ورهيب. ولعل ما يثير قدراً أكبر من الانزعاج هو أن خطاب هذه الجماعات يزداد انتشاراً على ما يبدو ويحظى بتأييد متزايد من فئة واسعة ومتنوعة من سكان العالم. وفي ذلك الصدد، يعتقد وفد بلدي أنه لا بد من

في حد ذاته حصنا ممتازا ضد الجهود التي يبذلها الإرهابيون والمتطرفون من أجل التجنيد. وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أن تركيز التحالف على تعزيز نهج يستند إلى مبدأ الاعتدال ينبغي دعمه من جانب الدول الأعضاء، لا سيما في سياق سعيها المشترك إلى مكافحة خطاب الإرهابيين والمتطرفين العنيفين. وأثناء مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، من المنصف القول أننا قطعنا جميعا شوطا جبارا. لكن لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله. ويجب علينا أن نواصل على نحو فعال مكافحة خطاب الإرهابيين والمتطرفين العنيفين وما يمارسونه من إغراء، والتصدي لأعمالهم الإجرامية في كل مرحلة من المراحل. وتؤكد ماليزيا مجددا التزامها الثابت بذلك الهدف ودعمها المتواصل له.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سنغافورة.

**السيدة تان** (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الأمين العام بان كي - مون ورئيسي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب على إحاطتهما الإعلامية.

ونشيد بأستراليا على عقدها لهذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب. لقد وضع القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) أساسا قويا لإطار دولي لمكافحة الإرهاب بغية التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة. ومناقشة اليوم تتيح للمجتمع الدولي فرصة مفيدة لمواصلة تطوير ذلك الإطار. وقد كانت سنغافورة من بين مقدمي القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يتناول وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين على الصعيد الدولي.

إننا ندين، بأشد العبارات الممكنة، الأعمال الوحشية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة

٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أنجز المركز ١٤٠ برنامجا لبناء القدرات حضرها نحو ٣٠٠٠ مشارك محلي و ٢٦٠ من المشاركين الأجانب. ويعمل المركز بصورة وثيقة مع العديد من البلدان بشأن مختلف جوانب مكافحة الإرهاب، كما يتعاون مع هيئات مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن التعاون على مكافحة الإرهاب يتم أساسا في إطار المؤتمر الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن الاجتماع السنوي لكبار مسؤولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية ينفذ ويستعرض قرارات المؤتمر الوزاري، فضلا عن استكشاف مجالات أخرى للتعاون. واتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب تتيح إطارا تشريعا على الصعيد الإقليمي يكمل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أما على الصعيد الدولي، فقد صادقت ماليزيا على تسع من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ال ١٤ الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ونواصل اتخاذ مختلف التدابير لتنفيذ التزاماتنا الدولية، بما في ذلك التدابير التشريعية اللازمة لتمكيننا من الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات المتبقية.

وفي هذا السياق، ترحب ماليزيا أيضا بالتوقيع في حزيران/يونيه على اتفاق تعاون بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، الذي ينشئ، في جملة أمور، إطارا منتظما للتشاور بين الكيانين. وعلى الرغم من أن التحالف لا يروم مكافحة الإرهاب على نحو حصري، فإنه يشارك في المشاريع الهادفة إلى تحسين التفاهم فيما بين الثقافات ومعالجة الإحساس بالعزلة في صفوف بعض الجماعات، لا سيما الشباب السريع التأثير. ويشكل ذلك



يؤكد نهج سنغافورة المتكامل لمكافحة الإرهاب أيضا جهود إعادة التأهيل على أساس ديني، التي يقودها المجتمع المحلي. وقد أدانت قياداتنا الدينية والمجتمعية تنظيم القاعدة وداعش بشكل لا لبس فيه. وتفصح مجموعة إعادة التأهيل الديني، وهي مجموعة تطوعية تتكون من العلماء والمدرسين المسلمين في سنغافورة، المفاهيم الخاطئة للأيديولوجيا المتطرفة في جلسات مباشرة، وتقدم حججا قوية تدحض التفسيرات الدينية الخاطئة للجنّة، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع من جديد.

وبينما تؤدي الأسر دورا هاما في إعادة تأهيل الجنّة، تلقي المنظمات المجتمعية الأخرى بثقلها لتقدم الدعم لأسرهم عند الضرورة. وتساعد تلك المنظمات أيضا على إيجاد عمل للجنّة بعد إطلاق سراحهم.

ومن وجهة نظرنا أنه يمكن استئصال الجزء الظاهر من آفة التطرف العنيف، ولكن ستستمر جذورها الأيديولوجية في الشعب، إلا إذا قطع دابرها. وستعقد سنغافورة لهذه الغاية، خلال عام ٢٠١٥ في سنغافورة، ندوة لمؤتمر قمة شرق آسيا، لتبادل وجهات النظر وتبادل أفضل الممارسات، بشأن اجتثاث التطرف الديني وإعادة التأهيل. ونأمل أن تمثل الندوة إسهاما مفيدا في الجهود الدولية الرامية لمعالجة الجذور الأيديولوجية للتطرف، وبالتالي إضعاف جاذبية الجماعات الإرهابية مثل داعش.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

**السيدة فرنكييني** (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن بلجيكا هي أحد البلدان التي تضررت للغاية من ظاهرة المقاتلين الأجانب الإرهابيين. وكانت أيضا أحد أكثر البلدان انخراطا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في

النصرة ضد المدنيين الأبرياء، مسلمين وغير مسلمين على حد سواء. وتظل سنغافورة ملتزمة بدعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وسوف نستمر في التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لوقف الداعمين المادي والمالي المقدمين للمنظمات الإرهابية.

وتعتبر سنغافورة مركزا دوليا ومجتمعنا متعدد الأديان تقطنه طائفة مسلمة كبيرة. وتؤثر الجماعات المتطرفة مثل داعش على الأفراد المهزوزين بأيديولوجيتها. ويمكن أن ينفذ العائدون من القتال الذين اكتسبوا مهارات قتالية عالية هجمات في أوطانهم، مما يؤدي إلى تفاقم التهديد الذي تمثله الشبكات الإرهابية الموجودة في منطقتنا مثل الجماعة الإسلامية. ويثير التطرف الذاتي والأعمال الإرهابية العنوية أيضا مخاوف كبيرة نظرا لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أفيد عن وجود ما يناهز ٣٥٠ مواطنا من جنوب شرق آسيا، بمن في ذلك عدد قليل من السنغافوريين، في العراق وسوريا. والخطر المترتب في المدى الطويل على الوثام الاجتماعي هو أيضا أمر واضح للعيان.

وكجزء من نهجنا المتكامل لمكافحة الإرهاب، إنضمت سنغافورة إلى بلدان أخرى، وساهمت من خلال تقديم عتاد وأفراد لعملية العزم المتأصل، التي تمثل التحالف المتعدد الجنسيات الذي تقوده الولايات المتحدة لمكافحة داعش. وتضمن ذلك ضباط اتصال وتخطيط، وطائرة صهريجية، من طراز كي سي -١٣٥ آر، لإعادة التزود بالوقود في الجو، وفريق تحليل للصور تابعا للقوات المسلحة السنغافورية. وقد كان هذا العتاد فعالا في إسهاماتنا السابقة في جهود التحالف المتعدد الجنسيات في العراق وأفغانستان.

لكننا ندرك أنه من المهم أيضا مواجهة الأيديولوجيا المتطرفة المستخدمة لتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي تغذي خطط أعمال العنف لجماعات مثل داعش. وعلى هذا النحو،

الاجتماعية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، وبناء قدرة الفئات المستضعفة. كما تنطوي الاستراتيجية أيضا على بذل الجهود لزيادة الوعي بشأن ظاهرة التطرف على المستوى المحلي.

وجرى أيضا إنشاء وحدة جديدة مسؤولة عن منع التطرف داخل وزارة الداخلية. وتتولى دعم الاستراتيجيات المحلية لمواجهة التطرف وتعزيز هذه الجهود. وفي الواقع، يجب أن نركز جهودنا على المستوى المحلي، سواء كان ذلك السلطات المحلية أو المجتمع المدني، من أجل خوض المعركة ضد ظاهرة التطرف بشكل أفضل.

أخيرا، يجب أن يمثل التصدي لتمويل الجماعات الإرهابية جزءا لا يتجزأ من جهد أوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب. وقد شاركت بلجيكا مؤخرا في عدد من المناقشات حول كيفية مكافحة تمويل الإرهاب على نحو أكثر فعالية، ونود أن نذكر عدة نقاط في هذا الصدد كجزء من تلك المناقشات.

أولا، يجب علينا أن ننفذ بالكامل نُظم جزاءات الأمم المتحدة القائمة. وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، يوفر لنا القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) توجيهها مفيدا للغاية.

ثانيا، يعد تبادل المعلومات على المستوى الدولي والمستويات الأخرى ضروريا أيضا من أجل تحديد الذين يساهمون في الأنشطة الإرهابية، ويمكننا من اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء الأفراد والمجموعات.

ثالثا، يجب منع نفاذ الإرهاب والجماعات الإرهابية إلى النظام المالي الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على مؤسساتنا المالية أن تطبق بشكل صارم للغاية مبدأي الشفافية والعناية الواجبة.

العراق والشام. وفي هذا الصدد، فإننا سعداء جدا بتمكننا من المشاركة في مناقشة اليوم.

إن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش، والجماعات الإرهابية الأخرى، ليس فقط في سوريا بل أيضا في العراق، وجميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير ومنطقة الساحل، وكذلك في أجزاء أخرى من أفريقيا وأماكن أخرى، هو في الواقع حقيقي وخطير للغاية. وبيدكرنا كل يوم بالأساليب المروعة التي يستخدمها الإرهابيون لتهديد كل من المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية، وكيف أنه يقوض السلم والأمن الدوليين.

وتظل بلجيكا مقتنعة تماما بأنه يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور ريادي فيما يخص التصدي لتلك التهديدات، من خلال التنسيق الدولي لمختلف الجهود والمبادرات، ومن خلال الجهود المبذولة لضمان اتساق السياسات. وينبغي أن تواصل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي جرى الانتهاء من استعراضها الرابع الذي يجري كل سنتين في شهر حزيران/يونيه، توجيه أعمالنا.

وترحب بلجيكا باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وتدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذهما الشامل.

وتؤكد بلجيكا في هذا السياق أهمية الدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فيما يخص تعزيز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وترحب بلجيكا بمبادرات المركز وتدعمها الرامية إلى زيادة فهم ظاهرة المقاتلين الأجانب.

ويجب أن تشكل الوقاية عنصرا رئيسيا في ردنا على الإرهاب والتطرف العنيف. ويدعو القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بحق إلى تعزيز العمل الدولي لمواجهة التطرف العنيف. ومن أجل معالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إعتمدت الحكومة البلجيكية استراتيجية جديدة لمنع التطرف العنيف، تقوم على المبادئ التالية: تحسين فهمنا لعملية التطرف، وتعزيز التدابير

وجبهة النصره وبوكو حرام ومحاولاتها للتأثير على النزاعات. وتقديرات فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط به من أفراد وكيانات بأن ما يزيد على ١٣٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أكثر من ٨٠ من الدول الأعضاء قد انضموا إلى داعش وجبهة النصره لا يمكن إلا أن تثير القلق العميق. فمشاركة هؤلاء المقاتلين في الجماعات الإرهابية على هذا النطاق غير المسبوق لا يفاقم التزايدات نفسها فحسب، ولكن يزيد الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان سوءاً كذلك. وما من شك في أنه بعد عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، سيظل هؤلاء المقاتلين الإرهابيين يشكلون خطراً بالغاً.

وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في قمة مجلس الأمن المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272)، بشأن مواجهة التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب جاء في الوقت المناسب إلى جانب أنه مهم للغاية. وقيرغيزستان تؤيد تماماً ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة ووقائية على المدى الطويل للتعامل مع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تلك. وقيرغيزستان تتخذ خطوات لتنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أنه من المهم دمج التدابير المتعلقة بتنفيذ الفقرة ١٤ من القرار، التي تدعو إلى بناء قدرات الدول للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. إن عالمنا الحديث يمر بفترة عصيبة تتسم بعدم الاستقرار المتزايد على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومنطقتنا ليست استثناء من ذلك. وفي خطابه أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الأمين العام بان كي - مون أن تأثير التحول في أفغانستان على وسط آسيا هو مصدر قلق كبير أيضاً. ونحن نوافق تماماً على هذا التقييم

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

**السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية، سيدي الرئيسة، أن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة.

لقد أصبح الإرهاب اليوم يمثل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. إن قيرغيزستان تدين وترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وينبغي ألا يربط كظاهرة عالمية وعبر وطنية بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ولا يمكن مواجهته بنجاح إلا من خلال تعزيز التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، تؤكد قيرغيزستان دعمها الحازم لكافة التدابير والصكوك القانونية المعتمدة في إطار الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف.

ويجب أن نواصل بذل جهودنا بحزم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي وفرت أساساً متيناً لاستجابة شاملة للإرهاب الدولي والتطرف العنيف، على جميع المستويات.

وفي هذا السياق، نرحب بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٧٦ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي اتخذ في حزيران/يونيه من العام الحالي. ولكي نحقق أهدافنا، من المهم أن تبقى هذه الاستراتيجية وثيقة الصلة بموضوع الساعة وأن تعزز التنسيق في ضوء التهديدات الجديدة الناشئة والتوجهات المستجدة للإرهاب الدولي والتطرف العنيف.

والوضع الحالي في العالم يدل على أن أعمال الإرهاب والتطرف العنيف في ازدياد وأنها تؤثر سلباً على الاستقرار والأمن والتنمية. ونحن نشهد الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد جاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلت بالإسبانية): إننا نجتمع في لحظة حاسمة في المعركة ضد الإرهاب وتنظيم القاعدة ووجهة النصر وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمنظمات الإرهابية ذات الصلة. وفي هذا السياق، تصرفت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل حازم باتخاذ القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وكلاهما يتضمن أحكاماً هامة لمكافحة تلك الجماعات والتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وهذا يشير إلى أن الوضع يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، مثلما أكد المجلس، ويقتضي أن تصرف الدول على المستوى العالمي ضد هذا التهديد. وهذا يشمل أربعة عناصر يود وفدي أن يسلط الضوء عليها. أولاً، نحتاج إلى التركيز على الظروف التي تدعم ظهور هذه الظاهرة. ثانياً، يجب أن نتصدى للدعاية التي تروج للتطرف العنيف. ثالثاً، لا بد من تعزيز التعاون بين الدول من أجل مكافحة تلك الآفة. وأخيراً، أود أن أشير إلى أهمية مكافحة تمويل تلك المجموعات.

بالنسبة للنقطة الأولى، أود التنويه إلى ضرورة دراسة الظروف التي تشجع على انتشار الإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في نفس الوقت. يجب مكافحة الإرهاب على مختلف الجبهات بكفاءة مع احترام القانون. ولا بد من نزع الشرعية عن الإرهاب، والتركيز على البيئة الباعثة على التطرف والتي تعزز ظهوره، ومكافحة مظاهره من خلال ملاحقة الجناة ومساءلتهم عن أفعالهم أمام المحاكم.

وقد اتخذت إسبانيا خطوات في هذا المجال ونفذت تدابير ضمن الإطار القانوني الحالي، وخاصة لمنع المواطنين الإسبان والمقيمين في بلدنا من السفر إلى مناطق النزاع والمشاركة في الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف. وتم اعتقال

للوّضع في المنطقة. واليوم، فإن تعزيز الأمن الإقليمي يمثل أولوية في وسط آسيا، حيث تعتبر تهديدات الإرهاب والمخدرات النابعة من أفغانستان عوامل رئيسية لزعزعة الاستقرار، وخاصة مع انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

والوضع يزداد سوءاً جراء التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. والأمر يتطلب تعاوناً إقليمياً أكثر فعالية واتخاذ تدابير أكثر تنسيقاً وعملية في إطار هياكل مكافحة الإرهاب في المنظمات الإقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة. ونرى أن تعزيز التعاون الإقليمي سيسهم عملياً في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وقيرغيزستان تدعم أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا، الذي نطالبه بأن يولي اهتماماً خاصاً لتلك القضايا. وينبغي أيضاً أن يستكشف إمكانية مساعدة بلدان المنطقة في تنفيذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن التصدي بفعالية للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. في الوقت نفسه، فإننا نفهم بوضوح أنه بغية القضاء على ظاهرة الإرهاب، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يجب أن نعالج الأسباب الكامنة وراء تلك الظاهرة. ومن المعروف أن ظهور الإرهاب والتطرف يغذيه الفقر والظلم الاجتماعي وغياب سيادة القانون، فضلاً عن ارتفاع معدلات الأمية والبطالة، خاصة بين الشباب. وعليه، ثمة حاجة لوضع تلك الجوانب في الحسبان في استراتيجياتنا وبرامجنا.

ختاماً، أود أن أكرر التزامنا القوي بمواصلة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن من واجب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومسؤوليتها أن تبقى مستعدة لمنع استمرار انتشار هذا الخطر العالمي واستتصاله.

بشكل فعال لتحقيق هذه الغاية من خلال اتخاذ القرارين اللذين تكررت الإشارة إليهما في مناقشة اليوم. ومن الأهمية بمكان تعزيز التنسيق الدولي لوضع آليات من شأنها ألا تترك أي ثغرات يمكن أن يستمر الإرهابيون من خلالها في تلقي التمويل لأنشطتهم الإجرامية. والتعاون المعزز ضروري أيضا لمنع التدفقات المالية التي تستفيد منها تلك الجماعات.

وفيما يتعلق بالعناصر الأربعة التي ذكرتها، فإن عمل الأمم المتحدة يعتبر أساسياً. وفي هذا الشأن، يعرب وفدي عن دعمه الكامل للعمل الممتاز الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وهي أفضل الآليات تجهيزاً وأكثرها ملاءمة لمكافحة التطرف العنيف، والإرهاب بشكل عام.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب عن تضامن إسبانيا مع ضحايا الإرهاب، الذين يجب ألا يغيب عن بالنا دائماً أنهم يمكن أن يكون لهم دور رئيسي في منع التطرف والتطرف العنيف.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد هلال** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسة بلدكم الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر، وخاصة بالنسبة لموضوع الساعة المختار لمناقشة اليوم، "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية".

والمملكة المغربية تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً إدانتها الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله وتشدد على أن لا شيء يمكن أن يبرر عملاً إرهابياً. وفي هذا الصدد، يدين المغرب بشدة قيام تنظيم داعش الإرهابي بذبح الرهينة الأميركي بيتر

عدد من الأشخاص أثناء محاولتهم مغادرة إسبانيا لهذا الغرض، وبالتعاون مع دول الجوار، قمنا بتفكيك شبكة متورطة في تجنيد هؤلاء الأشخاص. وعلى الرغم من أن القانون الجنائي الإسباني يشتمل بالفعل على أحكام مفيدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك معالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن بلدنا بصدد الإعداد لإصلاحات قانونية إضافية من أجل تعزيز قدرتنا على منع تجنيد وسفر أمثال هؤلاء المقاتلين.

والجانب الثاني الذي يود وفدي تناوله يتعلق بالحاجة إلى التصرف بحزم ضد التطرف والدعاية التي تروج للتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، وضعت إسبانيا خطة استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف. وينبغي تنفيذ الإجراءات في هذا المجال دائماً بالتعاون الوثيق مع قادة المجتمعات المعرضة للتطرف. واستخدام الإرهابيين لتكنولوجيا الاتصالات الجديدة يجب أن يدفعنا إلى تطوير برامج عمل تهدف إلى إحباط ومواجهة الدعاية التي ينشرها الإرهابيون من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. ويجب أن نحترم دائماً حرية التعبير وحرية تداول الأفكار - وهذه مسألة حساسة للغاية. ومن الأهمية بمكان توجيه رسائل إيجابية وشاملة تستهدف أعضاء تلك المجتمعات وخاصة شبانها.

أما الجانب الثالث فيتمثل في التعاون الدولي الفعال بين الدول، والذي بدونونه لا يمكن مكافحة خطر الإرهاب العالمي بشكل ناجح. ونحن بحاجة إلى تكثيف تبادل المعلومات وتعزيز المساعدة في مجال التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة. وتجربتنا الوطنية تقودنا إلى الإيمان بأن التعاون الدولي أداة فعالة جداً للتعامل مع التهديد الإرهابي ودحره. وفي هذا السياق، أنشأت إسبانيا آليات قوية للتعاون مع جيرانها، وخاصة دول السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

رابعاً وأخيراً، نرى - وهو الأمر الغني عن القول - أنه لا بد من مكافحة تمويل الإرهاب. والمجلس قد تصرف

لتحقيق مآربهم. والمجتمع الدولي يواجه أيدولوجية مدمرة يجب التصدي لأهدافها الظلامية بعزم وتصميم.

والمملكة المغربية، التي ضربتها الهجمات الإرهابية في الدار البيضاء عام ٢٠٠٣، ومراكش عام ٢٠١١، قد اعتمدت نهجاً شاملاً ومتناسكاً يركز على الوقاية والعمل، وفقاً للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي شاركنا في تقديمه. ونهج المملكة يأتي في إطار الالتزام الثابت من جانب المغرب وملكه ومؤسساته وشعبه في النضال ضد الإرهاب في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وينصب نهجنا على المبادئ التالية، مع الحرص على الديناميكية وسرعة الاستجابة والتطور والانفتاح من أجل التحسين.

المبدأ الأول يتعلق بتقوية قطاع الأمن والحفاظ على الإطار القانوني مواكباً لأحدث التطورات في الحرب ضد الإرهاب. فقد قمنا بتحسين عملياتنا الأمنية للمساعدة في سحق التهديد الإرهابي. وقوانيننا تكمل تلك اليقظة باعتماد تشريعات تهدف إلى منع الشباب من السفر إلى أماكن الصراع من خلال تجريم ذلك النشاط.

والمبدأ الثاني مكافحة عدم الاستقرار الاجتماعي والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة. وفي عام ٢٠٠٥، أطلق جلالة الملك مبادرة وطنية للتنمية البشرية من أجل التغلب على أوجه القصور الاجتماعي والإقصاء وعدم الاستقرار.

أما المبدأ الثالث، فيتضمن إعادة هيكلة سياستنا الدينية وإصلاحها. وبصفته أميراً للمؤمنين، يحافظ جلالة الملك على الأسس والهياكل الدينية في المغرب. وعلاوة على ذلك، يتضمن إصلاح السياسة الدينية إنشاء هيئة علمية مسؤولة عن إصدار الفتاوى الدينية وتفسير النصوص القرآنية في المقام الأول. ودور المجلس الأعلى للعلماء أن يثني أولئك الذين

عبد الرحمن كسيغ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ونعرب عن رفضنا التام لتلك الجريمة النكراء التي تتعارض مع كل القيم الإنسانية والأخلاقية العالمية، بما في ذلك تعاليم الإسلام، دين السلام والتسامح والتعايش. يجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية بعينها.

وتأتي مناقشة هذا الموضوع في لحظة حاسمة، تتسم بتوسع غير مسبوق للإرهاب والتطرف العنيف والترعة الراديكالية، بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من هذه الظاهرة. وما زال الإرهاب يضرب بعشوائية وشراسة وينتشر كالسرطان. وسيطرة جماعة الدولة الإسلامية الإرهابية على أراضٍ عراقية وسورية هو تحدٍ لا للبلدين فحسب، بل للمجتمع الدولي أيضاً.

والجماعات الإرهابية تستغل كل الموارد المتاحة بشكل متزايد من أجل تحقيق أهدافها. وهي تستخدم تكنولوجيات متقدمة في وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لاجتذاب أكبر عدد ممكن من المجندين من بين جميع الطبقات الاجتماعية ومن كل الجنسيات. ونشهد بقلق بالغ تلك الظاهرة المفزعة للاستعانة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي حين أن مناطق أخرى، مثل أفغانستان وشمال أفريقيا، شهدت تلك الظاهرة، التي بدأت كتهديد محلي محدود، إلا أنها تطورت اليوم لتتحول إلى تهديد عالمي. وقد نجحت الجماعات الإرهابية في تجنيد الشباب بنجاح، بما في ذلك أبناء الأسر الميسورة الحال والبلدان المتقدمة النمو، مما يجعل الارتباط التقليدي بين الفقر والإرهاب أقل أهمية. فهي تجند الأطباء والمهندسين والطلاب. ويقوم الإرهابيون بغسل أدمغة ضحاياهم ويستغلونهم في تنفيذ مخططاتهم الخبيثة. وهذا الكشف يستحق المزيد من الاهتمام والتحليل. وعلاوة على ذلك، فإن الخطاب الراديكالي في أماكن العبادة والتحرير على الأعمال الإرهابية من الوسائل الأخرى التي يستخدمونها

أود التنويه إلى أنه في يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، استضاف المغرب في الرباط الاجتماع الثاني للفريق العامل التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمعني بسيادة القانون وقطاع العدالة الجنائية، وتوج الاجتماع باعتماد وثيقة للممارسات الجيدة، بعنوان "مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لتحقيق الفعالية في أنشطة مكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية".

وفي سياق نفس المبادرة المشتركة في إطار المنتدى، نظم المغرب وهولندا في يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو في مراكش، الاجتماع الأول للخبراء المعنيين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وناقشوا مسائل تتعلق بعمل الشرطة ومراقبة الحدود والعدالة وتبادل المعلومات. واعتمد آخر اجتماع وزاري للمنتدى عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر مذكرة لاهاي - مراكش للتفاهم بشأن أفضل الممارسات من أجل استجابة فعالة لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقد شددت المذكرة على الاستجابة على نحو أفضل لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأيدت أيضا إنشاء فريق عامل معني بهذا الموضوع، برئاسة المغرب وهولندا.

وفي هذه المناسبة، أود أن أضيف أن المغرب وهولندا يضطلعان بدور رائد في مجال مراقبة الحدود بغية مكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأود أن أثني على الذين أسهموا بدور ملحوظ في ذلك الكفاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيدة غرينيون (كينيا)** (تكلمت بالإنكليزية): إن من دواعي سروري أن أراكم، سيدي الرئيسة، تتأسون هذا الموضوع البالغ الأهمية. ونعرب عن تقديرنا لإتاحة الفرصة لنا للإدلاء بهذا البيان.

قد يفكرون في ارتكاب أنشطة إرهابية أو ظلامية، وتدريب الأئمة والدعاة من الشباب على تعاليم الإسلام. ويلتزم المغرب بتقاسم الخبرات وتبادلها مع شركائه الأفارقة. وأسس المغرب للتعاون الديني مع عدد من البلدان الأفريقية وشرع في استضافة الأئمة الأفارقة من الشباب. ومن أمموا تدريبهم من الأئمة يدربون آخرين في بلدانهم.

وقد سُرحت تجربة الشراكة في ٣٠ أيلول/سبتمبر أمام اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب، في حضور بعض البلدان المستفيدة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لتعاون ودعم السيد جان - بول لابورد، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في هذا المجال، وخاصة في ضوء علاقتنا المفيدة جداً في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد تورط عدد من شركاء الإرهابيين في غرب أفريقيا في زعزعة الاستقرار في مالي وانضموا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وهذا مصدر قلق لبلدي لمنطقة الساحل والمغرب العربي برمتها. وقد سمح هذا التوجه المتنامي في المنطقة للشبكات الإرهابية بالحصول على موارد مالية وتكنولوجية توفر لهم قدراً أكبر من المرونة وتهدد سيادة دول المنطقة ووحدها وسلامتها الإقليمية. لذلك، علينا بمضاعفة جهود التنسيق وتبادل المعلومات بين بلدان منطقة الساحل والمغرب العربي لخوض معركة جماعية وفعالة ضد أنشطة الإرهابيين التي من شأنها زعزعة الاستقرار. وإعلان التابعين لتلك الجماعات ولاءهم للدولة الإسلامية زاد من حدة التهديدات التي تتعرض لها منطقتنا، وبالتالي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

إن تعزيز الأمن على الحدود وتبادل المعلومات ووقف تدفق الموارد المالية إلى الإرهابيين تدابير أساسية، بل وحتى جوهرية في المعركة الناجعة ضد الإرهاب، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد،

وفي عام ٢٠١١ عبرت قوات كينية حدود الصومال في إطار ملاحقة حركة الشباب، ثم انضمت في وقت لاحق إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بهدف دحر تلك الحركة. ويعزى ذلك إلى أن الصومال قد أصبح تربة خصبة لتنظيم القاعدة في المنطقة نتيجة لأنشطة ميليشيا حركة الشباب. ومن خلال تبادل المقاتلين الأجانب والدعم المادي والعقائدي، أصبحت حركة الشباب بمثابة الصلة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وقد تم توثيق هذه الروابط بصورة جيدة في تقارير متتالية قدمها إلى المجلس فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وعليه، فلن نستضطرر في ذكر تفاصيلها الآن.

وقد جعل الموقع الجغرافي لكينيا من السهل أن تعمل حركة الشباب على تجنيد الشباب الكيني وجذبه إلى التطرف. وبالإضافة إلى نشر التطرف بين الشباب، فقد عكف مدبرو الإرهاب على توزيع أقراص الفيديو التي تنشر الأيديولوجيات المتطرفة، علاوة على استهدافهم للعنف للمدرسين الإسلاميين الذين لا يشاطروهم تفسيرهم المتطرف للقرآن الكريم. وتحت الرسائل التي تتضمنها تلك الأقراص الشباب على الذهاب إلى مواقع الجهاد في الصومال وغيره من البلدان الأخرى لشن الحرب على الحكومات في مسعى لإنشاء أنظمة الخلافة الإسلامية. وقد ساعدت الصعوبات الاقتصادية والبطالة السائدة في بلدان المنطقة على التطرف والتلقين الرامي إلى غرس مفاهيم التطرف العنيف.

وأسهم أيضا وجود الهياكل الأساسية الثابتة لحركة الشباب في مخيمات اللاجئين، واستخدام مثل هذا الغطاء لشن الهجمات الإرهابية، إسهاما كبيرا في نشر أعمال الإرهاب في المنطقة. وأسهمت طبيعة حدودنا التي يسهل اختراقها أيضا في تيسير انتشار الأسلحة النارية والمتفجرات من الصومال إلى المخيمات التي تستخدم فيها تلك الأسلحة للترويج وإدامة الأنشطة الإجرامية وأعمال الإرهاب في المنطقة.

لقد عانت كينيا بعضا من أفظع الأعمال الإرهابية. ونذكر بعضا من آخرها. في عام ١٩٩٨ نفذت جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة تفجيرا في سفارة الولايات المتحدة في نيروبي، الأمر الذي أسفر عن مقتل ٢١ شخصا وإصابة ما يزيد على ٥٠٠٠ آخرين. وقد كان معظم القتلى أو الجرحى من الكينيين، إلى جانب بضعة من الأمريكيين على الرغم من أن الأمريكيين كانوا هدفا رئيسيا لذلك التفجير. وفي عام ٢٠٠٢ نفذ الإرهابيون تفجيرا آخر بالقنابل في فندق باراديس في مدينة مومباسا الساحلية، وكانوا يستهدفون السياح الإسرائيليين، الأمر الذي أسفر عن مقتل أكثر من ١٥ شخصا. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ فجّرت حركة الشباب - وهي أحد فروع تنظيم القاعدة - مركز Westgate التجاري في نيروبي، الأمر الذي أسفر عن مقتل ما يزيد على ٧٠ شخصا، بمن فيهم مواطنون كينيون وأشخاص أجانب من مختلف الجنسيات. وشهدت العديد من أنحاء البلد مستويات أدنى من الهجمات الإرهابية على مر السنين. وتلك هي قصتنا وتجربتنا مع الإرهاب.

والإرهاب ليس ظاهرة وطنية، بل هو في الواقع ظاهرة دولية. وينشأ الإرهاب في كينيا والمنطقة عن عدم الاستقرار المستمر في البلدان المجاورة، وخاصة حركة الشباب في الصومال. ويعزى السبب الرئيسي وراء استهداف كينيا إلى حربها المعلنة على الإرهاب، ودعمها وشراكاتها الثابتة مع حلفائها الرئيسيين في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره. وتضيف تجربتنا وسياساتنا العامة سلطة قانونية وأخلاقية إلى رغبتنا في المشاركة على نحو كامل في موضوع جلسة اليوم، ليس من منطلق الدفاع عن النفس فحسب، بل أيضا في سياق السعي إلى كفالة السلم والأمن الدوليين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان والحريات الدولية.



مكافحة الإرهاب يمنح كينيا ولاية قضائية على مختلف جرائم الإرهاب بطريقة تتوافق مع الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب التي نحن طرف فيها. وقد تصدّت كينيا بقوة ودون خوف للانتهاكات ذات الصلة. وهناك تدبير آخر يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب. وأنشأت كينيا - بهدف كبح تمويل الإرهاب - مركزا للإبلاغ المالي معني بتحليل المعاملات المالية، بالإضافة إلى العمل مع سلطات إنفاذ القانون على التحقيق في تمويل الإرهاب، بما في ذلك الأنشطة التي تبدو بريئة في ظاهرها.

وهناك تدبير آخر يتعلق بأمن الحدود. وفي ذلك الصدد، يجري حاليا تعزيز الجهود المستمرة لمراقبة الحدود عن طريق التدقيق في بيانات المسافرين وغيرها من الإجراءات ذات الصلة عند دخول الأشخاص ومغادرتهم للبلد. ونشارك أيضا في بناء القدرات من خلال التدريب المستمر، وزيادة عدد أفراد الشرطة وحيازة المعدات والتكنولوجيات الحديثة. ووضعت أيضا برامج بشأن التوعية بالخفارة المجتمعية ومكافحة الإرهاب لأجل زيادة اليقظة العامة بين السكان.

وتواصل السلطات في البلد الاتصال بالزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني بغية التصدي للرسائل المتطرفة، في إطار مكافحة التشدد والتطرف العنيف. وقد أتت هذه الجهود التعاونية بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية أكلها بالفعل، على النحو الذي تبينه النجاحات التي تحققت في مكافحة التطرف في المناطق الساحلية من مومباسا. ونحن نشجع أيضا على التعاون الإقليمي والدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن كينيا تبقى ملتزمة بالإسهام في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز التدابير الجماعية لمكافحة الإرهاب، وخاصة من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

وأصبحت أذرع الإرهاب تشمل الآن جرائم أخرى عابرة للحدود الوطنية من قبيل الاتجار بالمخدرات، والصيد غير المشروع، وغسل الأموال، وتهريب السلع الأساسية، بينما تستخدم العائدات في تمويل أنشطة الإرهاب والتطرف في المنطقة. ومنذ أن أعلنت حركة الشباب أن كينيا ستكون هدفا للهجمات الإرهابية، شرعت الحكومة الكينية في تعبئة آلياتها المعنية بإنفاذ القانون بهدف التصدي لذلك التهديد. وعملت أيضا على تعزيز الشراكات الإقليمية مع البلدان المجاورة بغية التصدي للتهديد نفسه. ولا يمكننا القيام بذلك وحدنا.

وبالمثل، تواصل الحكومة إشراك المجتمعات المحلية على مستوى القواعد الشعبية وعبر حكومات المقاطعات على المستوى الأدنى، فضلا عن إشراك زعماء المجتمعات المحلية، بهدف تمويل البرامج الرامية إلى الحد من تعرض الشباب إلى التطرف العنيف. وأصبحت سياسات لامركزية التمويل وصنع القرار في حكومات المقاطعات بهدف الشروع في برامج القضاء على الفقر حرج الزاوية في السياسة العامة التي تتبعها الدولة الآن. وهي منصوص عليها أيضا في دستور البلد. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالجهود الحالية التي يبذلها الأمين العام ورئيس البنك الدولي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، من أجل إرساء السلام الدائم في المنطقة من خلال برنامج طموح يرمي إلى تطوير الهياكل الأساسية، تم وضعه بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، ومن شأنه أن يجعل المنطقة مفتوحة على التجارة والاستثمارات.

وحكومة كينيا ملتزمة بالركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بل وضعت صيغة وطنية لتلك الركائز واتخذت خطوات عملية نحو تنفيذ الاستراتيجية. وتشمل هذه التدابير وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تشدد على ضرورة التعاون المشترك بين الوكالات بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وأصدرنا تشريعا أيضا بشأن

استكشاف سبل التوصل إلى حل توفيقى بشأن الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

فمن أجل التصدي بفعالية للتطرف العنيف، علينا العمل مع طائفة واسعة من الشركاء من أجل الحصول على فهم أفضل للأشكال السلوكية والأساليب والمؤثرات الأخرى التي يمكن أن تشير إلى نشاط إرهابي محتمل وأفضل السبل للتخفيف من ذلك النشاط أو منعه. وفي نفس الوقت، يجب علينا أن نحترم الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية. إن جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، على سبيل المثال، تعزز الأيديولوجيات المتطرفة، تمثل تهديداً للبلدان الإسلامية المعتدلة، وإحدى أكثر السبل فعالية لمكافحة الإيديولوجيات المتطرفة هي الإيديولوجية المضادة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تخطط الجامعة اليورومتوسطية التي تتخذ من سلوفينيا مقراً لها لإنشاء مركز للدراسات الإسلامية والعربية والشرق - أوسطية.

تسهم سلوفينيا بنشاط في الجهود العالمية في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، في المقام الأول داخل هيئات الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وعلى الصعيد الإقليمي، وتدعو بالتالي إلى الاختتام العاجل للمفاوضات المتعلقة بالتوجيه بشأن سجلات أسماء المسافرين في الاتحاد الأوروبي، وتحسين مراقبة الحدود الخارجية للإقليم المشمول باتفاقية شنغن. ونحن نرى المزيد من الإمكانيات لتحسين كمية المعلومات الاستخباراتية الجنائية المتبادلة ونوعيتها. وتقدمت سلوفينيا، بالتعاون مع تسع دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بورقة غير رسمية فيما يتعلق بمبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بتبادل أفضل الممارسات على صعيد الترتيبات الوطنية لمكافحة الإرهاب مع بلدان غرب البلقان. وفي إطار هذه المبادرة، اقترحت سلوفينيا استخدام نهج تكاملي وتكميلي من شأنه الحد من التداخل والازدواجية، وتبسيط الأنشطة الحالية والمقررة،

ومن شأن ذلك أن يعزز العزم على التصدي للحض على الإرهاب.

ذلك من شأنه أن يعزز جدية مكافحة التحريض على التطرف العنيف وتعطيل الشبكات الإرهابية وحركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتدفقات المالية غير المشروعة. وأخيراً، فإننا نحث على تبادل للمعلومات بين الدول الأعضاء يكون أكثر كثيفاً وتنظيماً وفعالية للتعامل مع الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر أستراليا، بصفتها رئيسة لمجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت والهامة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام ورئيسي اللجنتين على إحاطتهما الناقبة. تدرك سلوفينيا تماماً خطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب والتطرف العنيف على المجتمع الدولي، ونحن ممتنون في هذا الصدد لتفانيه في التصدي لهذا التهديد المعقد على نحو شامل وجامع.

واسمحوا لي بأن أشير إلى أن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به اليوم في وقت سابق مراقب الاتحاد الأوروبي.

لقد اعتمدت سلوفينيا بالفعل المعيار والتدابير التنفيذية اللازمة وطبقت أفضل الممارسات ذات الصلة في مجال منع الإرهاب ومكافحته. ونحن نسعى الآن مع بعض الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على أفضل طريقة ممكنة لتعزيز الاستجابة القضائية للإرهاب، ونسعى إلى استكشاف تدابير إضافية ضرورية لدعم تنفيذ القرارات اللذين اتخذوا مؤخراً، ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الحاجة الحالية إلى التصدي بفعالية للتزايد السريع في هذه الظاهرة قد توفر أيضاً زخماً جديداً من أجل

العالمية يسمى بـ "العين"، يمكن مستخدمي الإنترنت من الإبلاغ عن الخطاب الذي يحض على الكراهية والصور التي تجسد الإساءة الجنسية للأطفال دون الكشف عن هويتهم. يتمثل الهدف الرئيسي في الحد من كمية المحتوى من هذا القبيل، بالتعاون مع الشرطة ومزودي خدمات الإنترنت وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ونعتقد أن استراتيجيات مماثلة يمكن أيضاً أن تساعد في الكشف عن محتوى يتعلّق بالتطرف وتجنيد الإرهابيين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا بالكامل البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

محاور العمل المقدمة من الاتحاد الأوروبي هي نتاج مناقشات مكثفة داخل المؤسسات الأوروبية وفيما بين تلك المؤسسات وشركائها التقليديين، فضلاً عن أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يسهموا إسهاماً مفيداً في فهم ومكافحة مختلف مظاهر الإرهاب على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن نطاق الإرهاب وأبعاده على حد سواء آخذة في التغير بسرعة. ينجم التحول المستمر للتهديد عن العوامل المزعجة للاستقرار، من قبيل الاضطرابات السياسية، وهشاشة المؤسسات، وانعدام التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، والتطرف وتجنيد الإرهابيين، وكذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة. وعند النظر إليها ككل، فإن تلك العوامل تجعل التهديد أكثر خطورة، ويصبح التنبؤ به أكثر صعوبة، وأكثر انتشاراً على نطاق أوسع. وبسبب هذه التحولات المستمرة، يتطلب الإرهاب قدرات جديدة للتدخل من أصحاب المصلحة الدوليين، بدءاً بالتحليل الوقائي على الصعيد الوطني واتباع نهج متعدد الأبعاد يتجاوز حدود التجارب الماضية.

والربط بينها وبين الأولويات المحددة، مع مراعاة التمويل المتاح. كانت هذه المبادرة أيضاً أحد المواضيع الرئيسية في الاجتماع الوزاري للأسبوع الماضي لمنتدى سالزبورغ، الذي ترأسه سلوفينيا حالياً.

تولى الرئاسة السيد كوينلان.

استضافت سلوفينيا في تشرين الأول/أكتوبر حلقة عمل مبادرة غرب البلقان لمكافحة التطرف، باعتبارها أحد الأنشطة الملموسة للمبادرة، التي شارك في تنظيمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، ما فتئنا نقوم بالتوعية الإقليمية في مجال أعمال الشرطة منذ عام ٢٠٠٨، حين أسست الأمانة العامة لاتفاقية التعاون بين الشرطة في جنوب شرق أوروبا مقرها في ليوبليانا، عاصمة سلوفينيا. وعلى صعيد شؤون العمليات، تؤيد سلوفينيا مبادرة لمكافحة الإرهاب قائمة على الإعلان الصادر عن أعضاء مبادرة تعاون الشرطة الدولية في ميدان مكافحة الإرهاب.

ونحن نعتقد أن المطلوب هو اتخاذ نهج أوسع نطاقاً لمنع التطرف ومكافحته. يجب أن تشارك هذه الجهود المجتمع بأسره ووسائل الإعلام، بما في ذلك شبكة الإنترنت، وينبغي عدم التركيز فقط على منع محتوى الإنترنت غير القانوني أو إزالته. تحتاج الرسائل الإيجابية والدقيقة التركيز إلى الانتشار على نطاق واسع بما فيه الكفاية من أجل توفير بديل سهل الوصول للفئات الضعيفة عوضاً عن الدعاية المتطرفة أو الإرهابية العنيفة. ينبغي أن تشمل هذه الجهود أيضاً التعاون مع الخبراء من الصناعات ذات الصلة.

وفي سياق تدابير الرقابة الذاتية والطوعية، ينبغي أن ننظر في إيجاد أدوات على شبكة الإنترنت يمكن للمستخدمين من خلالها الإبلاغ عن محتوى شبكة الإنترنت ذي الصلة بالتشدد والتطرف العنيف والإرهاب دون الكشف عن هويتهم. في سلوفينيا، قمنا بالفعل بإنشاء خط اتصال مباشر على الشبكة

التي يكون مجلس الأمن قد اتخذها بصورة تدريجية، حتى آخر القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

يلتزم بلدي التزاماً قوياً بالفعالية والكفاءة في تنفيذ نظام الجزاءات الهادف إلى التمييز بين تمويل ودعم الجماعات الإرهابية وفروعها.

كما نعمل بنشاط في المحافل الدولية الأخرى ذات الصلة - أولاً وقبل كل شيء في مجموعة روما - ليون، التي أنشئت عام ٢٠٠١ في إطار مجموعة السبعة بتشجيع من الرئاسة الإيطالية. ونعمل بنشاط أيضاً في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تشمل مبادراته، في الآونة الأخيرة، إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، التي تعد إيطاليا عضواً مؤسساً له.

ويجب أن تمضي مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بالتوازي مع بذل جهود تهدف إلى تسوية الأزمات السياسية والمؤسسية الرئيسية، ولا سيما تحقيق الاستقرار الشامل في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا.

وفي إطار ممارسة إيطاليا أيضاً في رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، تنظر إلى التعاون الدولي باعتباره أمراً ضرورياً من أجل تفعيل وتعزيز الحوار السياسي مع المنظمات الدولية والشركاء الرئيسيين. ويمثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون عاملاً حاسماً في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب، وذلك من أجل بناء الثقة، بما في ذلك في المناطق التي تشهد أزمات، وفي النظام القانوني الدولي، وفي الإبقاء على الثقة في عمل المؤسسات القائمة وفي العلاقات الطيبة بين الشعوب والدول حية في قلوب الناس وعقولهم، فهي بدائل لتلك الأعمال والعلاقات التي تتبعها الجماعات الإرهابية وتروج لها.

لا توجد منطقة في العالم بمنأى عن الإرهاب. وبشكل متزايد، أصبح الإرهاب ظاهرة شاملة مرتبطة ارتباطاً عميقاً بالتهديدات العالمية الأخرى، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالبشر؛ والفساد، وجرائم الفضاء الحاسوبي والقرصنة. وفي السنوات الأخيرة، ازداد هذا الخطر في مناطق معينة من الشرق الأوسط وفي أجزاء من أفريقيا، ولكن كانت لديه القدرة على توجيه الضربات على الصعيد العالمي. إن ارتفاع عدد المقاتلين الإرهابيين الأجناب مؤشّر آخر على المخاطر التي تواجه المجتمع الدولي.

إن الشكل الرئيسي والأكثر خطورة الذي يتخذه الإرهاب اليوم هو الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو تنظيم داعش. فهو لا يشكل تهديداً مباشراً على المناطق في العراق وسوريا، بل يمتد نطاقه خارج تلك المناطق. وتؤمن إيطاليا بأن تهديداً يمثل هذه الخطورة يتطلب جهداً مشتركاً واستجابة مشتركة على الصعيد العالمي من خلال الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة. وبروح من التعاون الكامل والفعال، يدعو بلدي إلى اتباع نهج شامل ومرن ومتعدد الأطراف في جميع المنتديات ذات الصلة، يكمله تعزيز التعاون الثنائي، ويستند أيضاً إلى المراعاة الواجبة للصلات الوثيقة بين احترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار والأمن.

وعلى مستوى التعاون الأوروبي، تترأس إيطاليا الفرقة العاملة لمجلس الاتحاد الأوروبي المعنية بالإرهاب والفرق العاملة ٩٣١ للموقف الموحد، التي تتناول الجزاءات والإدراج في القائمة وهي تنفذ الموقف الموحد ٩٣١ عن الجماعات الإرهابية والأفراد. وعلى مستوى الأمم المتحدة، شاركت إيطاليا بنشاط في صياغة وتطبيق الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. إننا ندرك أهمية اتخاذ قرارات مكافحة الإرهاب وتطبيقها الكامل

الواضح أن الكفاح ضد هذه الظاهرة لا يمكن أن يقتصر على البعد القومي، فيجب القيام بعمل مضمّن، على أساس من المنع والحوار وتفهم الجاذبية التي يشكلها التطرف العنيف وتؤدي إلى الإرهاب، وهو ما يتركز عليه سرد الإرهابيين.

وأود أن أنشطر بعضاً من خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

منذ بدء عملنا ومساعدتنا في مكافحة الإرهاب، دعت الجزائر إلى اتباع نهج شامل من أجل منع الإرهاب ومكافحته. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد اعتمدت على الصعيد الوطني مجموعة واسعة من الصكوك القانونية التي تجرم الأعمال الإرهابية ومبررات ارتكاب مثل هذه الأعمال. ومن خلال إدخال تعديل على الدستور، تم حظر جميع الأحزاب والأنشطة التي تتعارض مع النظام الدستوري ومع قيم الشعب الجزائري التي لا تتجزأ من أجل تعزيز السلام والاستقرار في البلد. ولا يحق لأحد استخدام الدين أو العرق أو الأصل الإثني أو اللغة في الساحة السياسية. وإذا أراد أحد أن يأسر القلوب، فيجب أن يقوم بذلك من خلال عمليات الاقتراع، وليس بالرصاص.

وبالإضافة إلى ما اتخذناه من تدابير قانونية وقضائية وتنفيذية، فإن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود الوطنية قد جعلت من الضروري اتخاذ إجراءات وقائية، بما في ذلك العديد من المبادرات في مجالات التعليم والدين والاتصالات، التي ما فتئت الجزائر تعلق أهمية كبيرة عليها في استراتيجيتها. تشكل تلك الأفكار الأساس الذي يقوم عليه الإطار المرجعي الذي يتألف من سياسة تسمى "السلام والمصالحة الوطنية"، التي دعا إليها رئيس الجمهورية وأقرت باستفتاء شعبي، الأمر الذي يجسد البعد السياسي لهذه الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وفي الكفاح ضد الإرهاب، يمثل الحصول على الدعم الكامل من الرأي العام والشعب ككل أمراً هاماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد بوقادوم** (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى أستراليا على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويسرني بنفس القدر أن أتكلم بالنيابة عن بلد عانى الكثير من هذه الآفة، وعانى من ذلك بمفرده. وما نود أن نطلع المجلس عليه هو تجربتنا الخاصة، وآمل أن يستخلص الجميع الدروس المستفادة منها.

من المسلم به أنه في وجه التهديدات الجديدة، لن يمكن التوصل على نحو فعال إلى منع ومكافحة ما يروى عن التطرف العنيف الذي يبذر أفكار العنف والانقسام والكراهية وعدم احترام حياة الإنسان إلا من خلال تجديد التعاون الدولي. وفي ظل هذه الظروف، نرى أن المسؤولية تقع في المقام الأول على فرادى الدول ثم على المجتمع الدولي ككل في إنشاء آليات ملائمة لمنع أي روح شريرة - سواء تجسدت في أفراد أو جماعات منظمة - وردعها عن أن تقوم بالتحريض على أعمال إرهابية بمساعدة تلقي تمويل من مصادر خفية وإصدار منشورات تركز على التطرف العنيف وخرق القانون. ويشكل الحوار مع الشركاء على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي جزءاً لا يتجزأ من النهج الذي تتبعه الجزائر من أجل مكافحة التطرف العنيف وأيديولوجية التطرف التي يتركز عليها سرد الإرهابيين.

لقد ذكرنا في الماضي القريب أن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الأمور الخطيرة التي يتعين مواجهتها على وجه التحديد من بين الجوانب الأخرى للإرهاب. فالتصدي لهذه المسألة يعني أخذ جميع الجوانب الأخرى من الظاهرة في الحسبان من خلال وضع استراتيجيات شاملة تتضمن كلا من الصعيد المحلي والإقليمي والمتعدد الأطراف. ومن

أما ظهور تهديدات جديدة وانتشار الجماعات الإرهابية التي لها صلات بالجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد دفعت المجتمع الدولي إلى تطوير وسائل إضافية لمكافحة أنواع التلقين العقائدي المنحرفة وتوزيع المنشورات الهدامة، بما في ذلك من خلال مواقع على شبكة الإنترنت، والجماعات والأفراد الذين يسعون إلى تبرير الإرهاب والأعمال الإرهابية، والذين يرسخون لإيديولوجية وأساس ديني لإضفاء المشروعية على الأنشطة الإرهابية. وهذا يعني أن الأبعاد التعليمية والدينية والثقافية في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب قد تم استيعابها الآن بالكامل وتجري بالاتساق مع المسعى العام.

ومن هذا المنطلق، لا تزال الجزائر مقتنعة بضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الحقيقية في إطار من التعاون الفعال. ونحن ملتزمون بالتعاون بتقديم خبراتنا في تحمل الكفاح ضد هذه الآفة الحديثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

**السيدة بولانينوس بيريز (غواتيمالا)** (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر إلى أستراليا على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وإلى وزير الخارجية لترؤسها بشخصه. كما نود أن نعرب عن امتناننا للمذكرة المفاهيمية (S/2014/787، المرفق) التي أعدها الوفد الأسترالي، التي أثق بأنها ستوجه مناقشة اليوم. ونشكر الأمين العام على ما قدمه من معلومات، إلى جانب رئيسي لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

ترفض حكومة غواتيمالا رفضاً قاطعاً جميع أعمال الإرهاب وتؤكد من جديد التزامها بمنع هذه الآفة ومكافحتها. ومن المحبط أن نرى أن الإرهاب، بمختلف أشكاله ومجالاته، لا يزال آخذاً في الانتشار، بل والقوة. كما يزداد عدد الأعمال

ولدى الجزائر إطار تشريعي يمنع ويحظر التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية. وهناك أحكام في قانون العقوبات معنية بجميع أشكال تبرير الأعمال الإرهابية وتشجيعها وتمويلها، فضلاً عن نسخ أو نشر الوثائق المطبوعة أو التسجيلات الصوتية التي تحرض على أعمال إرهابية. وتحترم هذه الأحكام الحقوق المدنية احتراماً تاماً ودائماً ما تطبق تحت إشراف القضاة.

وعلاوة على ذلك، كجزء من التطوير التدريجي للتشريعات التي تهدف إلى منع التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، فهناك أحكام في قانون العقوبات الجزائري ضد أي شخص يستغل العمل الدعوي أو أي عمل آخر للقيام بنشاط يتعارض مع الرسالة المنشودة من المساجد أو نشاط من المحتمل أن يقوض التماسك الاجتماعي أو يسعى إلى تبرير الأعمال الإرهابية ويدافع عنها، كلما ارتكبت، سواء كان ذلك في بلدنا أو في أي مكان آخر. كما تكافح الجزائر بالوسائل القانونية إنشاء جماعات أو منظمات أو جمعيات تهدف إلى القيام بأعمال تخريبية أو الإعداد لارتكاب أعمال إرهابية. ويمثل تجنيد أي جزائري في منظمة إرهابية في الخارج أمراً يعاقب عليه القانون.

وقد قامت السلطات الجزائرية بدمج جميع القطاعات ذات الصلة المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، بما في ذلك التعليم، والثقافة، والشؤون الدينية والعبادة، والاتصالات في جهودها الرامية إلى منع التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية ومكافحته. وقد تمت توعية هذه القطاعات على نحو أكبر بضرورة الاستجابة المتسقة القائمة على الاستراتيجيات المناسبة والمتماشية مع الأهداف المحددة بوضوح من أجل منع ومكافحة التشدد، والتعصب، والتطرف الذي يوجب الراديكالية وأعمال العنف الإرهابية.

من آثار الهجمات الإرهابية، وذلك من أجل العودة سريعا إلى ممارسة الحياة اليومية.

ثالثا، أثناء العقد الماضي، توصلنا إلى الاعتماد على عدد من الأدوات التشغيلية لمعالجة هذه المسألة وللتعاون بفعالية، مع مراعاة احتياجات وخصائص كل منطقة. ومع ذلك، يجب أن نواصل تعزيز صكوكنا القانونية الدولية. وبالنسبة للحالة الدولية الراهنة فإنها تتطلب التوصل إلى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، في أقرب وقت ممكن. فما ستتوصل له من استنتاج من شأنه أن يبعث برسالة تدل على حزم ووحدة المجتمع الدولي بأسره. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتيح لنا التوصل إلى تعريف للإرهاب من شأنه أن يمكننا من وضع تصنيف عالمي لهذا العمل المشين، وتيسير التعاون وتقديم المساعدة القانونية بين الدول، وسد الفجوات القائمة في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك الأطر القانونية لنظم الجزاءات التي يفرضها.

رابعا، أود أن أشير إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. إننا ندرك الدور الذي اضطلع به المجلس وهيئاته الفرعية في تعزيز هذه القضية. ولكن مجلس الأمن لا يمكن، ولا ينبغي، أن يفعل ذلك وحده. فالمجلس يعتبر التدابير سارية بأثر رجعي، في حين أنه في هذه الحالة ينبغي أن يكون التركيز في الأساس على وجود تدبير وقائي يتصدى للظروف المؤدية إلى الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن الجزاءات المفروضة لمكافحة الإرهاب يمكن أن تكون تدبيرا وقائيا، رغم أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحسين فعاليتها وتنفيذها. ونلاحظ مع الاهتمام التحليل الذي تجرته لجان مكافحة الإرهاب استجابة للطلب الوارد في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وما نود أن نراه هو اعتماد مزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز التنسيق والاتساق والكفاءة والشفافية فيما بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والأمانة العامة، ومنظومة الأمم

والضحايا، مخلفا قتلى وجرحى في حالة مأساوية. وتزداد بشاعة الوسائل المستخدمة، وما من أحد بمنأى عن خطر التورط في نشاط إرهابي، ولا حتى المسؤولين أو الصحفيين أو العاملين في المجال الإنساني في الأمم المتحدة.

وتطرح المذكرة المفاهيمية للمناقشة العديد من السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وفي هذا الإطار، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، إذا وُجد في عالمنا المترابط في أي وقت مضى تحد لا يمكن لأمة ما أن تواجهه بمفردها فهو الإرهابي من الذين يعبرون الحدود ويهددون بإطلاق العنان للتطرف العنيف. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن نعمل على عدة جبهات في وقت واحد. ويعد دور التعاون الدولي وتعددية الأطراف على جميع المستويات أمرا بالغ الأهمية من أجل تحييد هذا الخطر. وخلافا لذلك، فإن أي جهد وطني بحت سيذهب سدى. وينبغي لنا جميعا أن نعزز آليات مراقبة الحدود، وتبادل المعلومات، والممارسات الجيدة في مجال منع الإرهاب. كما نرى أن المساعدة القانونية الدولية أمر أساسي لتجنب إفلات مرتكبي الأعمال الإرهابية من العقاب.

ثانيا، يجب أن نتعامل مع الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب باعتبارها أولوية. وفي الأجل الطويل، فإن التدابير الوقائية هي ما سيسهم بفعالية في القضاء على الإرهاب. ويمكن أن يعزى ظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف العنيف إلى حالات من قبيل الفقر المدقع والتهميش وانعدام الفرص، ولا سيما البطالة بين الشباب. ويجب أن نساعد جميع البلدان على تطوير قدراتها لمواجهة هذا التهديد والقضاء عليه. ويجب أن نعزز القدرة الوطنية على الصمود في مكافحة الإرهاب.

ويجب على الدول تعزيز المجتمعات التي يتمكن فيها الأفراد والمجتمعات المحلية من مقاومة أيديولوجية التطرف العنيف، والتصدي للذين يتخذونها أيديولوجية خاصة بهم، والتخفيف

الوحشية التي لا مثيل لها قد تكيفت مع العصر الحديث. فما يرتكبونه من جرائم خسيصة قد أصابت العالم بالصدمة جراء وحشيتهم وما يمثلونه من تحد يصعب على العقل البشري تفهمه.

وقد أصبحت مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب موضوعا رئيسيا في تنظيم الاستجابة لاستراتيجية توسع داعش. فما فتى المتعصبون العاقدون العزم، والمنظمون جيدا، ممن يتمتعون بالذكاء في التعامل مع التكنولوجيا، يجتذبون الشباب الأصغر عمرا من جميع أنحاء العالم، في حالة من الاستياء تحتاح العالم. وقد تم التأكيد بوضوح والتكرار بصوت عال على أن داعش لا تمثل بأي حال من الأحوال المسلمين الذين يزيد عددهم على مليار مسلم في العالم، ولا تمثل تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. فداعش تمثل طائفة أكثر من كونها الدولة التي يدعونها. وبالنسبة لحديثها الديني فإنه يستغل الجهل في المقام الأول، كما يستغل حالة الإحباط إزاء الواقع وافتقار الأفراد إلى وجود هدف في المستقبل. إنهم يتفخرون بما يرتكبونه من قتل بلا رحمة، وبكونهم مرتكبي جرائم حرب ودعاة لنموذج المجتمع الرجعي وليس للدولة الإسلامية الموحدة كما يروجون في دعايتهم.

ونثني على الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الولايات المتحدة، والحلفاء الأوروبيون، والدول الأخرى، الأمر الذي - كما لاحظنا - يحقق نتائج مشجعة. لقد باتت داعش تعلم أن تجوؤها بحرية في كل من سوريا والعراق قد حان وقفه بصورة جدية. وهو ما يمثل زحما هاما. هناك حاجة إلى الاستفادة منه وتعزيزه على أكمل وجه من خلال اتخاذ تدابير معززة. ونحن نعلم أن الكفاح من أجل القضاء على داعش سوف يستغرق وقتا، بل إن داعش وجميع المتعصبين على دراية بأن الوقت قد بدأ واقتراب.

المتحدة. ونرى أن إثراء روح التعاون من شأنه أن يمكن من تحسين استجابة أكثر ملاءمة للظروف الخاصة لكل حالة من الحالات قيد النظر، وأن يزيد إلى أقصى حد من استخدام الهياكل والموارد القائمة. ولا نرى أي فائدة من حيث التكلفة في إنشاء هياكل جديدة لكل تهديد وتحد يطرح نفسه. ونقترح استعراض القدرات الموجودة داخل المنظمة قبل المضي قدما بإنشاء مزيد من الهياكل.

وأخيرا، فإن ما يواجهه المجتمع الدولي من تهديد حقيقي ومتزايد ليس بالأمر الجديد، ولكنه أصبح أكثر تنوعا وتعقيدا. وفي هذه العملية المطولة لمكافحة الإرهاب، لا يمكننا أن ننسى الضحايا الذين يستحقون منا الإشادة عند ذكرهم اليوم. ونعرب عن تضامننا مع ضحايا الإرهاب وأفراد أسرهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

**السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الحسنة التوقيت، وعلى إتاحة الفرصة لي للمشاركة فيها.

ونؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

ونرحب باعتماد بيان رئاسي قوي (S/PRST/2014/23) بشأن مكافحة الإرهاب بوصفه خطوة أخرى نحو اتخاذ إجراء قوي ومستمر في إطار التعاون والاستجابة على الصعيد الدولي.

من المعلوم أن الإرهاب الدولي قد انتشر بسرعة مثيرة للقلق. وهناك العديد من الجماعات الإرهابية لا تزال مستمرة في ممارساتها وتقوم بتعزيزها وتوسيع نطاقها، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وتنظيم بوكو حرام. ولا تعد مخططاتهم المتطرفة بالأمر الجديد، ولكن ما يستخدمونه من أيديولوجية ودعاية للترويج للعنف وأساليبهم



هذا المسعى، وهو الهدف الطويل الأجل. وما فتئ التعليم، والاتصالات، والعمل المجتمعي تشكل عوامل رئيسية.

وفي الختام، دعونا لا ننسى أن العالم قد حقق نجاحا واكتسب خبرات واسعة في مناهضة تنظيم القاعدة من خلال وضع قائمة دقيقة، وتعطيل التمويل، وتحديد الجزاءات المحددة الأهداف. وينبغي زيادة تعزيز السجل وتحديثه ليشمل المتطلبات الجديدة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا.

**السيدة موثوكومارانا** (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر رئاسة أستراليا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2014/787).

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن هجوم ١١/٩ الإرهابي جعل اهتمام المجتمع الدولي ككل منصباً على التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي - وهو واقع كان بالفعل جزءاً من التجربة اليومية في بعض أجزاء من العالم، بما في ذلك سري لانكا. وأحرز المجتمع الدولي تحت قيادة الأمم المتحدة نجاحاً كبيراً في التصدي لهذا الخطر، لا سيما من خلال القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولقد أدت الفظائع التي ارتكبتها مؤخراً ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الإرهابية المرتبطة بها إلى الشعور مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. إن مواجهة جهة فاعلة غير حكومية عندما تلجأ إلى الحرب غير المتناظرة تكون صعبة للغاية من الناحية العسكرية، مثلما شهد المجتمع الدولي من خلال الجهود التي بذلها على مدى عقد

ومنذ بداية الأزمة، كانت ألبانيا جزءاً من التحالف الدولي من أجل مكافحة داعش والقضاء عليها، وما برحنا ملتزمين بذلك كما كنا دائماً. وقد قدمنا الدعم للحكومة العراقية الجديدة في كفاحها ضد الإرهاب، ولا نزال ملتزمين بمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والعسكرية على حد سواء. وقد أسهمنا بالفعل في الكفاح ضد داعش، من خلال التبرع بكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر، وسوف نواصل تقديم الدعم في المستقبل.

إن ألبانيا من بين أوائل البلدان في المنطقة التي اعتمدت تدابير قانونية صارمة بفرض عقوبات جنائية على المشاركة، والتحريض على المشاركة، في نزاعات خارجية، وعلى تشجيع المقاتلين الأجانب وتنظيمهم وتمويلهم. ولقد عززنا التعاون الإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات عن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتعاون عن كثب مع حلفائنا من الولايات المتحدة وأوروبا في تحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتحديد الاستجابة الأفضل في كل حالة من هذه الحالات ومحكمة العائدين من مناطق النزاع.

وما من شك في أن الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك داعش، على وجه الخصوص، لن يُهزما إلا من خلال مجموعة من التدابير المختلفة. ولا يزال القضاء على داعش عسكرياً أهم الأهداف الأساسية، ونرى أن كل ما ينبغي القيام به ينبغي أن يتم من هذا المنطلق. ولكن هذا يمثل وجهاً واحداً للعملة. فهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعاون أوثق فيما بين الدول، بما في ذلك في المقام الأول من خلال الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات، والتنفيذ السليم لتدابير الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على الصعيد القطري، وتبادل أفضل الممارسات العالمية لمكافحة الإرهاب. ويعد النجاح في مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة على الصعيد الوطني أصعب جزء في

معنا بسبل عديدة. وعلى الرغم من انتهاء الصراع في عام ٢٠٠٩، فإن الشبكة الدولية الواسعة النطاق لنمور تامليل إيلاام للتحريير، التي تموّها بعض قطاعات مجتمتع المغتربين، لا تزال سليمة. وجرت عدة محاولات مؤخرًا لإحياء العناصر المسلحة التابعة لهذه الجماعة في سري لانكا خلال آذار/مارس ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي مواجهة تلك المحاولات، تظل سري لانكا متيقظة لمنع أي تجدد للإرهاب في البلد.

والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي أُنخذ مؤخرًا يسلّم بأنه لا يوجد أي حل عسكري لمشكلة الأفراد المضللّين الذين يسعون للانضمام إلى المنظمات الإرهابية. ونود أن نؤكد أنّ الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف معقدة، وأنّ هاتين الظاهرتين لا يمكن ربطهما بأي عرق أو دين. وفي العالم المترابط اليوم، من السهل جدا لعملاء التطرف نشر أيديولوجياتهم عبر الحدود الوطنية. إنهم لا يحتاجون إلى الأسلحة والذخيرة للتسبب بالضرر. ومع ذلك، فإن الضرر الذي يخلفونه يمكن أن يكون أكثر شمولًا وأطول أمدًا من أشد الأسلحة تدميرًا. والنتيجة النهائية للأيديولوجية المتطرفة تستهدف المجتمعات المحلية، والمناطق، وحتى البلدان التي تتمزق إربا بفعل الرية والكرهية. ومثلما يؤكد القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، من المهم للدول إشراك المجتمعات المحلية ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة في وضع الاستراتيجيات التي تتصدى لعنف المتطرفين.

وتحيط سري لانكا علما على نحو جدي بمسؤولياتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نواصل تقديم تعاوننا الكامل للآليات المتعددة الأطراف والثنائية التي تستهدف الإرهاب الدولي. وفي عام ٢٠١٠، تعاونّا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في استضافة حلقة عمل إقليمية في جنوب آسيا. وبدعوة منّا، قام فريق من المديرية التنفيذية

من الزمن ولا يزال يبذلها في مكافحة القاعدة. إنهما تنظيم إرهابي لا يشعر بالندم تجاه عدم حماية أرواح المدنيين خلال المواجهات العسكرية. والواقع أن العديد من الجماعات الإرهابية تلجأ عمدا وتكتيكيا إلى وضع المدنيين في دائرة الخطر. وقد شهدنا ذلك في الأساليب الوحشية التي مارسها مؤخرًا داعش والجماعات الإرهابية المرتبطة به ضد السكان المدنيين القابعين تحت سيطرته. وقلوبنا مع البلدان التي يتعرض مواطنوها للتعذيب والإرهاب على يد داعش ونعرب عن مواساتنا لها.

في سري لانكا، عانينا من هذه الأساليب بصورة مباشرة عندما عمدت جبهة نمور تامليل إيلاام للتحريير إلى وضع المدنيين بلا هوادة في دائرة الخطر من خلال استخدامهم كدروع بشرية ورهائن، على الرغم من الدعوات المتكررة، بما في ذلك دعوات الأمم المتحدة، إلى عدم اتخاذ المدنيين كرهائن. وقد شملت استراتيجية جبهة نمور تامليل إيلاام للتحريير الرهائن المدنيين كوسيلة لاجتذاب الانتباه الدولي، واستجلاب التدخل الخارجي لتخريب العملية الإنسانية التي كانت جارية لإنقاذ المدنيين من براثن الإرهابيين.

وينبغي للمضاعفات الناجمة عن الاشتباك العسكري مع الجهات الفاعلة غير الحكومية ألاّ تثني عزمنا عن مكافحة الإرهاب الدولي. وما من جماعة إرهابية يمكنها البقاء لفترة طويلة بدون تلقّي الدعم الحاسم من الروابط والشبكات الدولية. لذلك، ينبغي إيلاء الأولوية للتعاون الدولي بغرض الحد من مصادر معيشتها - بما في ذلك الدعم الأيديولوجي والمالي واللوجستي والدعم في مجال التجنيد.

إن الجهود التي بذلتها سري لانكا لإنهاء الصراع الإرهابي الذي دام ثلاثة عقود رافقها إلى حد كبير التنسيق المعقد والمتعدد الجوانب والشامل مع المجتمع الدولي. ونحن ما زلنا ممتنين لجميع أصدقائنا في المجتمع الدولي الذين ساعدونا وتعاونوا

تكرر كوبا أعماق رفضها وإدانتها لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكاله ومظاهره؛ أيا كان مرتكبها، وضد أي كان، وأيضا تحدث؛ وأيضا كانت دوافعها، بما في ذلك الحالات التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويجب على مكافحة الإرهاب أن تشمل الوقاية، والمواجهة المباشرة، وتنفيذ إجراءات ملموسة ضد أسبابه الجذرية. إن كوبا طرف في ١٦ اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب، وهي تفي على نحو دقيق بالتزاماتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويكرر بلدي الإعراب عن تأييده لاعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، من شأنها أن تسد الثغرات القائمة. وهو يجذب أيضا عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتنسيق تصدي المجتمع الدولي للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. والمؤسف أن معارضة عدد صغير من الدول جعلت جميع هذه الإجراءات مستحيلة.

في ٣٠ نيسان/أبريل، أصدرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تقاريرها القطرية بشأن الإرهاب لعام ٢٠١٣، والتي كررت فيها للمرة الثانية والثلاثين تسميتها السخيفة لكوبا كدولة راعية للإرهاب.

وإدراج اسم كوبا في هذه القائمة هو ذريعة أخرى للاستمرار في تبرير الحصار ضدنا الذي ما فتئ قائما لأكثر من ٥٠ عاما، والذي رفضته الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

إنّ كوبا ما برحت تعاني منذ عقود من الأعمال الإرهابية التي يجري تنظيمها وتمويلها وتنفيذها انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة، والتي أسفرت عن مصرع ٣٤٧٨ شخصا وإعاقة ٢٠٩٩ شخصا، لا لشيء إلاّ لأنهم حاولوا الدفاع عن استقلالهم وسيادتهم وكرامتهم بصفحتهم كوبيين.

بزيارة سري لانكا في تشرين الأول/أكتوبر. وإننا نعمل مع جيراننا لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الحوار والتعاون في مجالي الدفاع والأمن. ونحن طرف في العديد من الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب التابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، ستستضيف سري لانكا الحوار الافتتاحي لرؤساء الدفاع في بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٤، بمشاركة رؤساء الدفاع في المنطقة. ويركز الحوار السنوي الذي تستضيفه سري لانكا في مدينة غالي على خطر القرصنة. وسري لانكا، بوصفها دولة جزرية، تسعى للوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالأمن البحري. وإن منع مختلف الجرائم عبر الوطنية - بما في ذلك تهريب المخدرات، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر، التي لها صلة بالإرهاب الدولي - أمر ضروري لتحقيق أمن بلدنا والمنطقة على نطاق أوسع لأجل طويل. وإلى جانب الهند وملديف، تشارك سري لانكا في آلية ثلاثية للتعاون في مجال الأمن البحري. علاوة على ذلك، لا تزال سري لانكا يقظة حيال عناصر المتطرفين الذين يعمرون عبر أراضيها.

إننا نؤيد بكل إخلاص استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أيضا أن نبذل كل جهد لوضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب الدولي واعتمادها. ويجدوننا الأمل أن يكون لجهودنا في المجلس أثر بناء في تعزيز مبادرات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك في توطيد التزام مجلس الأمن بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ريس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى البعثة الدائمة لأستراليا على عقد هذه المناقشة، وعلى حضور وزيرة الخارجية بيثوب في وقت سابق من هذا اليوم.

تتمتع كندا وأستراليا بعلاقات قوية ومتعددة الأوجه في العديد من المجالات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. إن بلدنا يواجه تحديات أمنية مماثلة، وبالتالي يلتقي هجانا في كثير من النواحي. والتضامن الذي أبداه القادة الأستراليون عقب الهجوم الذي وقع مؤخرا في أوتاوا هو انعكاس لعلاقتنا الثنائية القوية، وقد لقي تقديرا كبيرا جدا من شعب كندا.

إن هذه الهجمات الشنيعة والعنيفة ضد أفراد قواتنا المسلحة تذكّرنا بالخطر الذي يشكله الذين يرتكبون أعمال عنف باسم الأفكار والمعتقدات والدوافع الراديكالية. وهذه التهديدات هي حقا مشكلة دولية بحيث لا يوجد بلد ذو مناعة ضدها.

ومع ذلك، وبقدر ما كانت تلك الهجمات مفرجة ومروعة للكنديين، لا تزال كندا محظوظة جدا. فقد تجنّبنا إلى حد كبير هذا البلاء الذي أصاب بعض أقرب أصدقائنا وحلفائنا. واسمحوا لي أن أكرر إدانة كندا للهجوم الوحشي والجبان الذي وقع في القدس يوم أمس، وهو أحدث عمل عنيف حصل في إسرائيل، وأكثره إثارة للاشمئزاز بسبب أنه استهدف، بشكل لئيم، مدنيين في مكان للعبادة. ومن الواضح لنا أن الأعمال المتطرفة التي ارتكبها الذين قاموا بهذا الاعتداء كان يغذيها التحريض، والخطاب غير المسؤول ممن هم في مواقع المسؤولية.

كما أود أن أشدد على موجات التطرف العنيف التي استهدفت أعظم ديمقراطية في العالم. إن كندا تتضامن مع

إننا نرفض الكيل بمكيالين في السياسة العامة لحكومة الولايات المتحدة التي ترفض محاكمة مرتكبي الأعمال الإرهابية ضد كوبا، وتسمح لهم بالبقاء أحرارا، بمن فيهم لويس بوسادا كاريليس، العقل المدبر للهجوم الإرهابي الأول ضد الطيران المدني في نصف الكرة الغربي، مما أدى إلى الانفجار الذي وقع في منتصف الرحلة التي كانت تقوم بها طائرة كويبة قبالة سواحل بربادوس في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، وأسفر عن مقتل ركبها الثلاثة والسبعين. ومن المفارقة أنها لا تزال تسجن منذ فترة طويلة وعلى نحو ظالم مقاتلينا الكوبيين المكافحين للإرهاب وهم جيراردو هرنانديز، ورامون لابانينو، وأنطونيو غيريرو، الذين تمت محاكمتهم عن جرائم لم يرتكبوها.

وترفض كوبا بشدة استغلال مسألة حساسة كالإرهاب الدولي أداة سياسية ضد كوبا، وتطالب بشطب اسم كوبا نهائيا من القائمة التعسفية والزائفة التي أعدت من طرف واحد، والتي هي أيضا إهانة لشعب كوبا، وعار على حكومة الولايات المتحدة والتزامها المعلن بمكافحة الإرهاب الدولي.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل بأن ترتكب دول معينة أعمال العدوان، بشكل مباشر أو غير مباشر، ضد الشعوب ذات السيادة بذريعة أنها تقاوم الإرهاب. ونحن مقتنعون بأن مكافحة الإرهاب بشكل فعال لن تكون ممكنة إذا اقتصرنا على إدانة بعض الأعمال الإرهابية فحسب، بينما نتغاضى بصمت عن أعمال إرهابية أخرى أو نبررها في سعينا لتعزيز مصالحنا السياسية والاقتصادية.

ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل على تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في اتخاذ التدابير ووضع الإطار القانوني الشامل لمواجهة الإرهاب الدولي. ونؤيد التعاون المتعدد الأطراف والثنائي لتحقيق هذه الغاية. إن كوبا ضحية لهذه الآفة، ونحن نلتزم التزاما راسخا بمواصلة التعاون مع جميع البلدان لمنع ارتكاب أعمال الإرهاب وللمعاقبة عليها.

والتصدي لها. وثمة مبادرة كندية توفر مثل هذا الدعم هي المائدة المستديرة بين الثقافات المعنية بالشأن الأمني. فهذه المائدة المستديرة تجمع قادة المجتمع لتبادل وجهات النظر بشأن التطورات المستجدة في مسائل الأمن الوطني وتأثيرها على مجتمع كندا المتنوع والتعددي.

وتستخدم وكالات إنفاذ القانون الكندية الحفارة المجتمعية كوسيلة فعالة لمكافحة التطرف العنيف. ويتمثل هذا النهج في أنه ينبغي لأفراد الشرطة أن يدركوا ماهية التطرف العنيف، تماما مثلما يدركون ماهية أي نوع آخر من السلوك الإجرامي. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل حكومة كندا على تعزيز التدريب على إنفاذ القانون بشأن التطرف العنيف، وأبرزه من خلال مبادرة ضابط اتصال مكافحة الإرهاب التابع لشرطة الخيالة الملكية الكندية، التي توفر لأفراد الشرطة العاملين في الخط الأمامي وغيرهم من أوائل المستجيبين التدريب الحاسم الأهمية بشأن التحذيرات والمؤشرات التي تدل على التطرف العنيف.

والتدخل المبكر في الحالات التي تسبق الأعمال الجنائية لا يضمن أن الشخص لن ينجح نحو العنف، أو يسافر إلى الخارج للمشاركة في نشاط إرهابي. ولكنه نهج مفيد كأداة لإعادة توجيه المتطرفين المحتملين، بغية تقليل عدد الأفراد الذين يقتضون التحقيق والملاحقة القضائية.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تقنيات الوقاية لا تنجح دائما، وبمجرد أن ينشط الفرد بعبور عتبة دعم الإرهاب، تتخذ كندا الإجراءات اللازمة لكشف هذا النشاط والعمل على رفضه. وقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٢ حدّد الجرائم الجديدة المتمثلة في مغادرة كندا أو محاولة مغادرتها لارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب. وتقود شرطة الخيالة الملكية الكندية فرقة لإدارة المخاطر الناجمة

الهند، وأذكر بإدانة حكومة بلدي للهجمات المتطورة والمنسقة التي استهدفت مدنيين أبرياء في مومباي، قبل ست سنوات من الأسبوع المقبل، وهو مثال يبرز كيف أن التطرف العنيف يمكن أن يصبح أكثر خطورة عندما يحظى بمساعدة قدرات دولة ذات سيادة.

وأود أن أذكر أيضا التحدي المتمثل في الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام الذي يواجهنا جميعا اليوم. فهذه الجماعة لديها طموحات بإنشاء دولة إرهابية، واستخدام موارد الدولة في تضخيم رسالتها المتطرفة والسامة؛ وتحويل المحندين السذج والمضللين إلى إرهابيين متشددين؛ وتصدير المقاتلين لشحن هجمات في جميع أنحاء العالم. وفي العراق، نحن نواجه التطرف بالقوة العسكرية، وكندا فخورة بالوقوف إلى جانب حلفائها ضد هذا التهديد العالمي.

(تكلم بالفرنسية)

إن التصدي الفعال يتطلب التزاما وتعاوننا حقيقيين منا جميعا. وتظهر استراتيجية كندا لمكافحة الإرهاب، "بناء الصمود ضد الإرهاب"، التزام حكومة كندا بحماية الكنديين في الداخل والخارج. وتؤكد الاستراتيجية على أربعة نهج يعزز بعضها بعضا لمكافحة التطرف العنيف، ألا وهي: المنع والكشف والحرمان والتصدي.

على الصعيد المحلي، يستند نهج كندا لمكافحة التطرف العنيف إلى ثلاثة مواضيع يدعم واحدها الآخر: بناء القدرة لدى المجتمعات المحلية؛ وبناء القدرة لدى وكالات إنفاذ القانون؛ ووقف التطرف العنيف من خلال التدخل المبكر.

ومن منظور مجتمعي، تدعم حكومتنا أفراد الأسرة، والأقران، والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، الذين غالبا ما يكونون الأقدر على تحديد التغيرات في المواقف وأنماط السلوك التي يمكن أن تكون مقدمة لأعمال متطرفة عنيفة

لمكافحة الإرهاب وتحت كيانات الأمم المتحدة على تبنى نهج عملي المنحى وقائم على النتائج في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وتجلت بوضوح قيمة التعاون الدولي في المناقشة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن المقاتلين الأجانب (انظر S/PV.7272)، والتي شاركت فيها كندا وأعربت عن سعادتها للمشاركة في تقديم مشروع القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

وتضطلع المحافل الأخرى المتعددة الأطراف مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بدور هام في استكمال عمل الأمم المتحدة. وتعمل كندا بنشاط في الفريق العامل المعني بمكافحة التطرف العنيف التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، حيثما نقود مشروعاً بشأن قياس مدى فعالية برامج مكافحة التطرف العنيف. كما يوفر مركز هداية، ومقره الإمارات العربية المتحدة، مصدراً أساسياً للمعارف وأفضل الممارسات ذات الصلة بهذه المسألة.

كما يسر كندا أن تتراأس الفريق العامل المعني بمنطقة الساحل في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مع الجزائر. ويوصف كندا رئيساً، فإنها ركزت على تنظيم الدورات التدريبية وحلقات العمل عملية المنحى والقائمة على النتائج. وأسهمت الجهود التي يبذلها الفريق العامل في تطوير أفضل الممارسات والتوصل إلى فهم مشترك للتهديدات المحلية وفعالية التنسيق بين مختلف البرامج في المنطقة. وتعكس تجربتنا في منطقة الساحل قدرة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب على حشد الموارد وتنسيقها من أجل دعم بناء القدرات على مكافحة الإرهاب وتمثل نموذجاً مفيداً للجهود المتعددة الأطراف الأوسع نطاقاً.

إن التطرف العنيف هو أحد أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن العالميين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل في وحدة لمواجهة هذا التحدي ومكافحة العنف المروع الذي

عن حالات السفر، تضم إدارات ووكالات حكومية تعمل بشكل وثيق مع سلطات إنفاذ القانون.

ويدرس الفريق حالات المسافرين المتطرفين لمواءمة أفضل استجابة للقضايا الأكثر إلحاحاً. وقد ثبت أن الاستجابات حسنة التوقيت وفعالة وهي تخضع للمساءلة، وتلتزم بالإطار الذي يوجه إجراءات إنفاذ القانون والإجراءات الحكومية. ويحدد الإطار سلسلة متصلة من الإجراءات التي قد تتخذ لعدة أغراض - وهي الكشف عن المسافرين المتطرفين الذين يحصلون على إجازات، وعرقلة محاولات السفر للانخراط في أنشطة تتعلق بالإرهاب عند وقوعها، والتصدي لعودة المسافرين المتطرفين إلى كندا بعد المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالإرهاب في الخارج.

ويعد التعاون مع حلفاء كندا الدوليين أمراً حيوياً أيضاً. فعلى سبيل المثال قطعت كندا والولايات المتحدة أشواطاً طويلة في الوفاء بالالتزامات المعقودة بموجب خطة عمل فيما وراء الحدود. والزمّت خطة العمل البلدان بوضع وتنسيق نظم معلومات لدخول حدود أرضنا والخروج منها والعمل من أجل التوصل إلى نظام مماثل بالنسبة للسفر الجوي. وستؤدي المعلومات الناتجة عن هذا البرنامج إلى تحسين قدرات إدارة الحدود، وفحص الركاب وقدرة مسؤولي إنفاذ القانون والأمن الوطني على إجراء تحقيقات في الوقت المناسب في سفر المتطرفين إلى الخارج.

إن التطرف العنيف تحد عالمي طويل الأجل وهو يتطلب التعاون الدولي الفعال. وفي ذلك الصدد، تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تطوير المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وكندا ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وتشعر بالسعادة للمشاركة في استعراض حزيران/يونيه الذي يجري مرة كل سنتين. وتشجع كندا الدول الأعضاء على دعم الجهود المتعددة الأطراف

وعلى التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي اعتماد التدابير الملائمة لمواجهة.

وتواصل حكومة جنوب أفريقيا التعهد بتقديم دعمها للحملة العالمية لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، الأمر الذي يعتبره وفد بلدي محوريا في تنسيق وتيسير الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بالتعامل مع ظهور تهديدات جديدة. وتؤيد جنوب أفريقيا تعزيز النظام المتعدد الأطراف للتعامل مع تلك الجهود وإدراك العمل الذي تقوم به الجمعية العامة والهيكل الفرعية لمجلس الأمن في ذلك الصدد. كما نرحب بالمبادرات والجهود التي تعزز الحوار والتسامح والتنوع والتفاهم فيما بين الشعوب والثقافات والأديان.

ولا تزال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تشكل أداة جماعية مفيدة ومرنة لتوجيه استجابة المجتمع الدولي نحو الإرهاب. وتوفر استجابة شاملة ومتعددة الأوجه للتحدي، وتقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ومتركز لكل بلد ومنطقة دون إقليمية وضع الاستراتيجية في سياقها الخاص وجعلها مجدية لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين، وهو أمر ضروري لتنفيذها بنجاح.

كما أبرز التهديد المتزايد للإرهاب الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بالتوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الإرهاب. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل بذل جهودنا بغية التوصل إلى صيغة نهائية للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

وتكرر جنوب أفريقيا التأكيد على رأيها بأن الإرهاب لا يمكن دحره عسكريا، ولا يمكن أن يقتصر التعامل معه على استخدام القوة أو التدابير القسرية. كما يجب أن يتصدى التعاون الدولي في الأجل المتوسط للأسباب الجذرية للإرهاب. هناك حاجة إلى فهم ومعالجة الظروف التي تجعل الإرهاب

ترتكبه التنظيمات الإرهابية. وستواصل كندا العمل مع شركائنا من أجل التصدي للتطرف العنيف بجميع أشكاله.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**ماشاباني** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن همتنا لأستراليا على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري لكم لاستمراركم في ترؤس هذه الجلسة بالرغم من أن الزملاء الآخرين، الأعضاء في المجلس، لا يجدون البقاء في القاعة في هذا الوقت من اليوم أمرا مثيرا. ويظهر ذلك التزاما شخصيا من طرفكم، سيدي، بأعمال المجلس وبالموضوع الذي ننظر فيه اليوم، وأشكركم على ذلك.

والأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في قارتنا وفي أماكن أخرى تشير إلى أنه بالرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء، فإن الظاهرة لا تزال تنمو وتتطور، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتسفر عن عواقب تعجز عن وصفها الكلمات للسكان الأبرياء والمناطق التي يعيشون فيها. ولا يوجد بلد أو قارة بمأمن من التهديد. ونظرا لنطاق الإرهاب العالمي وطابعه المتغير، فإن التعاون الدولي أصبح أكثر أهمية في جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي للإرهاب.

وينبغي للجهود الدولية أن تدعم نهجا شاملا متكاملا ومتعدد الجوانب لمعالجة أمور منها إساءة استعمال النظم المالية من جانب الإرهابيين وأمن الفضاء الإلكتروني، وزيادة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في الاستقطاب نحو التطرف، بما في ذلك التحريض على الكراهية، ودمج الصلة بين التطرف الأيديولوجي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاختطاف وأخذ الرهائن للحصول على فدية. ويشكل الإرهاب خطرا على السلام والأمن الدوليين

تكراراً للأعمال المنجزة بالفعل، وألا يشكل عبئاً إضافياً على الدول الأعضاء، بخاصة دول العالم النامي.

وفي الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على إدراج هذه المناقشة الهامة في برنامج عمل المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، ومن ثم تأكيد الأهمية البالغة لقيادة أستراليا بشأن هذه المسألة.

ولا شك أن الإرهاب لا يزال مسألة تستدعي القلق المشترك والملح. ويقف العالم اليوم شاهداً على أن الإرهاب بشكله الحديث، يتجاوز الحدود والسلطات وينشر أعمال العنف العشوائية، ويحظى بالملجأ والدعم في الدول الهشة، ووسط المحرومين في المجتمعات الضعيفة، على النحو الذي أكد عليه ممثل كازاخستان في وقت سابق. ويمثل الإرهاب تهديداً حقيقياً ولكن يمكن التغلب عليه وهو يتطلب عملنا الجماعي. ويعكس ذلك التهديد بشكل بارز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والكيانات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة. فأعمالها الممحنة، التي وصفها بالأمس المفوض السامي لحقوق الإنسان بأنها جرائم "وحشية" (انظر S/PV.7314)، موثقة بشكل جيد وفي بعض الأحيان بصورة حية وتعرض بشكل استفزازي وبتعمد مروع. ويزيد المقاتلون الأجانب تفاقم المشكلة باعتبارهم حملة راية التطرف، وفي أغلب الأحيان في المناطق التي تقع بين منطقة النزاع.

ولذلك تشيد نيوزيلندا بالعزم الذي يبديه التحالف الدولي باستراتيجيته الشاملة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. وفي المدى القصير، يكتسي استخدام القوة العسكرية

خياراً جذاباً للساحطين. والمشاركة، بما في ذلك عن طريق التعليم، والقضاء على أوجه عدم المساواة والعمل مع الفئات المحرومة في المجتمع، ولا سيما الشباب، ووضع استراتيجيات ملائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لا تزال أمراً حاسماً.

وفي ذلك السياق، يصبح من الأهمية بمكان أيضاً حل النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السعي إلى إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. إن الاحتلال غير المشروع، والحرمان من الحرية والحق في تقرير المصير توفر أرضية خصبة لتجنيد الأفراد. ومن الضروري إيجاد الحلول السياسية الرامية إلى حل النزاع وهيئة الظروف من أجل تحقيق مستقبل أفضل في الأجل الطويل.

كما ينبغي أن يشمل التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب التزاماً مشتركاً بالقضاء على الفقر والتخلف. ولا يمكن أن تكون التدابير المضادة مستدامة أبداً إذا لم تعالج هذه العوامل بالتزامن مع مبادرات مكافحة الإرهاب.

وتدين جنوب أفريقيا الإرهاب بجميع أشكاله إدامة قاطعة وتعتقد أن الأعمال الإرهابية والهجمات ضد المدنيين لا يمكن التغاضي عنها. ويعد ذلك النهج جزءاً لا يتجزأ من القيم الإنسانية التي أهتمت نضالنا من أجل الحرية وفرضت سلوكنا أثناء تلك الفترة.

وقد أحاطت جنوب أفريقيا علماً بالاقتراح الداعي إلى إنشاء منصب الممثل الخاص المعني بالتطرف داخل منظومة الأمم المتحدة. ولدى النظر في هذا الخيار، من الأهمية بمكان توضيح ولاية ونطاق دور الممثل الخاص، فضلاً عن العلاقة بين الممثل الخاص وهاكل الأمم المتحدة القائمة المعنية بمكافحة الإرهاب، التي لكل منها ولاية محددة. ويرى وفد بلدي أن استحداث منصب جديد ينبغي أن يقيم من حيث إمكانية إسهامه في تيسير الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وألا يكون



واحتجاز الإرهابيين المقبوض عليهم وإعادة إدماجهم. ويقوم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تطرق إليه آخرون، بتسهيل التعاون بين الدول بشأن تلك المسائل. وتشكل أفضل ممارسات المنتدى ومبادئه الإرشادية لمكافحة التطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين وللمحاكمة على الجرائم مصدرا ممتازا، وناشد الدول الإسهام فيها والاسترشاد بها في أعمالها.

وتتطلب التهديدات الإرهابية أيضا أن نعمل معا لمجابهة المشكلة على الصعيد السياسي. وعلى وجه التحديد، في ذلك الصدد، نتفق مع غواتيمالا وجنوب أفريقيا وغيرهما على أن علينا أن نحرز التقدم في عقد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وتتطلع نيوزيلندا إلى مناقشة العام المقبل الموجهة نحو المضي قدما بشأن ذلك الموضوع.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى هذه المناقشة وعقدها. ويجب على المجلس ألا يكون هيئة للتأمل فحسب بل أيضا هيئة حاسمة لاتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بالإرهاب، ونيوزيلندا تلزم نفسها بالإسهام في جميع تلك المناقشات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين. وفعلا يشكل التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف تحديا مشتركا يستدعي مواجهة مشتركة وجماعية من الدول والمجتمع الدولي بأسره. وفي ذلك الصدد، من المناسب الإشارة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تنص على أننا:

لوقف تمدد تنظيم الدولة الإسلامية أهمية بالغة، ولكن في المدى الطويل ستتطلب الحلول المزيد من العمل. فهي ستتطلب تقديم الدعم للحكم الشمولي في العراق، وإيجاد حل سياسي للمأزق المقترن بالعنف في سوريا واتخاذ تدابير لمكافحة خطاب التطرف العنيف لتنظيم الدولة الإسلامية. ولذلك نرحب بالالتزام المشترك للعراق بمعالجة تلك المشكلة الصعبة.

وعلى غرار ممثل جنوب أفريقيا الذي تكلم قبلي مباشرة، تؤيد نيوزيلندا النهج ذا الركائز الأربع الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وهي: معالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، ومنع الإرهاب ومكافحته، وبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما نناشد الدول الاستفادة من الآليات التي يوفرها المجلس نفسه، ومن بينها نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من أجل وقف سيل الأفراد والكيانات التي تقوم بتمويل وتنفيذ الأعمال الإرهابية، ونحث الدول على تبادل أفضل الممارسات التشريعية للتعامل مع الجرائم المتصلة بالإرهاب. وعلى الدول تبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون والعمليات وعليها زيادة فعالية آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية. فالمشاكل المشتركة تتطلب حولا مشتركة، ولذا كانت نيوزيلندا في غاية السرور وهي تؤيد النهج الشامل الذي اتخذته القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ويقوم نهج نيوزيلندا نحو مكافحة الإرهاب على أساس الاستجابة المنسقة وعلى صعيد الحكومة بأكملها، بما في ذلك العمل على مستوى القواعد الشعبية لبناء القدرة على الصمود أمام نزعة التطرف وأمام التجنيد. كما نستفيد من تجربتنا المحلية بالذات لدعم شركائنا الإقليميين والدوليين في مكافحة الإرهاب العنيف، ونقدم الدعم لجهود بناء القدرات لمكافحة الإرهاب من خلال الخفارة المجتمعية وضبط الحدود والطيران المدني

واستخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر أيديولوجيتها المتطرفة وتجنيد المقاتلين الأجانب. كما أن المنظمات غير الربحية في بعض الأحيان تستخدم أو يساء استخدامها باعتبارها واجهات لتمويل الإرهاب، وذلك مصدر قلق رئيسي برز بوضوح في اجتماع نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعقد في براتيسلافا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولذلك لا يعقل أن يتمكن المرء من عكس تيار الإرهاب والتطرف العنيف بدون إقامة تعاون فعال على جميع المستويات. وللأسف، نحن لا نرى مثل ذلك التعاون، وبصراحة يوجد الكثير من النفاق في ذلك المجال، وهو أمر مأساوي في ضوء خطوة الحالة والخطر القاتل الذي تمثله للمجتمع العالمي.

ونحن في أفريقيا لدينا بعض التجارب المفيدة في مكافحة الإرهاب. وتعود بداية جهودنا القارية إلى أيام منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، التي توجت باعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. ولكن ما كان يفتقر إليه هو التعاون العملي والتنفيذ الفعال للصكوك القانونية القائمة. وفي ضوء تلك الحقيقة اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على نحو ما ورد في بيان اجتماعه ٤٥٥، الذي عقدت في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

وقدمت نتائج مؤتمر القمة إطارا عمليا لعمليات مرنة وعملية المنحى لتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني، وهو إطار يبني على الجهود الوطنية والإقليمية الحالية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، قامت إثيوبيا بالفعل بتعاون عملي، وهي تنسق جهودها مع البلدان في المنطقة دون الإقليمية، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتبادل الخبرات القيمة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتأكيد التزام إثيوبيا بتعزيز التعاون الدولي الفعال فيما يخص مكافحة آفة الإرهاب.

”ندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه، إذ أنه يشكل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين“ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٨١).

وإزاء تلك الخلفية اعتمدت في عام ٢٠٠٦ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بهدف تشجيع استجابات شاملة ومنسقة ومستمرة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وباعتماد الاستراتيجية، وافقنا نحن، الدول الأعضاء، ضمن أمور أخرى، على الامتناع عن تشجيع الإرهاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة واتخاذ التدابير المناسبة لضمان ألا تستخدم أراضي بلداننا لإقامة المنشآت الإرهابية أو معسكرات تدريب من أجل الإعداد للأعمال الإرهابية أو تنظيم هذه الأعمال التي سترتكب ضد الدول الأخرى أو مواطنيها.

كما اتفقنا على منع توفير ملاذ آمن لأي شخص وتقديمه للعدالة في حالة تأييده للأعمال الإرهابية أو تسهيله لها أو مشاركته أو محاولة مشاركته فيها أو تخطيطها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو توفيره ملاذا آمنا لها. ويجب التأكيد على أن تلك الالتزامات لم يتم التمسك بها دائما. ولذلك يلزم أن نتساءل اليوم عن مدى الشوط الذي قطعناه فيما يتعلق بترجمة الإستراتيجية إلى إجراءات ملموسة. ففي حالات عديدة، يتجلى بوضوح إزدواج للمعايير، ومن ثم تقويض جهودنا لمواجهة التهديد الذي يمثله الإرهاب بطريقة فعالية ومنسقة.

وليس من قبيل المبالغة القول إنه يبدو أن التعاون فيما بين الجماعات الإرهابية والمنتسبين لها أفضل من التعاون بين الدول الأعضاء التي تدعي أنها تكافح الإرهاب. وتقدم المذكرة المفاهيمية (S/2014/787، المرفق) وصفا دقيقا للشبكات التي أنشأها تلك الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء مناطق عديدة،

حد كبير الفكرة الواردة في المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم (S/2014/787، المرفق)، التي تؤكد أهمية اجتهات التطرف ومكافحته. إن الإرهاب وغيره من أشكال التطرف ينشأ من الكراهية والتعصب المحض. ويوفر الإحساس الناتج عن التفوق على الآخرين للإرهابيين والمتطرفين الآخرين المبرر للقيام بكل ما يشاؤون من أجل تحقيق أهدافهم المرجوة.

وفي مواجهة ذلك الخطر، تؤكد إندونيسيا من جديد بأن التدابير الوقائية من بين أفضل النهج لمعالجة الإرهاب والتطرف. وفي هذا السياق، كنا من بين المناصرين المتحمسين لتعزيز قيمتي التسامح والاحترام، باعتبارهما عنصريين حاسمين فيما يخص جهودنا الرامية إلى مواجهة أيديولوجية العنف. وبوصفنا بلدا متعدد الثقافات والأديان، فقد تعلمنا أن نؤمن بإيماننا راسخا بفعالية الحوار. ويجب تشجيع التسامح والاحترام، لأنه لا يمكن ترسيخهما إلا في عقول منفتحة، استفادت من التعليم والتفاعل مع الآخرين.

إن حث الإرهابيين المدانين على الانفتاح يمثل العمود الفقري لبرنامج اجتهات التطرف في إندونيسيا. إنه برنامج متكامل وطنيا يهدف إلى تنسيق عمل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة فيما يخص جهود اجتهات التطرف، ويشمل ليس فقط وكالات إنفاذ القانون، ولكن أيضا السلطات الدينية على الصعيدين الحكومي والمجتمعي. وتبدأ جهودنا المتعلقة باجتهات التطرف في السجون ومراكز الاحتجاز. ونسعى من خلال الحوار والمناقشة إلى تأصيل مبدأ الاعتدال في نفوس الإرهابيين المدانين. إننا نساهم حتى المناقشة بينهم وبين رجال الدين المعتدلين من أجل ضمان تحقيق اجتهات التطرف لأهدافه. ويتضمن برنامجنا الواسع النطاق المرتبط باجتهات التطرف أيضا الجهود المبذولة لإعادة تأهيل الإرهابيين المدانين وإعدادهم لإعادة إدماجهم في المجتمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركاي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لأستراليا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام ورئيس لجنة القرار ١٢٦٧، ورئيسة لجنة مكافحة الإرهاب على إحاطاتهم الإعلامية.

إن إندونيسيا تؤيد التصريحات التي أدلى بها ممثلا جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

لقد عقدت هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، نظرا للزخم المستمر والمتنوع للتهديدات التي شكلتها المنظمات الإرهابية خلال الأشهر القليلة الماضية، وخصوصا المجموعة القتالة التي تطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية". وفي الواقع، يتطلب صعود ما يسمى الدولة الإسلامية، جنبا إلى جنب مع التطورات البغيضة الأخرى، في عالم الجماعات الإرهابية في أنحاء مختلفة من العالم، تعاوننا أكثر قوة وتكاملا لمكافحة الإرهاب. ومن المهم للغاية بالنسبة لنا أن نبقي في منأى عن الجماعات الإرهابية. يجب أن نكون قادرين على تحديد التحديات الجديدة، واستباق التطورات التي قد تحتاج نظرة جديدة أو نهجا جديدا.

واتفقتنا جميعا خلال عام ٢٠٠٦ بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي لا تزال إطار السياسة الاستراتيجية الشامل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وبينما أكرر دعوة إندونيسيا إلى التنفيذ المتوازن للاستراتيجية، أود أن أؤكد أن الركيزة الأولى من خطة العمل في مرفق الاستراتيجية بحاجة إلى أن تحظى باستمرار بأولوية خاصة. إن الركيزة الأولى تتعامل مع التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وفي ظل هذه الخلفية، تؤيد إندونيسيا إلى

المجتمع لكشف ومواجهة دعوات الالتحاق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. في نفس الوقت، وكجزء من جهودنا الخاصة بإنفاذ القانون، فقد رفعنا أيضا من مستويات الرقابة على الإندونيسيين الذين يسافرون إلى مناطق الصراع. كما أننا نكثف التعاون مع السلطات المختصة في الخارج من أجل الكشف المبكر، في حال تحول مواطن إندونيسي إلى مقاتل إرهابي أجنبي.

وفي الختام، ترغب إندونيسيا في تسليط الضوء على حقيقة استمرار استفادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من حالات النزاع وعدم الاستقرار والاضطراب السياسي. ويتمثل التحدي الواضح المائل أمام الأمم المتحدة في العمل، دون تأخير، على حل النزاعات في جميع أنحاء العالم، والمساعدة على إحلال السلام والازدهار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد فان دير فليت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):** إن هولندا ترحب بالبيان الرئاسي S/PRST/2014/23، القوي الذي أصدره المجلس، وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن التهديد المباشر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب يهنا جميعا. فالسلم والأمن الدوليان والأمن الوطني تتعرض للخطر. وتشارك هولندا بنشاط في مواجهة التطرف والارهاب في شراكة مع الأمم المتحدة، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين. وتشكل مشاركتنا في التحالف العسكري الدولي في العراق، إشارة واضحة إلى عزمنا الإسهام في الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب.

دعوني أوضح أن اجتثاث التطرف برنامج معقد تعترضه تحديات هائلة. على سبيل المثال، من الصعب للغاية إعادة تثقيف وإعادة إدماج الإرهابيين المتشددين. وفي بعض الحالات، تكتنف الجهود المبذولة لإعادة إدماجهم مخاطر عالية تنجم عن وضعهم في موقف يمكنهم من محاولة نشر آرائهم المتطرفة وسط السجناء الآخرين. وهذا هو أحد الأسباب وراء افتتاح مركز اجتثاث التطرف في وقت سابق من هذا العام في إندونيسيا. وسيكون المركز ليس فقط مقرا لبرنامج اجتثاث التطرف، ولكنه سيخصص أيضا للبحث والتدريب في قضايا اجتثاث التطرف.

إن التعاون الدولي أساسي بشكل متزايد في حربنا ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم إندونيسيا للدور الرئيسي للأمم المتحدة في مجال تنسيق التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب. ولا تزال مقتنعين بأنه يمكن للأمم المتحدة، وينبغي لها أن تقوم بدور أكبر في بناء قدرات الدول من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال اجتثاث التطرف ومكافحته.

وتمشيا مع ذلك، إسمحوا لي أن أسلط الضوء على التعاون بين إندونيسيا وبلدك أستراليا، بصفتها رئيسيين مشاركين للفريق العامل المعني بالاعتقال وإعادة الإدماج التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وأود أن أشير إلى الرسالة الصادرة عن الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل، الذي عقد في إندونيسيا خلال شهر آب/أغسطس في وقت سابق من هذا العام، والذي أكد أهمية تبادل تجارب البلدان والخبرات، وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات لاجتثاث التطرف، ومكافحة التطرف وإدارة حجز الإرهابيين المدانين.

وتعتقد إندونيسيا أيضا بأن الحوار علاج فعال لهذا التحدي المعقد المتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وكجزء من تدابيرنا الوقائية، أيدت الحكومة المنظمات الدينية وقادة

والأمم المتحدة هي حجر الزاوية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فهي تجمع كل الدول معاً لتقاسم التحديات وأفضل الممارسات. وهولندا ترحب بالمشاركة النشطة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في دعم جهود الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي. وإدراج تدابير منع التطرف ومواجهة الإرهاب في جدول أعمال الأمم المتحدة يمثل أولوية متقدمة، مثلما الحال في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال الاستخدام الناجع لنظام الجزاءات.

وينبغي التغلب على الممانعة التقليدية لبرامج التنمية في مواجهة الإرهاب كيما يتسنى للأمم المتحدة أن تحقق إمكاناتها وتسهم على المستوى الوطني في تحقيق المشاركة الشاملة في المجتمعات والوصول المتكافئ للجميع إلى الفرص والخدمات الأساسية. وبهذه الطريقة، يمكنها معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. ونرحب أيضاً بالقيام بمزيد من العمل بشأن دور السياسات الطويلة الأمد لمكافحة الإرهاب في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

ختاماً، فإن التعاون الدولي أساسي لمكافحة الإرهاب والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. والخبرات والتحديات الوطنية يمكن أن تساعد الآخرين في تعديل نهجهم لدمج أفضل الممارسات. ومملكة هولندا مستعدة لأن تكون شريكاً في منع الإرهاب ومكافحته.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة المهمة جداً اليوم. وأوكرانيا تؤيد تماماً موقف مجلس الأمن، ومؤداه أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحداً من أخطر التهديدات

أود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل: أولاً، الإجراءات المتخذة في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وثانياً، برنامجنا الوطني للتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ وثالثاً، رؤيتنا فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة.

وخلال اجتماعه الوزاري في أيلول/سبتمبر، اعتمد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة غير الملزمة لمعالجة جميع جوانب ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا تغطي تلك التوصيات الاستجابات لمكافحة الإرهاب فحسب، بل والجهود الوقائية أيضاً، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف والتجنيد وتسهيل السفر والعودة. وكرئيس مشارك، مع المغرب، للفريق العامل التابع للمنتدى والمعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ستعمل هولندا بنشاط على النهوض بتلك الممارسات الجيدة. ونحن مستعدون للعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشركاء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وهولندا أطلقت برنامج عمل شامل للتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولبرنامج العمل هذا ثلاثة أهداف رئيسية: حماية الديمقراطية وسيادة القانون، والحد من التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب في هولندا، وإزالة مراتع التطرف. ويتضمن برنامج العمل الوطني عدة تدابير لمنع التطرف والكشف عنه ومواجهته، وتشجيع الطروحات البديلة، وتعزيز المنعة ومعالجة التوترات الاجتماعية. ويشارك المهنيون العاملون في الخطوط الأمامية من كل قطاعات المجتمع بشكل وثيق في مواجهة التطرف، بما في ذلك من خلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويركز برنامج العمل الوطني أيضاً على الحد من المخاطر المتعلقة بسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويشمل ذلك إجراءات جزائية وإدارية واجتماعية. كما تُمنع المغادرات المحتملة أو تُعطل.

ثابت ويوثق به يقدم إسهاماً قيماً لمكافحة الإرهاب النووي وتعزيز نظام السلامة والأمن النوويين بكامله. وذلك بالرغم من العدوان الخارجي الذي شهده بلدي في الآونة الأخيرة.

وللأسف، أصبحت مشكلة الإرهاب ذات صلة ببلدي مؤخراً. فكما قد يعرف أعضاء المجلس، تجري حكومة أوكرانيا عمليات لمكافحة الإرهاب في شرق أوكرانيا منذ آذار/مارس. وتتفق هذه العملية تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة وكل الالتزامات الأخرى المترتبة على أوكرانيا بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

من غير المعقول أن يحدث الإرهاب في بلد كان تقييم التهديد الإرهابي فيه من قبل خبراء الأمم المتحدة متدنياً قبل بضعة أشهر فحسب من احتلال الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم وتأسيس منظمات إرهابية تعرف بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين. وكما اتضح، ربما كانت العوامل الخارجية تشجع هذا الشر على أن ينمو بسرعة. والحالة في العالم بشكل عام وفي بلدي على وجه الخصوص تدل على ضرورة أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمكافحة الإرهاب.

وأوكرانيا قلقة للغاية إزاء الانتهاك الصارخ للمعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب من جانب بعض الدول. ولا يزال جار لنا يخل بالتزاماته الدولية فيما يتعلق بالإرهاب. وعلى وجه الخصوص، فقد أهمل تماماً التزاماته بموجب الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧. تلك الدولة، التي تعمل من خلال مؤسسات الدولة المختلفة وكيانات مادية وقانونية تحت سيطرتها المباشرة، ترتكب جريمة الإرهاب. والأعمال غير القانونية التي أقدم عليها ذلك الجار أفضت إلى احتلال القرم وزعزعة الاستقرار في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

للسلم والأمن الدوليين، وأن جميع الأعمال الإرهابية إجرامية ولا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها.

في كل يوم تقريباً نسمع ببالح الأسى عن سقوط ضحايا جدد لهجمات إرهابية في شتى أنحاء العالم. وهذا الشر العالمي لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال إجراءات موحدة وحاسمة يتخذها المجتمع الدولي. وأوكرانيا تشعر بقلق بالغ إزاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة، والأثر السلي لوجودها وأيديولوجية التطرف العنيف وأعماله على استقرار العراق وسوريا والمنطقة، بما في ذلك الأثر الإنساني المدمر على السكان المدنيين.

وتدعم أوكرانيا الدور المركزي للأمم المتحدة في الجهود العالمية لقمع الإرهاب الدولي، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ولا تزال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب محورية في التصدي للتوجهات الناشئة للظاهرة الإرهابية، وفي القيام بذلك بطريقة متكاملة ومتوازنة.

أوكرانيا طرف في حوالي ٢٠ من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. وتشارك الحكومة الأوكرانية بشكل فعال في التعاون في مكافحة الإرهاب مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فضلاً عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

ولا يزال الإرهاب النووي وانتشار أسلحة الدمار الشامل من أبرز التهديدات للأمن الدولي. وأنا أعتز بالقول إن بلدي يؤدي دوراً رائداً في منع الإرهاب النووي. وبغية النهوض بأهدافها الطويلة المدى في منع الانتشار النووي، أوفت أوكرانيا بتعهداتها بالتخلص من كل مخزونها الوطني من اليورانيوم عالي التخصيب. ومعنى هذه الخطوة الطوعية واضح - أوكرانيا شريك

وبوتسوانا تدين أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بشدة، وتود أن تكرر دعمها الثابت للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز وحماية السلم والأمن الدوليين. وما يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وقد بينت أعمال الإرهاب أنه لا حدود للإرهاب، وأنه لا استثناء لأي من البلدان من جرائمه الشنعاء هذه.

وما فتئ وفد بلدي يتابع مع الشعور بالفزع وعدم اليقين ظهور الجماعات المتطرفة العنيفة والمقاتلين والإرهابيين الأجانب في منطقة الشرق الأوسط، علما بأنه ليس لتلك الجماعات والمقاتلين أدنى اعتبار للحياة البشرية. ولا ريب أن وجود ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة في العراق وسوريا، يشكل تحديا سافرا للسلام والأمن الدوليين. فخلال هذا العام وحده، ارتكبت هذه الجماعات أعمالا بشعة ضد الإنسانية، تراوحت بين قصف الأحياء السكنية وقطع رؤوس الأشخاص الأبرياء.

وقد شدّ قطع رأس العامل في مجال المساعدة الإنسانية، من الولايات المتحدة مؤخرًا، السيد بيتر كاسيغ، الشعور الإنساني، في ذات الوقت الذي أظهر فيه مدى وحشية هؤلاء الإرهابيين وافتقارهم إلى الحس السليم. ويدين وفد بلدي بأقوى العبارات هذا القتل الوحشي المفرز الذي تم تصويره على شريط فيديو وبثه دون حياء لكي يشاهده العالم بأسره. ويدل ذلك على أنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافح الإرهاب المنظم وتقتلعه من جذوره. وعليه، فإن السبيل الوحيد للتصدي لهذه المشكلة يكمن في اتباع نهج شامل وكي.

ويندرج سوء الحكم، والاستبعاد السياسي، والتمييز وعدم المساواة في التنمية الاقتصادية، بين أمور أخرى، ضمن العوامل التي تسبب التوتر الاجتماعي وتنطوي على احتمال

وكما يتضح من الحالة في أوكرانيا، فإن الإرهاب يمكن استخدامه كشكل من أشكال العدوان الخفي ضد الدول ذات السيادة. وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل مكافحة إرهاب الدولة أو الإرهاب الذي ترعاه الدولة ضد السيادة والسلامة الإقليمية لأعضائه. ونعتبر أن بعض المبادئ المكرسة في الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بقضية الإرهاب لعام ١٩٨٧ (A/42/307، المرفق)، والذي يعبر عن جوهر مفهوم إرهاب الدولة، يمكن أن يستخدم أساساً لإعداد صك جديد ملزم قانوناً في هذا المجال.

وبدون الوفاء بحسن نية بالمعاهدات الدولية والتعاون الصادق من جميع الدول الأطراف، فإن أي جهد دولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك جهود مجلس الأمن، سيذهب سدى. ومن جانبنا، أود التأكيد على أن أوكرانيا ستظل ملتزمة بالتعاون على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل جعل المناخ على مستوى العالم غير متسامح على الإطلاق مع الإرهاب وداعميه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى الوفود الأخرى في تهنئة أستراليا على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز.

ترحب كرواتيا باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/23) اليوم، وبالتشديد القوي من قبل مجلس الأمن على التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف.

إن من الواضح أنه لا حصانة لأي من الدول من هذا الخطر الذي يتخذ العديد من الأشكال ويتم تنفيذه في تجاهل تام للمعايير الأخلاقية والروادع القانونية. ونحن بحاجة إلى العمل الموحد كي نتمكن من الاستجابة له على نحو واف وفعال وفي الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد ونشجع تقاسم أفضل الممارسات بطريقة منتظمة من قبل منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤).

ونحن على إيمان راسخ بأنه من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وتتوفر للأمم المتحدة مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن استخدامها للتصدي لهذه المسألة، سواء تعلقت بالجوانب الوقائية أم القمعية. ومع ذلك، نرى أنه لا تزال هناك إمكانات غير مستغلة عندما يتعلق الأمر بمعالجة الظروف المؤدية إلى ظهور وانتشار التطرف العنيف والتشدد اللذين قد يؤديان إلى الإرهاب.

ويشكل اتخاذ التدابير الحازمة لإنفاذ القوانين، فضلا عن العمليات العسكرية، عند الاقتضاء، جزءا ضروريا من الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، يبيّن وجود عدد متزايد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أن التهديد بالسجن أو حتى احتمال فقدان الحياة قد لا يكونان رادعين كافيين لفلّ عزيمة إرهابيي المستقبل. وعليه، ينبغي أن نتجنب النهج التبسيطي الذي يعوّل على البعد الأمني فحسب، مع تجاهل جميع الجوانب الأخرى. وهناك ضرورة واضحة للأخذ بنهج متكامل يشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأمنية لهذه المسألة.

التعجيل بأعمال الإرهاب. وعليه، ينبغي للحكومات تجنّب هذه الظروف ما دامت توفر أرضا خصبة للإرهاب.

ونرى في ذلك الصدد، أن بناء مؤسسات قوية للحكم الرشيد، وتعزيز سيادة القانون فضلا عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، تشكّل جميعا أساسا مجديا لمكافحة الإرهاب. وغني عن القول إنه من واجب ومسؤولية الدول كفالة حماية مواطنيها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم العدوان.

وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة تعزيز التعاون بهدف تقديم المساعدة إلى المؤسسات المعنية بتوطيد الحكم الرشيد وسيادة القانون. ومن شأن ذلك أن يمضي بنا شوطا طويلا في جعل العالم مكانا أكثر أمنا ورخاء لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام بوتسوانا بمكافحة الإرهاب والإفلات من العقاب. وما زلنا نشعر بالأسف من استمرار مرتكبي الأعمال الإرهابية في تقويض القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بواسطة أنشطتهم دون مبرر لذلك. ومع ذلك فهم ما زالوا طلقاء وقادرين على تقويض مسار العدالة، علاوة على تسببهم بالخطر المستمر لحياة الأبرياء من النساء والأطفال. ويجب وضع حد لذلك فورا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.



وعلاوة على ذلك، نود أن نشدد على الدور الهام للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات الدينية ووسائل الإعلام في تعزيز التسامح واحترام التنوع الديني والثقافي، الأمر الذي يسهم في منع الإرهاب. وينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى إيجاد أفضل الطرق لتمكين تلك الجهات وإشراكها بطريقة فعالة في تحقيق هذا الهدف.

وفي عالم اليوم، فإنه يمكن لشبكة الإنترنت أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في نشر الرسائل المتطرفة، غير أن بوسعها أيضا أن تكون أداة هامة في التصدي لإغواء الإرهاب، فضلا عن توعية الأجيال الأصغر سنا التي يمكن أن تكون عرضة للدعاية المتطرفة. ونرى أنه ينبغي أن نواصل المزيد من استكشاف إمكانيات شبكة الإنترنت بوصفها أداة لإزالة التطرف.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن كرواتيا ملتزمة التزاما ثابتا بهدف منع وقمع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونحن نسترشد في ذلك بالمبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد الرويعي** (البحرين): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف والغلو، وهما آفتان ما زال العالم بأسره يأن من وطأتهما، مما يدعو المجتمع الدولي إلى تضافر الجهود لمقارعتهما والقضاء عليهما من خلال التعاون الدولي الذي يكتسي أهمية قصوى وأساسية لمواجهة التحديات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين جراء الأعمال الإرهابية التي تقوم بها تلك الجماعات الطائفية المتطرفة والتي باتت تهدد مناطق

وعن طريق التصدي للمسائل من قبيل التمييز السياسي والاجتماعي والاستبعاد والتهميش وانعدام الآفاق الاقتصادية أو غيرها من الآفاق، سنجعل بيئة بلداننا أقل خصوبة لتجنيد الإرهابيين الجدد. وبوسعنا - عن طريق نشر المعارف والتعليم والتسامح المتبادل والتفاهم بين الأديان والثقافات والاحترام بين الشعوب - أن نلحق ضررا بالغا بالأيديولوجيات والحيل المضللة المقترنة بالتطرف العنيف والإرهاب.

ونرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى السبل والوسائل الكفيلة بإدراج برامج مكافحة الإرهاب في إطار أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. ونرى أن بالإمكان أن ينتشر الأثر الإرهابي بسرعة، ولا سيما في المناطق التي عانت من الآثار البالغة الضرر للتراث المسلحة. فالإرهابيون يستقون في ظل غياب الحكومات التي تتمتع بالكفاءة والشرعية. ويوفر انعدام الحكم الرشيد وسيادة القانون بيئة مواتية للتطرف. ويسهل على الإرهابيين إيجاد ملاذات آمنة ومواقع مناسبة للتجنيد في سياق التراعات التي طال أمدها أو تلك التي لم تتم تسويتها، وحيث لا تزال حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية إما عرضة للخطر المستمر أو هي غير موجودة أصلا.

وبالتالي، فإننا نؤيد الدعوة إلى تعميم مراعاة برامج مكافحة الإرهاب في جدول أعمال الأمم المتحدة، سواء المتعلقة منها بالأمن أم غير ذلك. ونرحب بالنتائج الهامة التي تحققت بالفعل في ذلك الصدد، غير أننا نرى أنه ينبغي أن نكفل زيادة التعاون والتنسيق والاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتقتضي التهديدات العالمية من قبيل الإرهاب، استجابة جماعية، بما في ذلك وضع اتفاقيات وبروتوكولات جديدة لمكافحة الإرهاب. ويشكل تقاسم البيانات وشبكات الاتصالات الاستراتيجية أيضا جزءا هاما من التعاون الدولي في هذا المجال.

عديدة في العالم، مؤكدا على التزام مملكة البحرين بالتحالف الدولي. وادعة لمكافحة وإيقاف كل أشكال التمويل لجميع تلك التنظيمات والجماعات.

وفي هذا الصدد، فإن انعقاد مثل هذه المؤتمرات المتخصصة للتوصل إلى حلول جذرية للتخلص من كل أشكال وصور الإرهاب والجماعات الإرهابية التي باتت العدو الأول للأمن والاستقرار والسلام في العالم، يعد أمرا بالغ الحيوية. وقد عكس الاجتماع أهمية التحدي الذي يثيره البعد المالي والمصرفي لجهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وأكد على أهمية تضافر الجهود الرامية إلى تخفيف منابع تمويل الإرهاب والتصدي للتحويلات المالية المشبوهة، وذلك عبر ثلاثة محاور أساسية، هي التطبيق الفاعل للقرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، وتعزيز التعاون في هذا المجال سواء على مستوى الدول أو الأجهزة المعنية وتشجيع بناء القدرات وتبادل الخبرات بشأن المواضيع المرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب. عمليتها الإرهابية التي تهدد استقرار وأمن منطقتنا.

أما المحور الثاني، فهو محاربة الفكر الأيديولوجي الذي يحرف الفطرة الإنسانية ويشوه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف عن جوهرها ويسئ إلى مبادئها. والمحور الثالث، هو المحور المالي، الذي يعتبر الشريان المغذي لتلك الجماعات الإرهابية، بما يمكنها من شراء السلاح والذمم وإغراء بعض الشباب من أصحاب النفوس الضعيفة.

وفي إطار المساهمة الفاعلة لمملكة البحرين في الجهود الدولية للقضاء على آفة الإرهاب ومكافحتها، فقد قامت المملكة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر بتنظيم واستضافة اجتماع المنامة حول مكافحة وسائل تمويل الإرهاب بهدف بحث التحديات المرتبطة بمكافحة تمويل الجماعات والأنشطة الإرهابية بجميع صورها وأنماطها. وقد جاءت تلك الخطوة تنفيذا لما أعلنته المملكة أثناء المؤتمر الدولي من أجل السلام والأمن في العراق، الذي عقد في باريس في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، ومبادرتها باستضافة مؤتمر من أجل تأطير وتنظيم الجهود الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وتؤكد المملكة على ضرورة تخفيف منابع الإرهاب لأن قطع الإمداد المالي عن الجماعات الإرهابية هو نصف الحرب ضدها، وهو ما يفرض ضرورة التوصل إلى آليات ناجعة

وقد شارك في أعمال هذا الاجتماع العديد من الخبراء المتخصصين بالإضافة على المشاركة الواسعة من جانب المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومقرها مملكة البحرين، والتي تعمل على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

وأصدر المؤتمر في ختام أعماله إعلان المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب متضمنا عددا من التوصيات التي تتماشى مع أحكام القانون الدولي واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. حيث أكد على تحري وملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد والتطبيق

الكامل للجزاءات المالية المقررة وإشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في جهود مكافحة تمويل الإرهاب.

كما تضمنت التوصيات مواصلة الجهد التحليلي لتقييم وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب ودراسة كيفية تطبيق التوصيات ومتابعة الأنشطة المتعلقة بذلك، مثل جمع الأموال للجماعات الإرهابية من خلال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والعملات الافتراضية من قبل العناصر الإرهابية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، استخدام دور العبادة والمؤسسات التعليمية في جمع أموال لتمويل الإرهاب، توفير الموارد الذاتية من خلال استغلال النطاقات الخارجة عن سيادة القانون والموارد الطبيعية والانتاج والاتجار غير المشروعين بالعقاقير المخدرة، جمع التبرعات الخيرية بغرض تمويل جماعات إرهابية.

وأكد الإعلان على أهمية المشاركة الكاملة في الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وضمان المشاركة الجادة والفاعلة في الجهود الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك من خلال المساعدة القانونية المتبادلة للدول التي تسعى إلى التحري عن الأنشطة المرتبطة بتمويل الإرهاب. وأوصى الاجتماع أيضا بالنظر في إمكانية عقد مؤتمر وزاري للترويج لأفكار هذا الإعلان. كما رحب بعمل مركز مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة، الذي تأسس بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعاه إلى مواصلة وتعزيز جهوده في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة ميكوليشكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن رومانيا، إذ تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف بعض الأفكار بصفتها الوطنية، تضم

صوتها إلى جميع المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إعداد وعقد هذه المناقشة. إنها ناتج آخر من نواتج رئاسة ممتازة لمجلس الأمن.

إن الواقع الذي نواجهه اليوم هو أنه على الرغم من الجهود المتواصلة فإن فيروس الإرهاب يواصل تحوره الجيني، متحديا قيمنا بشكل دوري، ويواجهنا بمعضلات قانونية وسياسية جديدة، ويرغم المجتمع الدولي على التكيف بشكل مستمر وإعادة النظر في ترسانته لمكافحة الإرهاب. ولهذا فإن هذه المناقشة ممارسة مفيدة وضرورية، ونحن نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/23.

يأخذ بلدي الكلمة اليوم نظرا للانشغال قديم العهد بقواعد القانون الدولي المتعلقة بالإرهاب. كانت رومانيا أحد أوائل وأقوى المروجين لاتفاقية تهدف إلى جعل الإرهاب حاضعا للعقاب عالميا، ولا يسعني إلا أن أذكر في هذا السياق العمل الذي اضطلعت به الحقوقيّة الرومانية فيسباسيان بيلا، التي أسهمت بشكل مباشر في صياغة اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه لعام ١٩٣٧.

وعلى الصعيد الدولي اليوم، نحن نعمل في إطار معقد يتألف من معاهدات قطاعية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن التي تكفل مواكبة الإطار مع تطور الظاهرة والذي يتضمن مواد هامة والتزامات إجرائية فيما يتعلق بالقانون الجنائي الدولي.

إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتحديثاته الأخيرة المتمثلة بالقرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، عناصر أساسية في هذا الإطار.

وبالنظر إلى القيود الزمنية والمذكورة المفاهيمية التي أعدها الرئاسة (S/2014/787، المرفق)، ولا سيما في الموضوع الثالث المقترح للنقاش، سأركز فقط على الجانب التقني من التعاون

الآن لأن نطرح هذا السؤال. إن جمع الأدلة عبر الوطنية جانب بالغ الحساسية من جوانب المساعدة القانونية المتبادلة. وبناء على ذلك، فإن التقييم المبكر للخيارات الممكنة سيكون ذا قيمة مضافة. تقيم الدول في الوقت الراهن التشريعات وتستكشف أنجع السبل الكفيلة بالوفاء بالتزاماتها الجديدة، بما في ذلك ما يكون في إطار المنظمات الإقليمية.

نقترح بأن تنظر الهيئات الفرعية التابعة للمجلس في هذا الموضوع في سياق أدائها لولاياتها. إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في وضع مثالي يمكنها من النظر في تلك المسألة المحددة من منظور عالمي، والدخول في حوار مع السلطات الوطنية المختصة والجهات الفاعلة الإقليمية. وفي حين أن النظم الإقليمية قد تكون أفضل تجهيزاً، فإننا نحتاج إلى أن نتناول هذه المسألة على الصعيد العالمي، بما أننا نواجه ظاهرة عالمية، ونحن بحاجة إلى النظر في صكوك عالمية التطبيق. يمكن أيضاً تصور المزيد من المتابعة، معيارية كانت أم تقنية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أننا نشجع هذه الممارسة المحددة على مستوى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس من أجل تقديم الدعم للامتثال الموحد لمختلف الأنظمة القانونية وتيسير عمل من هم في خط المواجهة لمسعانا المشترك، وأقصد المحققين الوطنيين والمدعين العامين. إذ تساهم جهودهم ليس في سلامة مجتمعاتنا المحلية وأمنها وحسب في سياق عالم نعرف جميعاً أن أشكال الإرهاب الوحشية والعنف المتطرف تتباه بصورة متزايدة، بل أيضاً في قيم سيادة القانون التي هي أسس الديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

**السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئ أستراليا على النجاح في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة

القضائي الدولي الذي يثير، بحسب رأينا، صعوبات خاصة. وهي مسألة يمكن للأمم المتحدة أن توفر دعماً وتوجيهاً قيّمين فيها للدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية فيما يتعلق بالتنفيذ. ونشير إلى التعاون القضائي من أجل جمع الأدلة اللازمة للدعوى الجنائية ضد المقاتلين الأجانب.

تشير الفقرة ١٢ من القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) إلى التزام الدول الأعضاء بتزويد بعضها بعضاً بأقصى قدر من المساعدة، بما في ذلك جمع الأدلة، فيما يتصل بالتحقيقات الجنائية أو سير الدعوى المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية. تؤكد الفقرة بعد ذلك على أهمية الوفاء بذلك الالتزام في التحقيقات والدعوى التي تشمل المقاتلين الأجانب. ترتبط صياغة هذا الحكم ارتباطاً وثيقاً بالفقرة ٦، التي تطلب إلى الدول أن تكفل تجريم ثلاثة أشكال من السلوك تشمل المقاتلين الأجانب وملاحقتها قضائياً بصفتها جرائم خطيرة.

وبالنظر إلى أن النطاق الذي يجري النظر فيه عالمي، أكثر من كونه إقليمياً أو ثنائياً، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان الإطار القائم للمساعدة القانونية المتبادلة في مجال دعوى مكافحة الإرهاب ملائم وكاف لجميع الجرائم المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار، المقروء بالاقتران بالفقرة ٦. في الحالة التي كانت سائدة قبل اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ذهب التقييم إلى أن الاتفاقيات القطاعية، على الرغم من اقتصرها على الأفعال التي كانت تجرمها على وجه التحديد، جنباً إلى جنب مع الصكوك ذات الصلة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، توفر أساساً قانونياً كافياً للمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك الجرائم التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ما زالت الحالة التي أعقبت اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) بحاجة إلى التقييم.

فما هو أثر توسيع قائمة الجرائم ضمن إطار اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة نفسها؟ نعتقد أن الوقت مناسب

على أنه جهد جماعي من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي. ونشاط الرأي القائل بأن دور الأمم المتحدة في تلك المعركة هو أمر بالغ الأهمية، سواء على الصعيد العالمي أو في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على منع هذه الأعمال. تؤيد الجبل الأسود بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تشكل الأساس لتحقيق استجابة فعالة وشاملة من أجل مكافحة الإرهاب على جميع المستويات. ونحن نسلم أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي تعمل على تعزيز وتنسيق التعاون الدولي في هذا المجال، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، التي تتعاون الجبل الأسود بنشاط فيها أيضاً.

إن التهديد الذي يشكله المقاتلون الأجانب على نظام الأمن لدينا هو اليوم أكبر بكثير من أي وقت مضى. إن الإرهاب لا يزداد وحسب، بل يتوسّع نطاقه كذلك. ونحن ندرك أنه لا يوجد حل عسكري للمشكلة. ونشدد بالتالي على الحاجة إلى العمل معاً من أجل مكافحة التطرف العنيف، الذي يمكن أن يؤدي إلى تطرف الأفراد وتجنيدهم وتعبئتهم ليشاركوا في الإرهاب والتطرف العنيف. وفي ضوء ذلك، أود أن أشير إلى القرار المتخذ مؤخراً ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي كان من دواعي سرور الجبل الأسود المشاركة في تقديمه. أود مرة أخرى، أن أعرب عن التزامنا بالعمل بنشاط على تنفيذ ذلك القرار من خلال تعديل قانوننا الجنائي فيما يتعلق بتوصيف العقوبات التي تنص على مشاركة المرتزقة في بلدان أخرى.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الحريات الأساسية، مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون، هي ركائز مؤسسية أساسية يجب احترامها، حتى في أصعب

المتفوحة. وأود أن أثنى على التزام بلدكم والدور القيادي الذي تقوم به في هذا الصدد، يا سيدي. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في وقت سابق اليوم، ورئيسي لجنتي مجلس الأمن على البيانات المقدّمة.

يرحب الجبل الأسود باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/23، بشأن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي تم اعتماده في وقت سابق اليوم، ويؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وعلى أي حال، أود أن أضيف بعض الملاحظات ذات الأهمية الخاصة لبلدي.

تشدد الطفرة الحالية في الأنشطة الإرهابية على حقيقة أنها تشكّل أحد التهديدات الرئيسية للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. ويتركز الإرهاب والتطرف العنيف ويتوزعان على نطاق العالم. ويتطلب الكفاح ضد هذا التحدي العالمي استجابة دولية متكاملة ومنسقة جيداً، والتزاماً من جميع الدول بالاستمرار في تحليل ورصد جميع جوانب التهديدات المحتملة، والعمل على النحو المناسب لمنعها.

إن تعزيز التعاون الدولي من أجل منع وكشف وقمع الأنشطة الإرهابية والتطرف العنيف يتطلب التنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن في هذا المجال. إن الجبل الأسود، إذ تدرك إدراكاً تاماً حقيقة أن التعاون الدولي يجب أن يكون من الأولويات بوصفه الأداة الأكثر فعالية التي لا يمكن الاستغناء عنها، تشارك بنشاط في منع الإرهاب وقمعه على جميع المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتسهم في تعزيز وتطوير التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

تدين الجبل الأسود الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله وتلتزم تماماً بمكافحة مثل هذه الظواهر. يتم الآن النظر إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وأسبابهما الجذرية

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على التزام بلدي باتخاذ إجراءات حاسمة من أجل إنشاء جبهة قوية لمكافحة المصدر الرئيسي للإرهاب أينما قد ينشأ، وبالعمل مع جميع الوفود الأخرى من أجل تعزيز التعاون حتى يمكننا القضاء على الإرهاب والتطرف العنيف.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

**السيد ماخاروبليشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أعرب عن امتنان وفدي للرئاسة الأسترالية على عقد مناقشة اليوم.

وتعرب جورجيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود، بالإضافة إلى ذلك، أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نقر بالتهديد المتنامي للإرهاب الدولي وبأشكاله الجديدة. ومن أجل الاستجابة بفعالية لهذا التهديد، تقوم جورجيا بتطوير القدرات الوطنية لمكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، فإنه لتفادي أن تسيء الجماعات الإرهابية الدولية استخدام الأراضي الجورجية في العبور، تقوم حكومة جورجيا بتعزيز حماية الحدود، وتعاون بشكل وثيق مع البلدان المجاورة في أنشطة مكافحة الإرهاب. وقد صدقنا على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تنفيذ الجزاءات التي تفرضها المنظمات الدولية ذات الصلة.

ونسلم بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة. ونظراً لأن ذلك القرار يمثل مكوناً هاماً من مكونات مجموعة أدوات المجتمع الدولي لمكافحة انتشار

الحالات. وبالتالي، علينا أن نتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن معركتنا ضد التهديد الذي نواجهه تتمثل للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين الدولي. تمثل كل الوسائل والأساليب الوقائية من الإرهاب اختباراً لاستدامة تلك الصكوك ولسيادة القانون ككل، ويجب ألا نفشل في هذه المهمة. وفي ضوء ذلك، أود أن أشدد على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به أمانة المظالم في لجنة الأمم المتحدة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات في ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف.

لم يواجه الجبل الأسود أبداً أي عمل إرهابي، ولكن بالنظر إلى أن الإرهاب والجريمة المنظمة يشكلان تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، فإننا نواصل تحسين نظامنا لمنع الأنشطة الإرهابية. تدعو تدابير من هذا القبيل إلى التعاون فيما بين المؤسسات المعنية على الصعيد الوطني والدولي. وسمحوا لي أن أشير إلى أن الجبل الأسود طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، وهو ملتزم بتعزيز التعاون وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات واتفاقيات دولية وآليات أخرى للأمم المتحدة.

ومن أجل إقامة تعاون دولي قوي في الكفاح ضد الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكاله، يجب على حكوماتنا أن تتخذ خطوات مناسبة في خططها الوطنية، لا سيما في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

أما التعاون الدولي في اعتماد الصكوك القانونية الدولية، وتطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات، وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة في تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب فسوف تظل أولويتنا من أجل تعزيز الجهود المبذولة في تقديم المساعدة القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب.

أسلحة الدمار الشامل، فإننا نرحب بتمديد ولايته حتى عام ٢٠٢١. الأفغانية ومساعدتها وتقديم المشورة لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): أود بداية أن أتقدم بالشكر للرئاسة الأسترالية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري على مبادرتها بالدعوة لعقد المناقشة المفتوحة لتدارس آفاق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف. وهي مناسبة للوقوف عند التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب واستعراض المعوقات وجوانب القصور والهشاشة في الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة هذه الآفة، كما ورد في نتائج الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي نظمتها الأمم المتحدة في النصف الأول من هذا العام.

وغني عن الذكر القول بأن هذه الظاهرة أصبحت تشكل خطراً وجودياً على كيانات المجتمعات، كما هي خطر كوني يضاهاى تفشي الأوبئة والأمراض الفتاكة. لقد واجه بلدي منذ وقت مبكر، ولا يزال، خطر الإرهاب. وتواصلت المحاولات المستميتة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب للنيل من سيادة الدولة وهيبتها، مستغلة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها. وتبلورت خلال السنوات الماضية شراكة دولية حقيقية لمكافحة الإرهاب، وكان اليمن أحد مكوناتها الفاعلة.

لقد تبنت حكومة بلدي مصفوفة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تمت صياغتها من قبل كافة المكونات الحكومية والمجتمعية. بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٧ الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، التي تحتوي عدة محاور، أهمها المحور السياسي والاقتصادي، ومحور غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والمحور الإعلامي، والمحور القضائي، والمحور الدعوي والإرشادي والتثقيفي، ومحور إعادة التأهيل،

وتمثل المخاطر التي يشكلها احتلال جزء كبير من أراضيها أهم مشاكلنا. فالأراضي الجورجية المحتلة، شأنها في ذلك شأن غيرها من المناطق الرمادية في العالم حيثما تكون آليات المراقبة الدولية إما غير موجودة أو ضعيفة جداً، عرضة لاحتمال قوي بأن تُستغل في مجموعة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالإرهاب. ومما يزيد من شدة الشعور بالخطر حقيقة وقوع محاولات عديدة في السنوات الأخيرة لتهريب مواد نووية ومواد مشعة عبر الأراضي الجورجية المحتلة. ويجب التشديد على أن هذه التحديات ينبغي أن تكون مسألة مثيرة للقلق ليس بالنسبة لفرادى البلدان فحسب، بل وبالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد من جديد على استعداد جورجيا للتعاون بصورة بناءة وغير مشروطة بهدف تعزيز الأمن، والتقليل إلى أدنى حد من التأثير السلبي المحتمل للتحديات الناشئة التي عادة ما توجد في عالمنا سريع التطور. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الدعم الذي تقدمه جورجيا من أجل الإسهام بنشاط في العمليات الدولية لمكافحة الإرهاب. ومثالا على ذلك، فإن جورجيا هي أحد أكبر البلدان غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وما يرحت تعمل بمثابة بلد عبور لإمدادات القوة. وإذ تضع في اعتبارها الجهود والتضحيات الهائلة في أفغانستان، فإن جورجيا تعتزم أن تظل أكبر المساهمين بقوات من غير الدول الأعضاء في الناتو، وألا تقوم بسحب قواتها حتى تنتهي قوة المساعدة من عملياتها. كما أود التأكيد من جديد على عزمنا الاضطلاع بدور نشط في بعثة الدعم الحازم التابعة لمنظمة

ونعود لنذكر بأن ظاهرة الإرهاب تحتاج لمعالجة تستقصي جذورها. وكنا في الجمهورية اليمنية من بين الدول السباقة إلى المناذرة بمعالجة الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الإرهاب في مجتمعات فقيرة ينتشر فيها ملايين العاطلين عن العمل، حيث يجد الشباب الفقير العاطل عن العمل والفاقد للأمل في حياة كريمة في هذه الجماعات الإرهابية ما قد يوفر لهم ملاذا لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة.

حيث تشير بعض التقييمات إلى أن التنظيمات الإرهابية تمنح المنتسبين إليها مداخيل شهرية تفوق الـ ٥٠٠ دولار فيما يتلقى الجندي الحكومي ما يعادل مائة دولار شهريا فقط.

وعلى الرغم من عدد المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات التي نظمت خلال السنوات الماضية للنظر في الروافد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للظاهرة، إلا أن الحلول الأمنية كانت هي مركز اهتمام المجتمع الدولي من دون النظر في العواقب الوخيمة للعمليات العسكرية والقصف الجوي والضربات بالطائرات دون طيار على التجمعات البشرية التي تتحرك فيها العناصر الإرهابية.

في الأخير، لا يسعني إلا التأكيد على حاجة بلدي إلى الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال بناء القدرات والتأهيل والتدريب لكوادرنا الوطنية. فمحااربة الإرهاب تحتاج إلى كادر أمني وعسكري وقضائي على أعلى درجات المعرفة والخبرة. فكما نعلم جميعا فإن التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود قد وصلت إلى مراحل متقدمة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتجنيد المزيد من العناصر وللتكيف مع الطرق التقليدية المتبعة في محاربتها.

ولذا ينبغي علينا جميعا التشارك في أحدث الطرق والوسائل الناجعة وتبادل المعلومات وبناء القدرات المتخصصة والتشبيك فيما بيننا في دول الإقليم والعالم المنضوية في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بما يساهم في محاربة هذه الظاهرة العالمية بوسائل

ومحور التربية والتعليم، والمحور الأمني والعسكري. كما قامت لجنة متخصصة بالتحضير لصياغة مشروع متكامل يشمل جميع القرارات والتشريعات المتعلقة بالإرهاب، وبما يكفل تنفيذ التعهدات الواردة في كل الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها بلدي.

وعلى الرغم من الجهود القانونية والتشريعية إلا أننا واجهنا، ولا نزال نواجه أثناء التنفيذ، مشكلة التمويل وقلة الموارد. فمختلف الوزارات والإدارات المعنية بتنفيذ جوانب الاستراتيجية تشتكي شح مواردها وميزانيتها التي لا تسمح بتحمل المزيد من النفقات. فاليمن، كما تعرفون جميعا، يعيش مرحلة انتقالية سياسية معقدة، مع ما يصاحب ذلك من أوضاع إنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة. وعلى الرغم من قيام حكومة الجمهورية اليمنية بحملات عسكرية قوية لتطهير بعض المناطق التي يوجد فيها تنظيم القاعدة المعروف بأنصار الشريعة، والذي تم دحره في محافظتي أبين وشبوة، إلا أن الوضع السياسي غير المستقر والظروف الاقتصادية الصعبة حالت دون إتمام تطهير بقية المناطق، نظرا للكلفة الكبيرة لمثل هذه العمليات، ناهيك عن الالتزامات المترتبة على إعادة الإعمار وعودة النازحين إلى مناطقهم بعد الانتهاء من العمليات العسكرية. وهنا تكمن أهمية الوفاء بالتعهدات التي وعد بها مجتمع المانحين، والتي لا نزال ننتظر وصولها. ومن جهة أخرى، فقد تبين لنا، في حكومة الجمهورية اليمنية، أن أغلبية المقاتلين في صفوف تنظيم القاعدة هم من المقاتلين الأجانب الذين تصل نسبتهم إلى ٧٠ في المائة من خلال تفحص حث قتلاهم في المعارك. وهم من جنسيات مختلفة تشمل مناطق جغرافية واسعة. ولذا، فللقضاء على هذه الظاهرة، يجب التعاون فيما بين جميع الدول، والتنسيق، وتبادل المعلومات في سبيل منع تدفق المقاتلين الأجانب، وتخفيف مصادر الدعم التي تتنوع أيضا وتشمل العديد من الدول.



ومن المؤسف والمفارقة أن الذين يقفون وراء معظم الهجمات الإرهابية المروعة في عصرنا يتجرأون على تقديم العظمت لنا بشأن تدابير مكافحة الإرهاب. إنهم ينضحون رعبا وعنفا. ونرى أن البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل اليوم ما هو إلا مجرد أسلوب لتحويل انتباه الرأي العام عن الأنشطة غير القانونية والإجرامية التي تواصل شبكتهم الإرهابية القيام بها على مدى أكثر من ستة عقود. ولكن المجتمع الدولي لا يمكن أن ينخدع بسهولة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل، الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

**السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** سأتوخى الإيجاز الشديد، ولكنني أود أن أرد على بعض الادعاءات التي استمعنا إليها توجه ضد بلدي.

أعتقد أن من السخف حقا أن نستمع إلى ممثل النظام الديكتاتوري للمملكة العربية السعودية يوجه انتقادا للديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. فتحت ستار مكافحة الإرهاب، تقوم المملكة العربية السعودية بقمع حقوق وحرريات شعبها بكل قوة. حتى أنها أعلنت الإلحاد جريمة إرهابية وسجنت شاعرا يدعى حمزة كاشغري كانت جريمته الوحيدة نشر تغريدات غير ضارة. قد تكون المملكة العربية السعودية منحت ١٠٠ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولكن من المفيد التذكير بأن النظام السعودي قد قدم تبرعات أكبر وأكثر سخاء إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تروج التطرف والهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

ولن أرد على الادعاءات السخيفة التي وجهها الممثل السوري ضد بلدي. ويمثل الوفد السوري حكومة لا مصداقية لها ولا تعبير اهتماما لاحتياجات شعبها. وما ملاحظاته إلا محاولة رخيصة أخرى لصرف الانتباه عن المجازر التي ترتكب بحق الشعب السوري.

أكثر نجاعة ونتائج تؤدي إلى القضاء عليها واستعادة عافية المجتمعات المستهدفة التي عاث فيها الإرهاب فسادا وتدميرا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد زاغايوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نظرا لتأخر الوقت، سأدلي بتعليق موجز.

أدلت بعض الوفود في جلسة اليوم بتلميحات وتفسيرات غير ملائمة لمسائل لا علاقة لها بالموضوع قيد النظر. ونعتقد أن ذلك من شأنه أن يشتت انتباه الدول الأعضاء عن مناقشة المجلس للتهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب وعن الخيارات المتاحة للتصدي له بشكل جماعي، وهو الموضوع الذي ناقشه اليوم. ونقترح أن يستخدم مجلس الأمن لا لتبادل الأفكار العشوائية بل للمشاركة في المناقشات البناءة بشأن بنود جدول الأعمال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيران، الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

**السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** استمع مجلس الأمن اليوم إلى ممثل الراعي الرئيسي لإرهاب الدولة والسلطة القائمة باحتلال الأراضي الفلسطينية ييدي بعض الملاحظات غير المقبولة والزائفة فيما يتعلق ببلدي. إنها نفس الملاحظات التي لا أساس لها التي تكررت مرارا هنا، ويرفضها وفد بلدي رفضا قاطعا. وفي الواقع، ينبغي ألا نتفاجأ بأن يتهم ممثل نظام هو مظهر من مظاهر إرهاب الدولة، دولة فقدت أكثر من ١٧ ٠٠٠ فرد من مواطنيها خلال السنوات الـ ٣٥ الماضية، سقط عدد منهم ضحايا لهجمات إرهابية بشعة تمت برعاية مباشرة من قبل عناصر ذلك النظام. والمثال المعروف جيدا على ذلك، الحادث الذي قتل فيه العلماء النوويون الإيرانيون بطريقة وحشية على مرأى من أفراد أسرهم المدعورين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

**السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): لن أطيل، لكن وفد بلدي يريد الرد على ما ذكره ممثل الوفد الإسرائيلي للتو. وأكتفي بالإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط لم تعرف الإرهاب قبل بدء الاحتلال الإسرائيلي الذي جلب معه التنظيمات الإرهابية التي شرعت منذ أربعينيات القرن الماضي في شن هجمات إرهابية ضد السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان. وامتدت جرائمهم الإرهابية إلى مناطق أخرى حول العالم.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. لقد كان يوماً طويلاً للغاية، حيث أخذ الكلمة ما يقرب من ٧٠ من ممثلي الدول الأعضاء. ويوضح ذلك في حد ذاته مدى خطورة وأهمية التهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد العالمي. وأشكر جميع الذين شاركوا.

بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

وأخيراً، يسرني أن أرى ممثل إيران يستفيد استفادة تامة من حرية التعبير في هذه القاعة. وأعتقد أنه من الملائم، بالنظر إلى أن الشعب الإيراني لا يتمتع بذلك الحق في بلده. ويبدو لي أنه قد انجرف قليلاً في إبداعاته واستخدم هذا المنتدى لسرد حكايات طويلة على حساب إسرائيل.

ولكن الحقيقة أن إيران اليوم هي الراعي الرئيسي للإرهاب في جميع أنحاء العالم. ومولت إيران على مدى عقود مئات الحملات الإرهابية التي أزهدت الآلاف من الأرواح البريئة في أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وفي سوريا أرسلت إيران حرسها الثوري للقتال إلى جانب قوات الأسد وأنفقت البلايين لاستمرار الحرب الأهلية الدامية التي أزهدت أرواح ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ فرد.

وفي لبنان، أقامت جماعة حزب الله الإرهابية التي تدعمها إيران ميليشيا أكبر وأقوى من العديد من الجيوش. وقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى وضع استراتيجية قوية تتضمن التهديد الذي تشكله جماعات إرهابية مثل داعش. وتقوم حاجة إلى نفس التفكير فيما يتعلق بالأطراف التي ترعى الإرهاب مثل إيران.